



المملكة العربية السعودية
كلية الشريعة والدراسات الإسلامية
قسم الدراسات العليا
فرع العقيدة

الإيمان بين السلف والمتكلمين

٢٠١٠

رسالة ماجستير مقدمة إلى فرع العقيدة
من:

أحمد بن عطية بن علي الغامدي

بإشراف:

فضيلة الأستاذ الشيخ محمد الفوزلي



شكر وتقدير

الى كل من أسدى الى خدمة ، أو قدم نصحا وتوجيها ، أتقدم بخالص
الشكر وفائق التقدير ، وأخص منهم أستاذي القدير فضيلة الشيخ
محمد الخزالي ، قد فتح لي صدره ، وأخلص لي التوجيه والارشاد ،
طوال مدة التحضير ، ولم يكن يقتصر - حفظه الله - على أوقات الاشراف
الرسمية ، بل كان يستقبلني في منزله ، في أي ساعة أريد من ليل أو نهار ،
وقد بذل كل ما في وسعه في سبيل انجاح هذا البحث ، والوصول به الى
هذا المستوى ، فله مني خالص الشكر ، وفائق التقدير ، مع دعائي لـه
بالتوفيق وطول العمر... مسائل المولى جلت قدرته أن يجزيه عني
خير الجزاء ، والله من وراء القصد ، وهو الهادي الى سواء السبيل .

=====

محتويات الرسالة

الموضوع	رقم الصفحة
شكر وتقدير	١
فهرس الموضوعات	ب - د
المقدمة	١ - ٤
تمهيد	٥ - ٦

الباب الأول

٧ - ٦١	مذهب السلف في الايمان
٨ - ١٨	الفصل الأول : مذهب السلف في حقيقة الايمان
١٩ - ٣٠	الفصل الثاني : رأى السلف في الصلة بين الايمان والاسلام
٣١ - ٤٠	الفصل الثالث : مذهب السلف في زيادة الايمان ونقصه
٤١ - ٥٤	الفصل الرابع : مذهب السلف في مرتكب الكبيرة
٥٥ - ٦١	الفصل الخامس : رأى السلف في صالة الامتنان

xxxxxxxx

الباب الثاني

٦٣ - ١٥٤	مذاهب المتكلمين في الايمان
٦٣ - ٧٠	الفصل الأول : الخواص
٦٦ - ٧٠	مذهبهم في الايمان
٧١ - ٧٨	الفصل الثاني : المرجئة
٧٣ - ٧٨	مقالات المرجئة في الايمان
٧٩ - ٩٢	الفصل الثالث : أبو حنيفة والارجاء
٨٠ - ٨٢	رأى أبي حنيفة في حقيقة الايمان
٨٣ - ٨٤	رأى أصحابه في حقيقة الايمان

الموضوع	رقم الصفحة
الفرق بين الرأيين	٨٤
منزلة العمل من الايمان عند أبي حنيفة	٨٤ - ٨٥
قوله بالتلازم بين الايمان والاسلام	٨٥
رأيه في زيادة الايمان ونقصه	٨٥ - ٨٩
رأيه في مرتكب الكبيرة	٨٩
أبو حنيفة ومذهب الارجاء	٩٠ - ٩٢
الفصل الرابع : مذهب الجهمية في الايمان	٩٣ - ٩٦
الفصل الخامس : مذهب الكرامية	٩٧ - ١٠٠
الفصل السادس : مذهب المعتزلة	١٠٢ - ١٢٦
المبحث الأول : حقيقة الايمان عند المعتزلة	١٠٤ - ١٠٧
المبحث الثاني : رأيهم في الصلة بين الايمان والاسلام	١٠٨ - ١١٠
المبحث الثالث : زيادة الايمان ونقصه عند المعتزلة	١١١ - ١١٣
المبحث الرابع : حكمهم في مرتكب الكبيرة	١١٤ - ١٢٦
الفصل السابع : مذهب الاشاعرة	١٢٨ - ١٥٤
المبحث الاول : مذهبهم في حقيقة الايمان	١٢٩ - ١٣٤
المبحث الثاني : الصلة بين الايمان والاسلام	١٣٥ - ١٤٠
المبحث الثالث : مذهبهم في زيادة الايمان ونقصه	١٤١ - ١٤٦
المبحث الرابع : مذهبهم في مرتكب الكبيرة	١٤٧ - ١٥٢
المبحث الخامس : رأيهم في مسألة الاستثناء	١٥٣ - ١٥٤

الباب الثالث

موقف السلف من مذاهب المتكلمين في الايمان	١٥٥ - ١٨٧
الفصل الاول : موقف السلف من آراء المتكلمين في حقيقة الايمان	١٥٦ - ١٧٠
الفصل الثاني : موقف السلف من مذهب المتكلمين في زيادة الايمان ونقصه	١٧١ - ١٧٤

الموضوع	رقم الصفحة
الفصل الثالث : موقفهم من المتكلمين في حكم مرتكب الكبيرة	١٧٥ - ١٨٥
موقفهم من مذهب المرجئة	١٧٦ - ١٧٧
موقفهم من مذهب الخوارج والمعتزلة	١٧٧ - ١٨٥
الفصل الرابع : موقف السلف من رأى المتكلمين في مسألة الاستثناء	١٨٦ - ١٨٧

خاتمة البحث	١٨٨ - ١٩٠
قائمة المراجع	١٩١ - ١٩٦

بسم الله الرحمن الرحيم

” مقدمة ”

الحمد لله الذي أرسل رسوله بالهدى ودين الحق ليظهره على الدين كله ولو كره الكافرون • وأنزل عليه قرآنا عربيا • معجزة خالدة • ودستورا ناطقا بالحق • وهاديا إلى سواء السبيل • وصدقا لما بين يديه من الكتاب • وناظقا بكل أمر رشيد • أحمد • سبحانه • لأخصى ثناء عليه • وأعلى وأسلم على خير خلقه وخاتم رسله سيدنا ومولانا محمد صلوات الله وسلامه عليه وعلى آله وصحبه ومن سار على نهجهم إلى يوم الدين •

أما بعد : فقد يسر الله تبارك وتعالى لي الالتحاق بقسم الدراسات العليا الشرعية بكلية الشريعة بجامعة الملك عبد العزيز • ولما كان من نظام الجامعة أن يكتب كل طالب بحثا علميا في مجال تخصصه لينال به درجة الماجستير • ولما كان تخصصي في الشريعة الإسلامية • وفي فرع العقيدة بالذات • وكانت العقيدة الإسلامية هي الأساس الذي عليه يبنى التشريع • وتتوحد دعائمه • ولما كان هذا الدين يشمل جميع مناحي الحياة البشرية علما • وعملا واعتقادا بين الله تبارك وتعالى في كتابه • وعلى لسان رسوله صلى الله عليه وسلم • جميع ما يجب أن نعتقد وأن نعمل • ورسم لنا منهجا واضحا لا لبس فيه • ولا غموض • والزمنا بالتمسك به • فلمس لنا أن نحسد عنه • أو نسلك سبلا من شأنها أن تبعدنا عن منهجه • وتزج بنا في شأهات الخلف • والافتراق • لاسيما ذلك الافتراق المشهور الذي حدث في مجال العقيدة • ففرق هذه الأمة واعد بين قلوبها • مع وضع المنهج الرباني • وصراحة الوحي في كل ما قرره وأرشد إليه •

وان هذا الاختلاف الذي حدث في الأمة الإسلامية • كان منشؤه المدول من منهج القرآن الكريم واستبداله بمنهج عقلية سقيمة أدت بأصحابها إلى الفرقة والتناحر والضلال • ولما كانت مسألة الإيمان من أهم المسائل التي وقع الافتراق فيها بين افراط وتفرط • مع أن الأدلة الشرعية من كتاب الله وسنة رسوله صريحة الدلالة إلى ما يجب أن يتبع وما ينبغي أن يقال في هذا الموضوع •

ولما كانت هذه المسألة • مسألة مصيرية بالنسبة للإنسان المسلم • فقد توكلت على الله وقررت أن يكون موضوع رسالتي ” الإيمان بين السلف والمتكلمين ” وذلك لعدة أسباب • منها :

أولا : أن السلف الصالح قد تمسكوا في بيانهم لما يتعلق بالآيمان ، يكتب الله تعالى سنة رسوله صلى الله عليه وسلم ، ولم يتعسفوا في توجيه الدليل ، فكان بيانهم لهذه المسألة واضحا جليا ، لا تعقيد فيه ولا غموض .

ثانيا : أن مذهب السلف هو المذهب المنطقي الذي يتمشى مع صريح القرآن وصحيح السنة .
ثالثا : أن مذاهب المتكلمين مع تمسكها هي أيضا بالوحي قد تكلفت في توجيه نصوصه ، وتعسفها ، وحملتها ما لا تحتل من معان ، ووجهوها غير وجهتها بخض النظر عن بعض الفرق التي وافقت السلف في بعض مآذبيها اليه .

رابعا : أن المتكلمين قد ظلموا الإنسان المسلم ، وجاروا عليه ، إذ أن منهم من أطلق له العنان حتى جاروا على الدين نفسه فحوه كلية من ملاحج الحياة وذلك بادعائهم أن الإنسان في حل مما يفعل وما يقول إذا اشتمل قلبه فقط على الآيمان . ومنهم من ظلم الإنسان المسلم أيضا باخراجه عن نطاق الإسلام وادخاله في الكفر البواح .

خامسا : أن تلك المذاهب الكلامية قد جنت على الدين الإسلامي ككل ، إذ أنها تؤدي إلى تقاعش أهله عن تطبيق تعاليمه .

ودرأ لتلك الأخطار التي اشتعلت عليها تلك المذاهب قررت أن يكون موضوع الآيمان هو موضوع بحثي ، حيث حاولت من خلال ما كتبت أن أبين الصحيح الذي يجب أن يتبعه ، والسقيم الذي يجب أن يتنبذ . وقد اقتنعت بهذا الموضوع ، ووافق المسؤولون على تسجيله ، فاستعنت بالله تعالى ، وتوكلت عليه ، واستمدت منه العون والتوفيق ، وحاولت جاهدا أن أرسم الخطة التي تؤدي إلى الغرض الذي قصدت .

وقسمت رسالتي إلى : مقدمة ، وتمهيد ، وثلاثة أبواب ، وخاتمة .

أما المقدمة : فقد ذكرت فيها الدوافع والأسباب التي حملتني على اختيار هذا الموضوع للدراسة ، كما بينت فيها الخطة والمنهج الذي سرت عليه في كتابة الرسالة .

وأما التمهيد : فقد عرفت فيه تعريفا موجزا بالسلف والمتكلمين .

وأما الباب الأول : فقد بينت فيه مذهب السلف في الآيمان ، وأدلتهم التي تمسكوا بها .

وقد قسمته إلى خمسة فصول :

الفصل الأول : وكان لبيان مذهب السلف في حقيقة الآيمان .

الفصل الثاني : وقد بينت فيه رأى السلف فى الصلة بين الايمان والاسلام .

الفصل الثالث : وكان لايضاح مذهب السلف فى زيادة الايمان ونقصه .

الفصل الرابع : وبينت فيه موقف السلف من العصاة .

والفصل الخامس : وقد كان عن وجهة نظر السلف فى مسألة الاستثناء ، وقد بينت فى كل ذلك الأدلة

التي استندوا اليها فى تقرير مذاهبيهم .

وأما الباب الثانى : فقد عقدته لبيان مذاهب المتكلمين فى الايمان .

وقد قسمته الى فصول سبعة :

الفصل الاول : كان عن مذهب الخوارج فى الايمان .

الفصل الثانى : مذهب المرجئة .

الفصل الثالث : وكان عن ابن حنيفة والارجاء ، وقد بينت فى هذا الفصل مذهب أبى حنيفة ففى

الايمان ، والاساس الذى استند اليه من اتهمه بالارجاء ، ثم تكلمت عن مدى

صحة هذه التهمة ، مبينا أنه ليس مرجئا بالمعنى المتفق على ذمه بين جميع

الطوائف .

الفصل الرابع : وكان عن بيان مذهب الجهمية .

الفصل الخامس : عن مذهب الكرامية .

الفصل السادس : وكان عن بيان مذهب المعتزلة فى مسائل الايمان .

أما الفصل السابع والأخير ، فتناولت فيه مذهب الأشاعرة فى مسائل الايمان أيضا .

وقد تناولت عند بيان مذهب كل فرقة ذكر الأدلة التي استندوا اليها لتقرير مذاهبيهم .

الباب الثالث : وقد عقدته للمقارنة بين مذهب السلف ، ومذاهب المتكلمين مبينا موقف السلف منهم ،

وجوابهم عن أدلتهم التي استندوا اليها ، ومن ثم تقرير المذهب الصحيح على

ضوء هذه المقارنة .

وقد قسمت هذا الباب أيضا الى فصول :

الفصل الأول : كان عن موقف السلف من المتكلمين فى حقيقة الايمان .

الفصل الثانى : وكان عن موقف السلف من المتكلمين فى زيادة الايمان ونقصه .

الفصل الثالث : وكان عن موقف السلف من المتكلمين في حكم العصاة .

الفصل الرابع : وكان عن بيان وجهة نظر السلف ازاء المتكلمين في مسألة الاستثناء .

وأما الخاتمة : فقد ذكرت فيها النتائج التي توصلت اليها من هذا البحث .

وقد رجعت في بحثي هذا الى أهم المصادر وعلى رأسها كتاب الله تعالى

والصحيحان ، وقد رجعت في بيان مذهب السلف الى كتبهم ككتاب السنة للإمام

أحمد ، وكتاب الشريعة للأجري ، وكتاب الايمان لابن تيمية وغيرها .

أما المتكلمون : فأننى لم أقل قولاً عنهم الا بإسناده الى مرجعه من كتبهم ما استطعت

الى ذلك سبيلاً ، حتى لا أكون متجنباً على أحد ، كما رجعت الى كتب الفرق لايضاح المذاهب

التي لم نجد كتباً تخصها .

وقد بذلت أقصى جهدي في سبيل تحقيق الفرض المنشود من وراء هذا البحث والوصول به

الى هذا المستوى ، فان كنت قد وقعت فذلك من الله ، وتوفيقه وعونه ، والله الهادي الى سواء

السبيل . صلى الله وسلم وبارك على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم .

تمهيد :

وقبل البدء في بيان المذاهب في الايمان * أرى من المناسب أن أنبه الى أن المقصود بالسلف صحابة رسول الله صلى الله عليه وسلم * ومن تبعهم باحسان * أولئك الرجال الذين سلكوا منهج القرآن الكريم * والسنة النبوية المطهرة * دون أن يحيدوا عنها الى فلسفات عقلية * قد تجسروا صاحبها الى مهالك لم يكن يتوقعها *

وصحابة رسول الله صلى الله عليه وسلم ومن تبعهم باحسان * لم يكونوا ليتكلموا في مسألة عقديّة الا بلسان القرآن * ومنطوق السنة * لأن العقيدة أمور تتعلق بالغيب * وبهنية على التوقيف فلا اجتهاد فيها * وكل مسلم لا يسهه الا الخوف عند دلائل الوحي الالهي * ومن هنا ورد بيان النبي صلى الله عليه وسلم للفرقة الناجية - بأنها المتصكة بما هو عليه هو وأصحابه من التزام لطريق الوحي * وتطبيق لما ترشد اليه *

وقد ورد في الحديث الصحيح الذي رواه مسلم * منهجه صلى الله عليه وسلم للقرون الثلاثة الأولى بقوله : " خير القرون قرني * ثم الذين يلونهم * ثم الذين يلونهم " * ومن استقرائنا لمنهج أصحاب هذه القرون الثلاثة من الصحابة الذين هم موضع القدوة للجميع * وهم المقصودون بالقرن الأول في الحديث * ومن التابعين الذين نهجوا نهجهم في الالتزام بالنصوص والوقوف عند دلائلها * وهم الممنونون بالقرن الثاني * ومن اتباع التابعين الذين سلكوا طريق سلفهم الصالح في ذلك المنهج * نجدهم قد اعتمدوا في بيان العقائد على الوحي * فلم يأخذوها الا من الكتاب والسنة فيأخذون من القرآن أصل العقيدة * والدليل الذي بنيت عليه * ومنعون العقل من الجميع الى ما يبعد عن الوحي من الطرق المبتدعة * ويقيدونه بالتفكير في آيات الله * وفي ايضاح العقيدة من خلال كتاب الله وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم * وذلك اتضح المنهج السلف القويم : " قل هذه سبيلي أدعو الى الله على بصيرة أنا ومن اتبعني " (١) *

وكل من سائرهم في ذلك المنهج من جاء بعدهم الى يومنا هذا وإلى ما شاء الله فانهم يعد سلفاء فأولئك سلف * ومن تبعهم في طرق استنتاج العقائد وايضاها فهو سلفي *

أما المتكلمون فهم أولئك القوم الذين فضلوا أن يسلكوا طرقا عقلية لا يضاح العقائد ، وقد
تصل بهم في أغلب الأحيان الى الاعراض عن مسلك القرآن ، وتفضيل تلك المسالك العقلية عليه ،
مما يهتدي بهم أحيانا أخرى الى فهم لا يتفق مع الوحي ، فكل من تكلم في العقائد أو في بعضها
بطريق العقل فهو متكلم ، وهذا اللقب فيما يظهر لى أنه قد لزمهم من جانب السلف ، إذ ورد أن
الامام الشافعى - رحمه الله - قال : " حكمي في أهل الكلام أن يضربوا بالجريد والنعال ، ويضاف
بهم في المشائر والقبائل ، ويقال : هذا جزاء من ترك الكتاب والسنة وأقبل على الكلام " (١) وعلى
كل حال فانهم هم أنفسهم قد ارتضوا هذه التسمية ، فكانوا يسمون كتبهم بها كما في " غاية
المرام في علم الكلام لسيف الدين الآمدي ، ونهاية الاقدام في علم الكلام للشهرستاني " ،
وغيرها .

وهذه تسمية مطابقة لما هم عليه من مناهج ، فانك اذا فتحت كتابا واحدا من كتبهم تجدهم
يطيلون الكلام في سياق حجج عقلية ، ومناظرات كلامية لاثبات معتقد ، أو لابطال آخر ، ضاربين
صفحا في كثير من الأحيان عن مناهج القرآن والسنة .

ومناهج المتكلمين العقلية مسذومة في جملتها من جانب السلف ، لأنها بلغت بهم الى
حد تمجيد العقل ، وادعاء المصمة له ، وجعله مهيمننا حتى على النص وما خالفه من نصوص أولوها
لتوافق تصور العقل ، وفي ذم هذا المنهج قال الامام الشافعى - رحمه الله - :

كل العلم سوى القرآن مشـفـة

الا الحديث والا الفقه في الدين

العلم ما كان فيه قال حد ثنا

وما سوى ذاك وسواس الشياطين

وعلى كل حال فان الفرق بين السلف والمتكلمين يتضح بالمنهج وحده ، فمن نهج طريق القرآن
في اثبات العقائد فهو سلفي ، ومن حاد عنها واشتغل بالطرق العقلية فهو متكلم كائنا من كان .

(١) انظر مقدمة شرح العقيدة الطحاوية ص ١٠

الباب الأول

" مذاهب السلف في الإيمان "

" وفيه فصول "

الفصل الأول :

(مذهب السلف في حقيقة الإيمان)

الفصل الثاني :

(الصلة بين الإيمان والاسلام)

الفصل الثالث :

(زيادة الإيمان ونقصه)

الفصل الرابع :

(حكم مرتكب الكبيرة)

الفصل الخامس :

(الاستثناء في الإيمان)

~~~~~

- ٨ -  
" الفصل الأول "

" مذهب السلف في حقيقة الايمان "

اذا استمرضنا رأى السلف حول حقيقة الايمان فانتا نجد عباراتهم قد اختلفت في التمييز عنها ، فمالك ، وشريك ، وأبو بكر بن عياش ، وعبد العزيز بن أبي سلمة <sup>(١)</sup> ، وحامد بن سلمه ، وحامد بن زيد يقولون ؟ الايمان ، المعرفة والقرار والعمل <sup>(٢)</sup> .

وسئل فضيل بن عياض عن الايمان فقال : الايمان عندنا داخله وخارجيه الاقرار باللسان والقبول بالقلب والعمل به <sup>(٣)</sup> .

وقال عبيد بن عمير الليثي <sup>(٤)</sup> : ليس الايمان بالنمى ، ولكن الايمان قول يعقل وعمل يعمل <sup>(٥)</sup> . وقد حصر شيخ الاسلام ابن تيميه رحمه الله عباراتهم المستعملة في اربع : قول وعمل ، وقول وعمل ونية ، وقول وعمل واتباع السنه ، وقول باللسان ، واعتقاد بالقلب <sup>(٦)</sup> وعمل بالجوارح .

وقد بين شيخ الاسلام - رحمه الله - مقصود السلف في عباراتهم هذه بقوله :

" والمقصود هنا ، أن من قال من السلف : الايمان قول وعمل ، أراد قول القلب واللسان ، وعمل القلب والجوارح ، ومن أراد الاعتقاد رأى أن لفظ القول لا يفهم منه الا القول الظاهر ، أو خاف ذلك فزاد الاعتقاد بالقلب .

(١) هو عبد العزيز بن أبي سلمه ، الماجشون ، بكسر الجيم ، بحدها معجمة ، مضمومة المدتنى نزيل بغداد ، مولى آل الهدير ، ثقة فقيه ، مصنف ، من السابق . مات سنة أربع وستين ، أخيه له الجماعة ، أنظر تقريب التهذيب لابن حجر ج ١ ص ٥١٠

(٢) ابن حنبل ، أحمد بن محمد ، كتاب السنه ، ص ٧٤ ط المطبعة السلفيه سنة ١٣٤٩ هـ (٣) نفس المصدر ص ٧٥

(٤) هو عبيد بن عمير بن قتادة الليثي ، أبو عاصم المكى ، ولد على عهد النبي صلى الله عليه وسلم قاله مسلم ، وعده غيره في كبار التابعين ، وكان قاص أهل مكة ، مجمع على ثقته ، مات قبل ابن عمر ، خفي له الجماعة ، ابن حجر ، المصدر السابق ص ٥٤٤

(٥) ابن حنبل المصدر السابق ص ٧٦

(٦) ابن تيميه ، أحمد بن عبد الحليم ، كتاب الايمان ص ١٤٢ ط المكتب الاسلامى بدمشق .

ومن قال : قول وعمل ونية ، قال : القول يتناول الاعتقاد وقول اللسان ، وأما العمل فقد لا يفهم منه النية ، فزاد ذلك . ومن زاد أتباع السنة ، فلأن ذلك كله لا يكون محبوا لله إلا باتباع السنة ، وأولئك لم يريدوا كل قول وعمل ، إنما أرادوا ما كان مشروعا من الأقوال ، والأعمال ، ولكن كان مقصودهم الرد على المرجئة الذين جعلوه قولا فقط ، فقالوا : بل هو قول وعمل . والذين جعلوه أربعة ، بينوا مرادهم ، كما سئل سهل بن عبد الله التستري عن الإيمان ما هو فقال : قول وعمل ونية وسنة ، لأن الإيمان إذا كان قولا بلا عمل ، فهو كفر ، وإذا كان قولا وعلا بلا نية فهو نفاق ، وإذا كان قولا وعلا ونية بلا سنة فهو بدعة . " ١ " وهذا البهتان الشافي من شيخ الإسلام ، يندفع ما قد يتوهم من خلاف بين عبارات السلف ، لأنها جميعها تلتقى عند مفهومي واحد ، فجميعهم يقولون لا بد من تصديق القلب ، وإظهار هذا التصديق بالقول باللسان ، ثم التصديق العملي لذلك بالقيام بعمل ما أوجبه الله ورسوله من الأعمال الظاهرة ، والباطنة ، واجتناب ما نهى الله ورسوله عنه منها ، وفق الكتاب والسنة ، كما قال محمد بن الحسين الأجرى : (( ثم أعلموا أنه لا تجزئ المعرفة بالقلب ، والتصديق إلا أن يكون معه الإيمان باللسان نطقا ، ولا تجزئ معرفة بالقلب ونطق باللسان ، حتى يكون عمل بالجوارح ، فإذا كملت فيه هذه الثلاث الخصال كان مؤمنا )) (٢)

ويقول ابن تيمية - رحمه الله - : " كان من مضي من سلفنا ، لا يفرقون بين الإيمان والعمل ، العمل من الإيمان ، والإيمان من العمل . . . . . فمن آمن بلسانه ، وعرف بقلبه ، وصدق بعمله ، فتلك الصروة الوثقى التي لا أنصام لها . ومن قال بلسانه ، ولم يعرف بقلبه ، ولم يصدق بعمله ، كان في الآخرة من الخاسرين . وهذا معروف عن غير واحد من السلف ، والخلف ، أنهم يجعلون العمل مصدقا للقول " (٣) .

(١) ابن تيمية ، أحمد بن عبد الحليم ، المصدر السابق ص ١٤٣  
(٢) الأجرى ، أبو بكر محمد بن الحسين ، كتاب الشريعة ، بتحقيق محمد حامد الفقي ص ١١٩ ط الأولى بمطبعة السنة المحمدية سنة ١٣٦٩ هـ - ١٩٥٠ م .  
(٣) ابن تيمية ، المصدر السابق ص ٢٥٠ .

ومن القائلين بأن الايمان قول وعمل • الأئمة الثلاثة • أحمد بن حنبل • ومحمد بن  
ادريس الشافعي • ومالك بن أنس • وغيرهم من الأئمة • كسفيان الثوري والاوزاعي •  
وابن جريج • ومعمربن راشد وغيرهم " ١ " •

وقد ذكر هذا القول أيضا عن هؤلاء الأئمة وغيرهم • أبو القاسم اللالكائي في كتاب السنن  
حيث بسط عقيدة كل امام في باب مستقل • وكلهم يقول بأن الايمان قول وعمل •

كما أن الامامين الجليلين • صاحبى أصح كتاب بعد كتاب الله تعالى • اللذين اتفقت  
الامة بأسرها على جلالتهما • وعلو قدرهما • قد قالا بهذا القول أيضا • وعولا عليه في كتابيهما  
واستدللاه استدلالا واضحا جليا • فقد رتب الامام البخارى كتاب الايمان من صحيحه  
ترتيبا ينم عن عقيدته في القول بركنية العمل في الايمان • فضلا عن ذلك فقد استهل كتاب  
الايمان بقوله : وهو قول وعمل • وزيد وينقص • ثم سرد أدلته على ذلك من الكتاب والسنة •

ويتضح لنا مما تقدم أن السلف — عليهم رحمة الله — لم يكتفوا في الايمان بجانب واحد  
بل يرون أنه لا بد من الاعتقاد بأنه مكون من أمور ثلاثة • لا غنى عن أحدها • فهو قول  
باللسان • واعتقاد بالجنان وعمل بالأركان • وكلهم مجمعون على ذلك • لأنهم رأوا أن  
الكتاب يؤيد أن هذا المعتقد • بل يشتملان على ما يوجب الأخذ به دون سواء •  
والسنة

وقبل الهدى في ايضاح أدلتهم على معتقدهم هذا • أرى من الضروري أن أشير إلى أن  
قول شيخ الاسلام الهروي " ٢ " : (( الايمان تصديق كله )) • والذي ذكره عنه ابن تيمية •

---

(١) ابن حجر • أحمد بن علي • فتح الباري • ج ١ ص ٤٧ ط المطبعة السلفية •

(٢) هو أبو اسماعيل عبد الله بن محمد بن علي بن محمد بن أحمد بن علي بن جعفر بن منصور  
بن مت الأنصاري الهروي • ولد سنة ست وتسعين وثلاثمائة • وتوفي في ذي الحجة سنة  
أحدى وثمانين وأربعمائة • وقد جاوز أربعا وثمانين • وله مؤلفات كثيرة • منها كتاب  
الفاروق في الصفات وكتاب ذم الكلام وأهله • ومنازل السائرين • أنظر ترجمته في تذكرة  
الحفاظ للذهبي ج ٣ ص ١١٨٣ إلى ص ١١٩١ • طبع دائرة المعارف العثمانية •

(٣) ابن تيمية • المصدر السابق ص ٢٥١ •

لا يتنافى مع الأقوال المتقدمة ، والتي أتضح لنا أن المراد منها واحد فى المعنى ، وكذلك التعبير الشيخ الهروى هنا عن الايمان ، يلتقى معها فى المفهوم المعنوى ، لأن مراد ، أن كل ركن من أركان الايمان ، يصدق عليه أسم التصديق ، كما أن اعتقاد القلب يعتبر تصديقا ، فكذلك القول باللسان ، يصدق هذا الاعتقاد ، ويمرر وجوده ، والعمل يدل على صدق الانسان فيما اعتقده بقلبه ، وأبرزه بلسانه ، فان الانسان اذا عمل بالواجبات ، وتغانى فى عمله ، فان ذلك أكبر برهان على صدق ما أدعاه بلسانه ، واعتقده بقلبه .

وبعد أن أتضح لنا رأى السلف فى حقيقة الايمان القائل بتركبه من أمور ثلاثة ، تصديق بالقلب ، وإقرار باللسان وعمل بالجوارح ، واتفاقهم جميعا على هذا الاعتقاد ، اليك عرضا لأدلتهم التى استندوا اليها .

### أدلة السلف على مذهبهم فى حقيقة الايمان :

ان طريق أهل السنة ، كما هو معروف من استقرائنا لما قدموه لنا من تراث عظيم فى مجال العقيدة الاسلاميه ، ومن مواقفهم البطولية فى الدفاع عنها ، وثبتت مذهبهم ومنهجهم الذى يسيرون عليه فى بيانها وإيضاحها ، ومن ثم تقديمها لنا واضحة جليسة لا تعقيد فيها : أنهم لا يمدلون عن النص الصحيح ، ولا يحارضونه بمقول ، ولا يقول فلان وفلان ، كما قال الامام البخارى رحمه الله تعالى : \* كنا عند الشافعى - رحمه الله - فأتاه رجل فسأله عن مسألة فقال : قضى فيها رسول الله صلى الله عليه وسلم كذا وكذا ، فقال رجل للشافعى ما تقول أنت ؟ ! فقال : سبحان الله ! إترانى فى كيمه ؟ إترانى على وسطى زنار ؟ ! أقول لك قضى رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وأنت تقول : ما تقول أنت ؟ !<sup>١</sup> ونظائر هذا فى كلام السلف كثير ، فجميعهم يعلم أن الوحي الالهى هو الذى يرسم للبشرية معتقدها الصحيح ، ويرشدنا الى سبيل



الخير ، وضاهج التطبيق ، وأما العقل البشرى فقاصر عن تصور العقيدة الصحيحة بمفرده ،  
 ووظيفته تنحصر فى التفكير فى آيات الله فى الكون ، من خلال توجيهات الوحي الالهى ،  
 وتدبر ما ورد فى كتاب الله وسنة رسوله من ايضاح للعقيدة السليمة ، اذ ليس لأحد رأى مع  
 التوجيهات النبوية السديدة ، ولا قول مع قول الرب تبارك وتعالى ، لأنه سبحانه قد أوقف  
 البشر عند حدود رسمها لهم ، وقيدهم بقضائهم ، وقضاء رسوله عليه الصلاة والسلام ، الذى  
 لا ينطق عن الهوى " ان هو الا وحى يوحى " حيث يقول سبحانه " وما كان لمؤمن  
 ولا مؤمنة اذا قضى الله ورسوله أمرا أن يكون لهم الخيرة من أمرهم " ١  
 وتمشيا مع هذا المبدأ ، وسيرا على ذلك الطريق السوى ، والمنهج القويم ، فإن  
 السلف — رحمهم الله تعالى — لم يقولوا رأيهم السابق فى حقيقة الايمان ، الا بعد استقراء  
 لنصوص الكتاب والسنة ، وسير لأغوارهما ، حيث أنتهوا الى القول به ، واعتقاده ، وابططال  
 ما سواه ، لأنه هو الرأى الذى يسنده الدليل ، ويرشد اليه الوحي الالهى دون ما سواه  
 فمن أدلتهم قوله تعالى : " يا أيها الرسول لا يحزنك الذين يسارعون فى الكفر من الذين  
 قالوا آمنا بأفواههم ولم تؤمن قلوبهم — الى قوله جل وهلا — أولئك الذين لم يرد  
 الله أن يطهر قلوبهم لهم فى الدنيا خزي ، ولهم فى الآخرة عذاب عظيم " ٢

وقال سبحانه : " من كفر بالله من بعد ايمانه ، الا من أكره ، وقلبه مطمئن بالايمان  
 ولنكن من شرع بالكفر صدرا فعليه غضب من الله ولهم عذاب عظيم " ٣

وقال سبحانه : " قالت الأحزاب آمنا ، قل لم تؤمنوا ولكن قولوا أسلمنا ولما يدخل  
 الايمان فى قلوبكم — الآية " ٤ وغير ذلك من الآيات التى تضيف الايمان الى القلب  
 قالوا : وهذه الآيات دالة على ما لزم القلب من فرض الايمان ، وهو التصديق الجازم ، ولا ينفع  
 القول به اذا لم يكن القلب مصدقا بما ينطق به اللسان مع العمل " ٥

(١) سورة الأحزاب آية : ٣٦

(٢) " المائدة : آية : ٤١

(٣) " النحل : آية : ١٠٦

(٤) " الحجرات : آية : ١٤

(٥) انظر كتاب الشريعة للأجورى ص ١١٩ ط مطبعة السنة المحمدية سنة ١٣٦٩ هـ

وأما فرض الايمان باللسان فدليله قوله سبحانه في سورة البقرة :

" قولوا آمنا بالله وما أنزل إلينا ، وما أنزل إلى إبراهيم وإسماعيل وإسحق ، وبمقامهم  
والأسباط ، وما أنزل موسى وهارون ، النبيون من ربهم ، لا نفرق بين أحد  
منهم ، ونحن لله مسلمون ، فان آمنوا بمثل ما آمنتم به فقد اهتدوا ، وان تولوا  
فإنما هم في شقاق ..... الآية " ١ "

وقال سبحانه في سورة آل عمران : " قل آمنا بالله وما أنزل علينا وما أنزل على  
إبراهيم وإسماعيل ..... الآية " ٢ "

وقال عليه الصلاة والسلام : " أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا لا إله إلا الله  
..... الحديث " ٣ "

فهذه أدلة على وجوب الايمان باللسان نطقا " ٤ " .

وأما الايمان بما فرض على الجوارح تصديقا بما آمن به القلب ، ونطق به اللسان ، فدليله  
قوله تعالى : " يا أيها الذين آمنوا أركموا وأسجدوا واعبدوا ربكم وأعملوا الخير  
لعلكم تفلحون ..... الآية " ٥ "

وقال جل وعلا : " وأقيموا الصلاة ، وآتوا الزكاة " في غير موضع من القرآن ومثلها  
فرض الجهاد بالبدن ، وجميع الجوارح .

ومن أبرز الأدلة على أن الأعمال من الايمان : تسميته سبحانه للصلاة ايمانا  
في قوله عز وجل : " وما كان الله ليضيع إيمانكم ان الله بالناس لرؤوف رحيم " ٦ " وإنما  
نزلت في الذين توفوا من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وهم على الصلاة السي  
بيت المقدس ، فمثل رسول الله صلى الله عليه وسلم عنهم فنزلت هذه الآية " ٧ "

- 
- (١) سورة البقرة آية ١٣٦ — ١٣٧
  - (٢) سورة آل عمران آية : ١٣٦ — ١٣٧ .
  - (٣) صحيح مسلم مع شرح النووي له ج ١ ص ٢٠٦ ط بدون .
  - (٤) الأجرى ، محمد بن الحسين ، المصدر المذكور آنفا ص ١٢٠
  - (٥) سورة الحج آية : ٧٧ — ٧٨ .
  - (٦) سورة البقرة ، آية : ١٤٣
  - (٧) أخرجه البخاري من حديث البراء بن عازب رضي الله عنه ، أنظر صحيح البخاري  
مع شرحه فتح الباري ج ١ ص ٩٥ ط المطبعة السلفية .

ثم أنزل الله تبارك وتعالى فرض الزكاة ، حيث قال سبحانه " خذ من أموالهم صدقة تطهرهم وتزكيهم بها " <sup>١</sup> ، فلو أنهم معتمون من الزكاة عند الاقرار ، وأعطوه ذلك بالألسنة وأقاموا الصلاة ، غير أنهم معتمون من الزكاة ، كان ذلك مزيلا لما قبله ، وناقضا للاقرار والصلاة ، كما أن إباء الصلاة قبل ذلك ناقض لما تقدم من الاقرار <sup>٢</sup> .

وقد أورد أبو عبيد القاسم بن سلام قوله تعالى : " ألم ، أحب الناس أن يتركوا أن يقولوا آمنا وهم لا يفتنون ، ولقد تمنا الذين من قبلهم ، فليعلمن الله الذين صدقوا وليعلمن الكاذبين " <sup>٣</sup> . وقوله سبحانه : " ومن الناس من يقول آمنا بالله فإذا أؤذى في الله جمل فتنة الناس كمذاب الله " <sup>٤</sup> ، وأوردها كدليل على أن العمل من الايمان ، وقال بعد ذلك : " أقلست تراء تبارك وتعالى ، قد أمتحنهم بتصدق القول بالفعل ، ولم يكتف منهم بالاقرار دون العمل ، حتى جمل أحدهم من الآخر ؟ فأى شيء يتبع بعد كتاب الله وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم ومنهج السلف بعده ، الذين هم موضع القدوة والامامة ؟ " <sup>٥</sup> .

والحاصل ، أن أدلة السلف على أن الأعمال ركن في الايمان ، من القرآن الكريم ، كثيرة جدا ، وقد حصرها الأجرى - رحمه الله - في ستة وخمسين موضعا ، حيث قال : " وأعلموا رحمنا الله تعالى وإياكم ، يا أهل القرآن ، يا أهل العلم ، يا أهل السنن والآثار ، يا معشر من فقههم الله عز وجل في الدين ، يعلم الحلال والحرام ، أنكم ان تدبرتم القرآن ، كما أمركم الله عز وجل ، وعلتم أن الله عز وجل أوجب على المؤمنين بعد ايمانهم به ورسوله العمل ، وأنه عز وجل لم يثن على المؤمنين بأنه قد رضى عنهم ، وأنهم قد رضوا عنه ، وأتابهم على ذلك الدخول الى الجنة ، والنجاة من النار ، الا بالايمان والعمل الصالح ، وقرن بالايمان العمل الصالح ، ولم يدخلهم

(١) سورة التوبة آية : ١٠٣

(٢) أبو عبيد القاسم بن سلام ، كتاب الايمان ، رساله رقم " ٢ " من رسائل كتوز السنه تحقيق الشيخ محمد ناصر الدين الألبانى ص ٥٦ ط المطبعه العمومية بدمشق بدون تاريخ .

(٣) سورة المنكبات ، آية : ١ - ٣ (٤) سورة المنكبات ، آية : ١٠

(٥) أبو عبيد القاسم بن سلام ، المصدر السابق ص ٦٦

الجنة بالايان وحده ، حتى ضم اليه العمل الصالح ، الذى قد وفقهم اليه  
فصار الايمان لا يتم لاُحد حتى يكون مصدقا بقلبه ، وناطقا بلسانه ، وعاملا بجوارحه .  
لا يخفى ، من تدبر القرآن وتصفح جده كما ذكرت ، وأعلموا - رحمنا الله وإياكم -  
أنى قد تصفحت القرآن ، فوجدت فيه ما ذكرته فى ستة وخمسين موضعا من كتاب الله  
عز وجل ..... " ١ " ثم سرد الستة والخمسين موضعا التى ذكر " ٢ " ويطول بنا  
الحديث ان ذكرناها ، ولكن من أراد الاطلاع عليها فليرجع الى كتابه المشهور  
والشريف " الذى انتص فيه لمذهب السلف .

أما السنة المطهرة . فادلة السلف منها كثيرة جدا ، يصعب حصرها كذلك ولكن  
هنا اكتفى بذكر بعض منها فأقول :

ان من أبرزها ، وأظهرها دلالة حديث عبد الله بن عمر - رضى الله عنهما -  
المتفق عليه : " بنى الاسلام على خمس ، شهادة أن لا اله الا الله ، وأن محمدا  
رسول الله ، وإقام الصلاة ، وإيتاء الزكاة ، والحج ، وصوم رمضان " ٣

وجه الدلالة فى هذا الحديث : أنه جمل الاسلام الذى هو الايمان كما  
يشهد له حديث وفد عبد القيس الآتى - هو مجموع هذه الأمور الخمسة ،  
وهى أعمال ٥ ، فدل ذلك على أن الأعمال من الايمان .

وهنا قد يرد شبهة على هذا الحديث ، فقد يقول قائل : الأركان الأربعة المذكورة  
بحد الشهادة مبنية عليها ، إذ لا يصح شئ منها الا بعد وجود الشهادة ، فكيف  
يضم مبنى الى مبنى عليه فى معنى واحد ؟ . وقد أجاب ابن حجر عن هذا ،

---

(١) الآجرى محمد بن الحسين ، المصدر المذكور آنفا ص ١٢٢ .  
(٢) أنظر نفس المصدر من ص ١٢٢ - ١٢٢ .  
(٣) متفق عليه ، وهذا لفظ البخارى . أنظر صحيح البخارى مع شرحه فتح البارى  
ج ١ ص ٤٩ صحيح مسلم مع شرح النووي له ج ١ ص ١٢٦ .

الشبهة بقوله : " أجيب بجواز ابتناء أمر على أمر ، ينبى على الأمرين أمر آخر ، فان قبل البنى لابد أن يكون غير المبنى عليه ، أجيب : بأن المجموع غير من حيث الانفراد ، عين من حيث الجمع ، ومثاله البيت من الشعر ، يجمع على خمسة أعصده ، أحدها أوسط والبقية أركان ، فما دام الأوسط قائما ، فهسى البيت موجود ، لو سقط مهما سقط من الأركان ، فاذا سقط الأوسط سقط مسمى البيت ، فالبيت بالنظر الى مجموعه شى واحد ، والنظر الى أفراده أشياء ، وأيضا فالنظر الى أصله وأركانه ، الأس أصل ، والأركان تبع وتكملة " ١ .

ومن أدلة السلف أيضا على دخول الأعمال فى الايمان ، حديث وفد عبد القيس الذى قال فيه صلى الله عليه وسلم : " آمركم بالايمان بالله وحده ، أتدرون ما الايمان بالله ؟ قالوا : الله ورسوله أعلم ، قال : شهادة أن لا اله الا الله ، وأن محمدا رسول الله ، وإقام الصلاة ، وإيتاء الزكاة ، وصوم رمضان ، وأن تؤدوا خمس ما غنمتم " ٢ .

قال شارح المقيدة الطحاوية ، بعد سوقه لهذا الحديث : " ومعلوم أنه لم يرد أن هذه الأعمال تكون ايمانا بالله بدون ايمان القلب ، لما قد أخبر فى مواضع أنه لابد من ايمان القلب ، فلم أن هذه مع ايمان القلب هو الايمان ، وأى دليل على أن الأعمال داخله فى مسمى الايمان فوق هذا الدليل ؟ فانه فسر الايمان بالأعمال ولم يذكر التصديق ، للملم بأن هذه الأعمال لا تفيد مع الجحود " ٣ .

وهناك حديث جبريل المشهور " ٤ " الذى فسر فيه الاسلام والايمان ، تفسيرين مختلفين وهنا فى حديث وفد عبد القيس فسر الايمان بما فسر به الاسلام فى حديث جبريل وحديث بنى الاسلام على خمس الأنف الذكر ، وقد يتوهم الاختلاف بينهما ، ولكن توهم الخلاف يزول ، اذا علمنا ان الاسلام والايمان ، ان وردا مجتمعين — كما فسر

(١) أنظر فتح البارى ج ١ ص ٤٩ ط المطبعة السلفية .

(٢) مسلم ، صحيح مسلم مع شرح النووي له ج ١ ص ١٨٨ .

(٣) شرح المقيدة الطحاوية ، تحقيق محمد فاصر الدين الألبانى ص ٣٢٧ ط الثالثة .

(٤) أنظر صحيح البخارى مع شرحه فتح البارى ج ١ ص ١١٤ ط المطبعة السلفية .

حديث جبريل فإنه يراد من أحدهما غير ما يراد من الآخر ، أما ان ورد أحدهما منفصلا عن الآخر ، فان الآخر يدخل فيه ، كما في حديث وفد عبد القيس هنا وحديث بنى الاسلام على خمس السابق .

ومن أدلة السلف أيضا حديث شمس الإيمان المتفق عليه ، كما ذكر ابن منده في كتاب الإيمان ، حيث قال : قال محمد بن نصر : وقد جاء الخبر عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : " الإيمان بضع وسبعون ، وأستون شعبة ، أفضلها شهادة أن لا اله الا الله وأدناها إمطة الأذى عن الطريق ، والحياء شعبة من الإيمان " <sup>١</sup> ، فجعل الإيمان شعبا بمضها باللسان والشفتين ، ومعضها بالقلب ، ومعضها بمسائر الجوارح فشهادة أن لا اله الا الله فعل اللسان ، تقول : شهدت أشهد شهادة ، والشهادة فعله بالقلب واللسان ، لا اختلاف بين المسلمين في ذلك والحياء في القلب ، وإمطة الأذى عن الطريق فعل مسائر الجوارح ١٠ - هـ " وقصارى القول ، أن أدلة السلف من السنة النبوية على أن الأعمال ركن في الإيمان أكثر من أن تحصر ، ولا داعى للاستطراد في ذكرها ، فليس غرضنا الاستقصاء ، بل التمثيل - ويان طريقتهم في الاستدلال إذ أن حديثا واحدا صح عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ، برواية الرجال الإثبات أو آية واحدة من كتاب الله تعالى ، واضحة الدلالة ، كافية للاستدلال ، ومن أراد المزيد ، فليرجع الى كتب السنه ، فسيجد عشرات الأحاديث التي تدل على ما ذهب اليه السلف في هذا الموضوع .

ولكن الذى يهمنى هنا ، هو بيان وجهة نظر السلف ، التي تتمثل في اعتقادهم أن الإيمان عبارة عن أمور ثلاثة : اعتقاد بالجنان ، وقول باللسان ، وعمل بالأركان .

---

والاعتقاد القلبي هو الأصل الذى لا شىء قبله ، والأعمال بالجوارح تصديق للإيمان بالقلب ، فمن لم يصدق الإيمان بعمل جوارحه كالطهارة ، والصلاة ، والزكاة ، والصيام ، والحج ، والجهاد ، وأشياء ذلك ، ورضى من نفسه بالمعرفة والقول لم يكن مؤمناً ، ولم تنفعه المعرفة والقول ، وكان تركه العمل تكذيباً منه لإيمانه ، وكان العمل بما ذكر تصديقاً منه لإيمانه ، إذ أن الدين الاسلامي يتم بالإيجاب ، ولا مجال للسلبية فيه ، وترك العمل ، سلب لروح هذا الدين الحنيف ، الذى أتى ليحث على العمل والتسابق فيه ، بعد تطهير النفوس من شوائب الشرك ، وأدران الجاهلية .

الا أن السلف — رحمهم الله — فى قولهم بأن العمل جزء من الإيمان ، وأن — التصديق القلبي والاقرار اللسانى أجزاء أخرى ، يقفون من رأى الخواج والمعتزلة موقف المضاد ، إذ أن هؤلاء الأخيرين يعتبرون الإيمان كلاً لا يتجزأ ، وأن تركب من الأمور السالفة الذكر ، لذلك قالوا بتخليد مرتكب الكبيرة فى النار ، وسلبه اسم الإيمان ، وإطلاق الكفر عليه عند الخواج ، وجعله فى منزلة بين المنزلتين عند المعتزلة ، أما السلف فقالوا بتجزأ الإيمان فيمكن ذهاب بعضه ، وبقاء بعضه الآخر ، فيذهب بعض الإيمان بترك بعض الأعمال الواجبة ، ما لم يكن مستحسناً لتركها بالطبع ، وقد بين ابن منده ذلك بقوله : " وقال أهل الجماعة : الإيمان ( هو ) الطاعات كلها بالقلب واللسان وسائر الجوارح ، غير أن له أصلاً وفرعاً فاصله لمعرفة بالله ، والتصديق له ، وهما جاء من عنده بالقلب ، واللسان مع الخضوع له ، والحب له ، والخوف منه ، والتمظيم له مع ترك التكبر والاستخفاف والمماندة ، فإذا أتى بهذا الأصل فقد دخل فى الإيمان ، ولزمه اسمه وأحكامه ولا يكون مستكلاً له حتى يأتى بفرعه ، وفرعه المفترض عليه أدا الفرائض ، وأجتناب المحارم " وساق حديث شمس الإيمان ، وكلام محمد بن نصر . وهذا يندفع ما قيل وقال بأن رأى السلف هذا يهوى الى قول الخواج والمعتزلة .

(١) هكذا فى الأصل ، ولعل الصواب " هو "

(٢) ابن منده ، محمد بن اسحق بن محمد ، كتاب الإيمان ، ورقة رقم ٢٣ ، مرسوم بمكتبة جامعة الملك عبد العزيز بمكة رقم ١٩٦١ .

## " الفصل الثانى "

### " الصلة بين الايمان والاسلام "

هذه المسألة ما اختلف فيها السلف - رحمهم الله تعالى - نظرا لاختلاف فهمهم لبعض النصوص التى وردت فى هذا الموضوع ، وأختلافهم يدور حول آراء ثلاثة :

( ١ ) القول بالتترادف بينهما ، وأنهما اسمان لمسمى واحد .

وهذا رأى قال به جماعة من السلف منهم الامام الجليل محمد بن اسماعيل البخارى - رحمه الله - فقد قال فى صحيحه : " باب سؤال جبريل النبى صلى الله عليه وسلم عن الايمان ، والاسلام ، والاحسان ، وهلم الساعة ، ويسئال النبى صلى الله عليه وسلم ، ثم قال : جاء جبريل يعلمكم دينكم ، فجعل ذلك كله ديناً .

وما بين النبى صلى الله عليه وسلم للوفد عبد القيس من الايمان ، وقوله تعالى " ومن يبتغ غير الاسلام ديناً فلن يقبل منه " <sup>١</sup> ثم ساق حديث جبريل عليه السلام .

ومحصل كلامه على ما ذكره الامام ابن حجر فى فتح البارى : أن المصنف يرى ان الايمان والاسلام عبارة عن معنى واحد ، فلما كان ظاهر سؤال جبريل عمن الايمان والاسلام ، وجوابه يقتضى تفايرهما ، وأن الايمان تصديق بأمور مخصوصة والاسلام اظهار أعمال مخصوصة ، أراد أن يرد ذلك بالتأويل الى طريقته ، قوله " وبيان " أى مع بيان أن الاعتقاد والعمل دين ، وقوله " وما بين " أى مع ما بين للوفد أن الايمان هو الاسلام ، حيث فسره فى قصتهم بما فسره الاسلام هنا ، وقوله " وقول الله " أى مع ما دلت عليه الآية أن الاسلام هو الدين ، - ودل عليه خبر أبى سفيان <sup>٢</sup> أن الايمان هو الدين ، فأقتضى ذلك أن الاسلام

( ١ ) سورة آل عمران ، آية ٨٥

( ٢ ) البخارى ، محمد بن اسماعيل ، الجامع الصحيح مع شرحه لابن حجر ج ١ ص ١١٤ ط المطبعة السلفية .

( ٣ ) أنظر حديث ٥١ من صحيح البخارى - ترقيم محمد فؤاد عبدالباقى .



والايمان أمر واحد<sup>١</sup> ١٠ هـ . ومن هذا الكلام يتبين لنا جزم الامام البخارى بالترادف .  
ومن قال بهذا الرأى أيضا . الامام أبو عبد الله محمد بن اسحق بن منده حيث قال  
فى كتابه " الايمان " : " ذكر الأخبار الدالة ، والبيان الواضح من الكتاب ، أن  
الايمان والاسلام اسمان لمعنى ، وأن الايمان الذى دعا الله العباد اليه ، هو الاسلام  
الذى جملة الله ديننا ، وأرضاه لعباده ، ودعاهم اليه ، وهو ضد الكفر الذى سخطه ،  
ولم يرضه لعباده " .<sup>٢</sup>

ثم بدأ فى سرد أدلته من القرآن الكريم على هذا المعتقد ، ومن أدلته :  
— وهى طبعا أدلة كل من وافقه فى هذا الرأى — قوله تعالى : " فمن يرد الله —  
أن يهديه يشرح صدره للاسلام " وقوله تعالى : " أمن شرح الله صدره للاسلام  
فهو على نور من ربه " فمدح الله الاسلام بمثل ما مدح به الايمان وجملة اسم ثناء  
وتزكية ، وأخبر أن من أسلم فهو على نور من ربه وهدى ، وأخبر أنه دينه الذى ارتضاه  
لعباده ، كما فى قوله تعالى : " ورضيت لكم الاسلام ديناً " <sup>٣</sup> ألا ترى أن أنبياء  
الله ورسله رغبوا فيه اليه ، وسألوه اياه ، فقال ابراهيم واسماعيل عليهما السلام " ربنا  
وأجعلنا مسلمين لك ، ومن ذريتنا أمة مسلمة لك " وقال يوسف عليه السلام : " توفنى  
مسلياً ، والحقنى بالمالحين " وقال سبحانه : " ووصى بها ابراهيم بنيه ومحسوب " <sup>٤</sup>  
يا بنى ان الله اصطفى لكم الدين فلا تموتن الا وأنتم مسلمون <sup>٥</sup> وقال : " وقل للذين  
أوتوا الكتاب والأمةين أسلمتم ؟ فان أسلموا فقد اهتدوا " <sup>٦</sup> وقال فى موضع آخر : " قولوا

(١) ابن حجر المصقلانى ، فتح البارى مج ١ ص ١١٤ ، ط المطبعة السلفية .

(٢) ابن منده ، المصدر المذكور آنفاً ورقه رقم ٢٢

(٣) سورة الأنعام ، آية ١٢٥

(٤) سورة الزمر ، آية ٢٢

(٥) سورة المائدة ، آية ٣

(٦) سورة البقرة ، آية ١٢٨

(٧) سورة يوسف ، آية ١٠١

(٨) سورة البقرة ، آية ١٣٢

(٩) سورة آل عمران ، آية ٣٠

آمنا بالله وما أنزل إلينا وما أنزل إلى إبراهيم وإسماعيل وإسحق — إلى قوله : فان آمنوا بمثل ما آمنتم به فقد اهتدوا<sup>١</sup> ” فحكم الله بأن من أسلم فقد اهتدى • فسوى بينهما<sup>٢</sup> • وهذا هو رأى محمد بن نصر المروزي الذي ذكره شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله<sup>٣</sup> •

وأصحاب هذا الرأى فسروا قوله تعالى : ” قل لم تؤمنوا ولكن قولوا أسلمنا ”<sup>٤</sup> بأن المراد بالاسلام في هذه الآية • الاستسلام خوف النفس والقتل • مثل اسلام المنافقين قالوا : وهؤلاء كفار • فان الايمان لم يدخل في قلوبهم ومن لم يدخل الايمان في قلبه فهو كافر • وقد ترجم الامام البخارى لهذه الآية بقوله : ” باب اذا لم يكن الاسلام على الحقيقة • وكان على الاستسلام او الخوف من القتل كقوله تعالى : ” قالت الأعراب آمنا قل لم تؤمنوا ولكن قولوا أسلمنا ”<sup>٥</sup> يعني أن المقصود بالاسلام هنا الحقيقة • — اللغو لا الشرعي • اذ أن الحقيقة الشرعية للاسلام مرادفة للايمان • وأصحاب هذا القول • يقولون : ان كل مسلم مؤمن • وكل مؤمن مسلم • فاثبات أحدهما • هو بيمينه اثبات الآخر • ونفقي أحدهما هو نفقي الآخر •

## (٢) القول الثانى :

التفريق بين معنى الاسلام والايمان • وأن الاسلام هو الكلمة • والايمان المعمل • وهذا قول جماعة من السلف • منهم الزهري وحامد بن زيد • ورواية عن أحمد • كما ذكر ابن منده عن عبد الملك الميموني قال : سألت أحمد بن حنبل : أتفرق بين الايمان والاسلام ؟ قال : نعم • • • • • وقال بهذا القول جماعة من الصحابة والتابعين • منهم عبد الله بن عباس والحسن • ومحمد بن سيرين<sup>٦</sup> •

---

(١) سورة البقرة آية ١٣٧

(٢) ابن منده المصدر السابق • ورقه رقم ٢٢ •

(٣) ابن تيمية كتاب الايمان • ص ٣١٠ • دمشق طبع المكتب الاسلامى •

(٤) سورة الحجرات • آية ١٤

(٥) البخارى • محمد بن اسماعيل • المصدر المذكور آنفا ج ١ ص ٢٩

(٦) ابن منده • محمد بن اسحق • المصدر المذكور آنفا ورقه رقم ٢١

وأستدل هؤلاء بآية الحجرات : " قل لم تؤمنوا ولكن قولوا أسلمنا " الآية وقالوا :  
 ان التفسير الصحيح للآية ليس كما ذكره البخارى ومن هذا حذوه ، لأن القول  
 الراجع فى تفسير هذه الآية : أنهم ليسوا بمؤمنين كالملى الايمان ( لأنهم ~~ليسوا~~ )  
 منافقون ، كما نفى الايمان عن القاتل والزانى ، والسارق ، ومن لا أمانة  
 له ، ويؤيد هذا سياق الآية ، فان السورة من أولها الى هنا ، ففى  
 النهى عن الماصى ، وأحكام بعض العصاة ، ونحو ذلك ، وليس فيها ذكر كبير  
 المنافقين ثم قال بعد ذلك " وان تطيعوا الله ورسوله لا يلتكم من أعمالكم شيئا " .  
 ولو كانوا منافقين ما نفعتهم الطاعة ، ثم قال : " انما المؤمنون الذين آمنوا  
 بالله ورسوله ثم لم يرتابوا " الآية ، يعنى — والله أعلم — أن المؤمنين  
 الكاملين الايمان ، هم هؤلاء لا أنتم ، بل أنتم متنفذون عنكم الايمان الكامل .  
 يؤيد هذا : أنه أمرهم ، وأذن لهم أن يقولوا أسلمنا ، والمنافق لا يقال له  
 ذلك ، ولو كانوا منافقين لنفى عنهم الاسلام ، كما نفى عنهم الايمان ، ونهاهم أن يمتنعوا  
 باسلامهم ، فأثبت لهم اسلاما ، ونهاهم أن يمتنعوا به على رسوله ، ولو لم يكن اسلاما  
 صحيحا لقال : لم تصلحوا بل أنتم كاذبون ، كما كذبهم فى قولهم : " نشهد أنك  
 لرسول الله " . ومن أدلة اصحاب هذا الرأى أيضا ، حديث سعد بن  
 أبى وقاص ، أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أعطى رجلا ، ولم يمسط  
 رجلا منهم شيئا ، فقلت يا رسول الله ، أعطيت فلانا وفلانا ، ولم تعط فلانا  
 وهو مؤمن — فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : أو مسلم . أعادها ثلاثا ،  
 والنبي صلى الله عليه وسلم يقول : أو مسلم ، ثم قال : انى لأعطى رجلا  
 وأمنع آخرين ، وهم أحب الى منهم ، مخافة أن يكتبوا على وجوههم فى النار " .

(١) سورة الحجرات ، آية ١٤

(٢) سورة الحجرات ، آية ١٥

(٣) سورة المنافقون ، آية ١ . أنظر هذا الرأى فى تفسير آية الحجرات ففى  
 شرح العقيدة الطحاوية ، تحقيق محمد ناصر الدين الالبانى ص ٢٣١ ط  
 الثالثة .

(٤) رواه البخارى فى كتاب الايمان من صحيحه . حديث رقم ٢٧ ، بترقيم محمد فؤاد  
 عبد الباقي . أنظر صحيح البخارى مع الشرح ج ١ ص ٧٩ . ط المكتبة السلفية .

وقالوا : ان الايمان خاص ، يثبت الاسم به بالعمل مع التوحيد ، والاسلام عام ، يثبت الاسم بالتوحيد ، والخرج من ملل الكفر .

قال شيخ الاسلام ابن تيميه - رحمه الله - بعد أن ذكر هذا القول وأشار الى استدلال أصحابه بحديث سعد السابق ، قال : " وهذا على وجهين ، فانه قد يراد به الكلمة بتوابعها من الأعمال الظاهرة ، وهذا هو الاسلام ، الذى بينه النبى صلى الله عليه وسلم ، حيث قال : " الاسلام أن تشهد أن لا اله الا الله ، وأن محمدا رسول الله ، وتقيم الصلاة ، وتؤتى الزكاة ، وتصوم رمضان ، وتحج البيت " . وقد يراد به الكلمة فقط ، من غير فعل الواجبات الظاهرة ، وليس هذا هو الذى جعله النبى صلى الله عليه وسلم الاسلام ، لكن قد يقال : اسلام الأعراب كان من هذا . -

فيقال : الأعراب وغيرهم كانوا اذا أسلموا على عهد النبى صلى الله عليه وسلم ألزموا بالأعمال الظاهرة ، الصلاة ، والزكاة ، والصيام ، والحج . ولم يكن أحد يترك بمجرد الكلمة ، بل كان من أظهر المعصية يعاقب عليها ، وأحمد ان كان أراد من هذه الرواية أن الاسلام هو الشهادتان فقط ، فكل من قالها فهو مسلم ، فهذه احدى الروايات عنه . والرواية الأخرى : لا يكون مسلما حتى يأتى بها وصلى ، فاذا لم يصل كان كافرا ، والثالثة : أنه كفر بترك الزكاة أيضا ، والرابعة : أنه يكفر بترك الزكاة اذا قاتل الامام عليها ، دون ما اذا لم يقاتله ، وأنه لو قال : أنا أوديها ، ولا أدفنها الى الامام ، لم يكن للامام أن يقتله ، وكذلك عنه رواية أنه يكفر بترك الصيام والحج ، اذا عزم أنه لا يحج أبدا ، ومعلوم أنه على القول يكفر تارك المباني ، يمتنع أن يكون الاسلام مجردا لكلمة ، بل المراد أنه اذا أتى بالكلمة دخل فى الاسلام ، وهذا صحيح ، فانه يشهد له بالاسلام ، ولا يشهد له بالايمان الذى فى القلب ، ولا يستثنى فى هذا الاسلام ، لأنه أمر مشهور ، لكن الاسلام الذى هو أداء الخس ، كما أمر به يقبل الاستثناء ، فالاسلام الذى لا يستثنى فيه الشهادتان باللسان فقط ، فانها

لا تزيد ، ولا تنقص ، فلا استثناء فيه " (١)

كما اشار ابن تيمية رحمه الله — الى ضعف القولين المالفين ، ووضعهما بالتطرف  
— ومخالفتهما لحديث جبريل ، وسائر أحاديث النبي صلى الله عليه وسلم .  
وصحة ما قاله ابن تيمية — رحمه الله تعالى — حول ما ذكر من الأقوال ظاهره  
وزيدها وضوحا ما سيأتى عند ذكر القول الثالث ، الذى هو تحقيق مذهب  
السلف فى هذه المسألة .

(٣) القول الثالث : وهو تحقيق مذهب السلف ، الذى تجتمع عليه النصوص الواردة  
فى هذا الموضوع ، أن بين الاسلام والايمان تلازما مع اقتران اسميهما ، وأن حالة  
اقتران الاسلام بالايمان ، غير حالة افراد أحدهما عن الآخر ، فمثل الاسلام  
من الايمان ، كمثل الشهادتين احدهما من الأخرى ، فشهادة الرسالة غير  
شهادة الوجدانية ، فهما شيان فى الأعيان ، واحدهما مرتبطة بالأخرى  
فى المعنى والحكم ، كشئ واحد ، كذلك الاسلام والايمان ، لا ايمان لمن لا  
اسلام له ، ولا اسلام لمن لا ايمان له ، اذ لا يخلو المؤمن من اسلام به يتحقق  
ايمانه ، ولا يخلو المسلم من ايمان به يصح اسلامه .

وهذا المعنى صحيح وسليم فى نظرى ، لأن لكل من الايمان والاسلام  
حقيقة شرعية مستقلة ، كما أن لكل منهما حقيقة لغوية مستقلة ، وغاية ما يقال  
انهما متلازمان فى الوجود ، لا مترادفان فى الحقيقة والمعنى ، ولقوة ارتباط  
كل منهما بالآخر ، فانه اذا وجد أحدهما منفردا فى نص من النصوص ، لا يمكننا  
أن نتصوره وحده ، فيكون الآخر داخلا فيه على سبيل التلازم والارتباط وتحقيق  
الهدف المراد من كل منهما مجتمعين .

---

(١) ابن تيمية ، أحمد بن عبد الحليم ، كتاب الايمان ، ص ٢١٦ — ٢١٧  
ط المكتب الاسلامى للطباعة والنشر بدمشق .

(٢) نفس المصدر ص ٣٢٠

وقد بين شيخ الاسلام ابن تيمية - رحمه الله - هذه الوجهة بقوله : " اذا قيل ان الاسلام والايمان التام متلازمان ، لم يلزم أن يكون أحدهما هو الآخر ، كالروح والبدن ، فلا يوجد عندنا روح الا مع البدن ، ولا يوجد بدن حي الا مع الروح ، وليس أحدهما الآخر ، فالإيمان كالروح ، فانه قائم بالروح ، ومتصل - بالبدن ، والاسلام كالبدن ، ولا يكون البدن حيا الا مع الروح بمعنى أنهما متلازمان ، لا أن مسمى أحدهما هو الآخر ، واسلام المنافقين كبدن الميت ، جسد بلا روح ، فما من بدن حي الا وفيه روح ، ولكن الأرواح متنوعة ..... " ١

وهذا الرأي في نظري أسلم ، وأوجه ، لأن النصوص تدل على ذلك دلالة واضحة والقول به يحتمل جمعاً بين الآراء التي تقدم ذكرها ، لأن غاية ما يقال للتقريب بين الآراء المختلفة : أن من قال بالترادف ، انما قاله بمالئة منه فمضى قوة ارتباط الاسلام والايمان كل منهما بالآخر ، حتى لكأنهما شئ واحد ، ومن قال بأن الاسلام الكلمة ، والايمان العمل ، فانه لم يرد الكلمة مجردة ، عن توابعها المذكورة في حديث جبريل ، وانما أرادها مع توابعها ، وأنها حقيقة شرعية للاسلام ، تختلف عن الحقيقة الشرعية للإيمان الواردة في حديث جبريل - وهي أعمال القلب ، ولم يرد أنهما متغايران ، بحيث يمكن انفكاك أحدهما عن الآخر في الاعتبار الشرعي . وعليه فان هذا الرأي أجمع للفظرتين ، وأبعد عن التفسيرات التي قد توهم اعتقاداً لم يقصده السلف ، وهو انكار الحقيقة الشرعية المستقلة على مسمى الرأي الأول ، وتوهم التغاير بينهما على الرأي الثاني مما يؤدي الى انكار النصوص الشرعية الواردة في بيان المذهب السليم الذي نحن بصدد سياقه .

أما آية الحجرات السالفة الذكر وهي قوله تعالى " قل لم تؤمنوا ، ولكن قولوا أسلمنا " فان تفسير أصحاب الرأي الأول لها أصح ، لأنه نفى أن يكون الايمان

قد دخل قلوبهم نفيا قاطما ، فيكون الاسلام الوارد في الآية المقصود منه الحقيقة  
اللفظية لا الشرعية .

أما النصوص التي هي مناط الاستدلال لهذا الرأي الأخير — وهو القول بالتلازم  
بين الاسلام والايمان مع افتراق أسميهما — فحديث جبريل المشهور ، وحديث  
وفد عبد القيس .

أما حديث جبريل ، فقد رواه عبد الله بن عمر عن أبيه أمير المؤمنين عمر بن الخطاب  
رضي الله عنه قال : " بينما نحن عند رسول الله صلى الله عليه وسلم ذات يوم ، إذ طلع  
علينا رجل ، شديد بياض الثياب ، شديد سواد الشعر ، لا يرى عليه أثر السفر  
ولا يعرفه منا أحد ، حتى جلس الى النبي صلى الله عليه وسلم ، فأسند ركبتيه الي  
ركبتيه ، ووضع كفيه على فخذيه ، وقال : يا محمد ، أخبرني عن الاسلام ، فقال  
رسول الله صلى الله عليه وسلم : الاسلام أن تشهد أن لا اله الا الله وأن محمدا  
رسول الله ، وتقيم الصلاة ، وتؤتي الزكاة ، وتصوم رمضان وتحج البيت ، ان استطعت  
اليه سبيلا ، قال : صدقت . قال : فمجبنا له يسأله ويصدق .

قال : فأخبرني عن الايمان ، قال : أن تؤمن بالله ، وملائكته ، وكتبه ورسله  
واليوم الآخر ، وتؤمن بالقدر خيره وشره ، قال : صدقت . قال : فأخبرني  
عن الاحسان ، . . . . الحديث " ١ " .

وأما حديث وفد عبد القيس ، فرواه مسلم في صحيحه ، عن ابن عباس رضي الله عنهما  
قال : قدم وفد عبد القيس على رسول الله صلى الله عليه وسلم فقالوا : يا رسول الله :  
إنا هذا الحي من ربيمة ، بيننا وبينك كفار مضر ، فلا تخلص اليك الا في شهر  
حرام ، فممننا بأمر نعمل به ، وندعوا اليه من وراءنا ، قال : آمركم بأربع ،  
وأنهاكم عن أربع ، الايمان بالله ، ثم فسرنا لهم فقال : شهادة أن لا اله الا الله ،  
وأن محمدا رسول الله ، وإقام الصلاة ، وإيتاء الزكاة ، وأن تؤدوا خمس ما غنمتم

( ١ ) متفق عليه . وهذا لفظ مسلم . أنظر صحيح مسلم مع شرح النووي له ج ١ ص ١٥٧  
صحيح البخاري مع شرحه فتح الباري ج ١ ص ١١٤ ط المطبعة السلفية .

وأنهاكم عن أربع ٠٠٠ الحديث " ١ "

ورجعه الاستدلال بهذين الحديثين : أن النبي صلى الله عليه وسلم فرق بين الاسلام والايمن في حديث جبريل ، نجعل الاسلام الأعمال الظاهرة ، والايمن الاعتقاد الباطن وهذا يدل على اختلافهما من حيث الحقيقة الشرعية ، ودفعاً لتوهم التباين بينهما فقد فسر الايمان في حديث وفد عبد القيس بما فسر به الاسلام في حديث جبريل لنكون على علم بالتلازم في الوجود ، مع افتراق الاسم وقد تقدم تشبيههما بالشهادتين ، ودفعاً لتوهم التمازى بين الحديثين ، فقد جمع السلف بينهما — على أن الايمان والاسلام . اذا ذكر مجتمعين ، كما في حديث جبريل ، فانه يراد من كل منهما — غير ما يراد من الآخر ، فيراد من الايمان ما في القلب ، من الايمان بالله وملائكته ٠٠٠ الى آخر ما ذكر في الحديث . ويراد بالاسلام الشهادتان بتوابعهما من الأعمال الظاهرة . واذا ذكر أحدهما مجرداً عن الآخر دخل الآخر فيه . كما في حديث وفد عبد القيس .

قال أبو عمرو بن الصلاح في كلامه على حديث جبريل : قوله صلى الله عليه وسلم الاسلام أن تشهد أن لا اله الا الله ، وأن محمداً رسول الله ، وتقيم الصلاة ، وتؤتي الزكاة ، وتصوم رمضان ، وتحج البيت ان استطعت اليه سبيلاً . والايمن أن تؤمن بالله ، وملائكته ، وكتبه ، ورسوله ، واليوم الآخر ، وتؤمن بالقدر خيره وشره ، قال : هذا بيان لأصل الايمان وهو التصديق الباطن ، وبين أن أصل الاسلام ، وهو الاستسلام والانقياد الظاهر ، وحكم الاسلام في الظاهر ثبت بالشهادتين ، وانما أضاف اليهما الصلاة ، والزكاة ، والحج ، والصوم ، لكونها أظهر شعائر الاسلام وأعظمها ، وقيامه بها يتم استسلامه — وتركها لها يشمّر بانحلال قيد انقياده أو اختلاله ، ثم ان اسم الايمان يتناول ما فسر به الاسلام في هذا الحديث . وسائر الطاعات ، لكونها ثمرات للتصديق الباطن ، الذي هو أصل الايمان ومقويات ومتممات وحافظات له ، ولهذا فسر صلى الله عليه وسلم الايمان في حديث وفد عبد القيس بالشهادتين ، والصلاة ، والزكاة ، وصوم رمضان ، وإعطاء الخمس



من المعنى ، ولهذا لا يقع اسم المؤمن المطلق على من ارتكب كبيرة ، أو بدل فريضة ،  
لأن اسم الشيء مطلقاً يقتضي على الكامل منه ، ولا يستعمل في الناقص ظاهراً إلا بقيد ،  
ولذلك جاز نفيه عنه في قوله صلى الله عليه وسلم : " لا يسرق السارق حين يسرق  
وهو مؤمن " وأسم الاسلام يتناول أيضاً ما هو أصل الايمان ، وهو التصديق بالباطن  
ويتناول أصل الطاعات ، فان ذلك كله استسلام ، قال : فخرج مما ذكرنا وحققنا  
أن الايمان والاسلام يجتمعان ، ويفترقان ، وأن كل مؤمن مسلم ، وليس كل  
مسلم مؤمن ، قال : وهذا تحقيق واقف بين متفرقات نصوص الكتاب والسنة الواردة  
في الايمان والاسلام ، التي طالما غلط فيها الخائضون ، وما حققناه من ذلك موافق  
لجماهير العلماء من أهل الحديث وغيرهم <sup>١</sup> ١ هـ .

وكلام ابن الصلاح هذا كاف في بيان ما يمكن أن تجتمع عليه نصوص الكتاب  
والسنة ، التي استدل بها كل فريق . أما ما ذكره من أن الجمهور من أهل السنة  
يقولون : ان كل مؤمن مسلم وليس كل مسلم مؤمن ، فلنقابل أن يقول : كيف  
ثبت هذا القول على سبيل الفرار ، وأنت ذكرت في التحقيق السابق أنه لا يمكن  
أن يوجد اسلام بدون ايمان ، اذ لا بد للمسلم من ايمان به يصح اسلامه ؟ قلت :  
هذا صحيح ، ولكنه لا يتنافى مع ما ذكره ابن الصلاح هنا . اذ أننا نظرنا اليه  
بنظرتين ، فاذا نظرنا اليه من الناحية الشرعية المعتبرة ، ارتسم أمامنا القول  
الأول ، اذ من الناحية الشرعية لا يمكن ان يوجد اسلام بدون ايمان ، فالاسلام  
المعتبر لا بد معه من ايمان يصححه .

أما هذا المعنى الذي ذكره ابن الصلاح فيمكن انه يقصد أن كل مؤمن كامل الايمان  
فهو مسلم . أما المؤمن العاصي ، فانه ناقص الايمان ، فلا يعطى الاسم الكامل  
إلا بقيد ، أو يقال انه مسلم ولا يقال مؤمن ، لأن الإطلاق لا يكون إلا للكامل  
منه فحينئذ يكون مسلماً وليس مؤمناً بمعنى أنه ليس كامل الايمان ، لا أنه لا ايمان معه  
البتة .

وقد يراد به المعنى اللغوى للاسلام ، والمعاملة الظاهرة من قبلنا لمن ادعى ذلك ،  
ففى اللفظة اسم المسلم يطلق على المنافق الذى يدعى الاسلام ، ولنا أن نعامله  
فى الظاهر بأنه مسلم ، فمن أسلم بظاهره دون باطنه فهو منافق يقبل منه ما أظهر من  
اسلام ، لأننا لم نوثر بالشق عن قلوب الناس ، والتفاد الى ما وقر فيها لتبينه ، ثم  
أعتزلوا أخفاء فى قلبه نكله الى الله سبحانه وتعالى ، لأنه هو الذى يعلم خائنة  
الاعين وما تخفى الصدور ، وكلا الممنيين صحيح . لكن الظاهر ان ابن الصلاح  
قصد الأول منهما .

أما قوله : " ان الطاعات ثمرات التصديق الباطن " فانه يقصد بذلك أنه اذا تم  
الايان فى القلب ، فانه يوجب ويقتضى القيام بالأعمال الظاهرة ، التى هى لوازم  
له ، اذ لا يعقل وجود الملزوم بدون اللازم ، فانتفاء اللازم دليل على عدم الملزوم .  
أوضحه ، وحينئذ فكل نقى يقع فى الأعمال الظاهرة انما هو انعكاس لنقص  
الايان الباطن ، والا فمن المستنع أن يكون قد حصل له الاقرار ، والحب والانقياد  
باطنا ، ولا يحصل أثر ذلك فى الظاهر مع القدرة عليه ، لا أن الايان الباطن  
قد يكون سببا ، وقد يكون الايان الباطن تاما كاملا وهى لم توجد ، كما قالت  
المرجئة . ومن أدلة هذا الرأى أيضا ، أن الله قد جمل ضد الاسلام والايان  
واحدا فلولاً أنها كشى واحد فى الحكم والمعنى ، ما كان ضدهما واحدا  
فقال سبحانه : " كيف يهدى الله قوما كفروا بعد ايمانهم " <sup>١</sup> وقال " أيا مكرم بالكفور  
بعد اذ أنتم مسلمون " <sup>٢</sup> وعلى مثل هذا أخبر رسول الله صلى الله عليه وسلم  
عن الايان والاسلام من صنف واحد ، كما فى حديث وفد القيس المتقدم ، مع  
حديث ابن عمر رضى الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : " بنى -  
الاسلام على خمس ، شهادة أن لا اله الا الله ، وأن محمدا عبده ورسوله ، وإقام  
الصلاة ، وإيتاء الزكاة ، وحج البيت ، وصوم رمضان " وفى رواية " وصيام رمضان

(١) سورة آل عمران ، آية ٧٦

(٢) سورة آل عمران ، آية ٧٠

وحج البيت \* .

فدل ذلك على أنه لا إيمان باطن إلا بإسلام ظاهر ، ولا إسلام ظاهر إلا بإيمان باطن ، وأن الإيمان والعمل قرينان ، لا ينفع أحدهما بدون صاحبه .

وهكذا يتبين لنا أن هذا الرأي هو الصحيح الذي ينبغي أن يقال ، والذي عليه تجتمع آراء السلف ، لأن الخلاف بينهم في هذه المسألة لفظي في نظري إذ أن الجميع متفقون على أن العمل لابد منه ، وأن الإيمان لا قيمة له إذا لم يشفع بالعمل ، وكلهم يقول بنقصان الإيمان إذا قصر في العمل وزيادته حتى درجة الكمال ، إذا حافظ الإنسان على جميع الأمور ، وأجنب كافة المنهيات ، وتوخى الاحسان والدقة في ذلك .

### " الفصل الثالث "

#### ( زيادة الايمان ونقصه )

هذه المسألة هي محور خلاف بين الطوائف الاسلاميه ، فكل فرقة منها بنيت رأيها في الايمان على اساس ان ينتج القول بالزيادة والنقصان ، أو عدمهما ، كما سيتبين ذلك أثناء بسطنا لأرائهم في مواضعها ان شاء الله .

وميت القصيد في هذا الفصل هو بيان المذهب الذي أرتضاه السلف رحمهم الله ، في هذه المسألة ، فأقول وبالله التوفيق :

ان السلف رحمهم الله تعالى ، بعد أن أجمعوا على القول ببركبة العمل ففسى الايمان ، نظروا الى الأمر الواقع ، قرأوا الناس على درجات من التفاوت في الأعمال اذ لا يمكنهم التساوى في الاتيان بها على الوجه المطلوب ، وذلك لتفاوت استعداداتهم في تقبل ما يصل اليهم من التكاليف ، فمنهم من بلغ من الكمال درجة يستطيع معها تنفيذ الأوامر التشريعية ، واجتناب جميع المنهيات ، التي نهى عنها الشارع الحكيم ، فهو بهذا تقبل التشريع الرباني ، مصداقا بقلبه تصديقا جازما ، فانتج العمل ، دون تفريط ، ثم انه لم يقف عند هذا الحد بل طفق ينشد درجة اكمل ، فحرص على المحافظة على الاتيان بطاعات حث الشارع على الاتيان بها استحبابا لا ايجابا ، كما طاعة الأذى عن الطريق والتصدق على الفقراء ، وسواساة أهل المصائب والمنكوبين ، ونحو ذلك من مكارم الأخلاق ، وصالح الأعمال .

وصنف آخر شارك هؤلاء في الاتيان بمسائر الأوامر ، واجتناب كافية المنهيات ، الا أنه أقصر عليها ولم يتمدها الى ما سواها من النواقل وثالثه تقبل التشريع وصدق به ، الا أنه قصر في الاتيان ببعض الواجبات تهاونا ، وقادته شهوته الجاسمة الى ارتكاب بعض المحرمات .

فهؤلاء أصناف ثلاثة ، على درجات متباينة من الاجتهاد في استقصاء مطلوبات الايمان . وهذا أمر واقع محسوس لا يملك أحد انكاره ، ولا يستطيع عاقل أن يسوى

بين الأول والأخير ، والتفاوت بينهما أوضح وأجلى من أن يدل عليه بدليل .  
هكذا تنقص السلف في هذا الأمر المحسوس وعليه بنوا رأيهم في الايمان  
فأجمعوا على القول بزيادته ونقصانه وتفاضل أهله فيه .

فمن أتى بجميع ما أمره الله به من الأقوال والأعمال ، واجتنب جميع ما أمر  
باجتنابه منها ، كان أكمل ايمانا ممن قرط في شيء من ذلك ، وعليه فان ايمان  
أبي بكر وعمر رضي الله عنهما ، أكمل من ايمان معاوية ، كما أن الرسول صلى  
الله عليه وسلم أكمل الأمة ايمانا ، بل أكمل البشرية كلها .

وهذا القول هو الذي أجمع السلف وأصحاب الحديث على القول به واعتقاده<sup>١</sup> ،  
ومنهم الامام مالك بن أنس رضي الله عنه ، إلا أن هناك قولا آخر يروى عنه  
وهو أن الايمان يزيد ، أما النقصان فتوقف فيه ، فلم يجزم بنفي ولا اثبات .  
وله في ذلك شبهتان ذكرهما الامام النووي :

١- أن التصديق بالله تعالى ورسوله صلى الله عليه وسلم لا ينقص ، لأنه اذا نقص  
صار شكاً وخروج عن اسم الايمان .

٢- وقال بعضهم : انما توقف الامام مالك عن القول بنقصان الايمان خشية  
أن يتأول عليه موافقة الخوارج الذين يكفرون أهل المعاصي من المؤمنين<sup>٢</sup>  
بالذنوب .

وقد يكون السبب الذي دفع الامام مالكا الى هذا الرأي - على فرض صحة نسبته  
اليه - هو أن القرآن الكريم انما صرح بالزيادة ولم يتمض للنقصان .

ولكن الأليق بمسلك الامام مالك الرواية الأخرى التي يوافق فيها السلف  
لأن الشبه التي ذكرها الامام النووي تؤدي الى القول بأنه يقصد بالايمان التصديق  
فقط ، وهذا ما لم يقله الامام مالك ، بل المعروف عنه قوله بما قال به السلف

(١) أنظر كتاب الايمان لابن تيمية ص ١٨٦ .

(٢) النووي ، محيي الدين أبوزكريا يحيى بن شرف ، شرح صحيح مسلم ج ١ ص ١٤٦  
طبع المطبعة المصرية ومكتبتها .

من أن الايمان قول واعتقاد وعمل ، وقد تقدم ذلك ، كما أن الرواية الأخرى التي تذكر عنه موافقته للسلف أقوى وأشهر من حيث أنها توافق مبدأ المعروف عنه . وقد ذكر هذه الرواية الامام النووي أيضا عن عبد الرزاق قال : " سمعت من أدركت من شيوخنا ، وأصحابنا ، سفيان الثوري ، ومالك بن أنس ، وعبيد الله بن عمر ، والأوزاعي ، ومحمربن راشد ، وابن جريج ، وسفيان بن عيينه يقولون : " الايمان قول وعمل ، يزيد وينقص وهذا قول ابن مسعود ، وحذيفة ، والنخعي ، والحسن البصري ، وعطاء ، وطاوس ، ومجاهد ، وعبد الله بن المبارك " <sup>١</sup>

كما ذكر هذا القول عن مالك أيضا الامام أحمد في كتاب السنه <sup>٢</sup> وقد ثبت لفظ الزيادة والنقصان من الايمان عن الصحابة رضوان الله عليهم ، ولم يعرف فيه مخالف من الصحابة ، فروى الناس من وجوه كثيرة مشهورة : هبة حماد بن سلمه ، عن أبي جعفر ، عن جده عمير بن حبيب الخطمي ، وهو من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : الايمان يزيد وينقص ، قيل له : وما زيادته وما نقصانه ؟ قال : اذا ذكرنا الله وحمدناه ، وسبحناه فتلك زيادته ، واذا غفلنا ونسينا فتلك نقصانه " <sup>٣</sup>

وعن أبي الدرداء رضي الله عنه قال : " الايمان يزيد وينقص " <sup>٤</sup> وقال : " ان من فقه المبد أن يتماهد ايمانه وما نقص منه ، ومن فقه المبد أن يعلم أن يزداد ايمانه أم ينقص ؟ وان من فقه الرجل أن يعلم نزغات الشيطان أنى تأتيه " <sup>٥</sup> .

(١) النووي ، محيي الدين يحيى بن شرف ، شرح صحيح مسلم ج ١ ص ١٤٦ — طبع المطبعة المصرية ومكتبتها .

(٢) ابن حنبل ، أحمد بن محمد ، كتاب السنه ص ٧٦ طبع المطبعة السلفية سنة ١٣٤٩ هـ .

(٣) ابن تيمية ، أحمد بن عبد الحليم ، كتاب الايمان ، ص ١٨٦ . دمشق المكتب الاسلامي للطباعة والنشر وأنظر كتاب الايمان لابن أبي شيبة حديث رقم ١٤ ج ٧

(٤) نفس المصدر .

(٥) نفس المصدر .

فهذه أقوال وردت عن الصحابة رضوان الله عليهم واضحة الدلالة منطوقها ومفهومها على أنهم كانوا يعتقدون زيادة الايمان ونقصه ، ولا شك أنهم أعلم بدلائل النصوص الشرعية وأكثر فهما لها ، وإنما نحن عالة عليهم وعلى من <sup>اعتقدهم</sup> اقتضى أثرهم من سلف هدى الأمة الذين لم يحيدوا قيد أنملة عن دلائل النصوص الشرعية المتمثلة في الكتاب والسنة ومن أبرز عبارات السلف في هذا الموضوع ما رواه الامام البخارى في صحيحه عن الخليفة الراشد عمر بن عبد العزيز رضى الله عنه من أنه كتب الى عدى بن عدى : ان للايمان فراغش وشرايح ، وحدودا وسننا ، فمن استكملها استكمل الايمان ، ومن لم يستكملها لم يستكمل الايمان فان أعشى فسأبينها لكم حتى تعملوا بها ، وان أمت فما أنا على صحبتكم بحريص " ١ "

وقد ذكر شيخ الاسلام ابن تيمية عن مالك بن دينار قوله : " الايمان بيد وفسى القلب ضعيفا ضئيلا كالبقلة ، فان صاحبه تماهده فسقاه بالعلوم النافعة والأعمال الصالحة ، وأماط عنه الدغل ، وما يضمفه ويوهنه ، أو شك أن ينمو ويزداد ، وصير له أصل وفروع وشرة وظل الى ما لا يتناهى حتى يصير أمثال الجبال . وان صاحبه أهمله ولم يتماهده ، وجاءه عثر فتفتتها ، أو صبى فذهب بها أو كثير عليها الدغل فأضمفها ، أو أهلكها ، أو أيسسها ، كذلك الايمان " ٢ .

والآثار الواردة في هذا المعنى عن الصحابة والتابعين وأئمة السلف من بعدهم كثيرة ، كلها تنطق بأنهم يجمعون على رأى واحد هو القول بزيادة الايمان ونقصه من عدة وجوه ذكرها الامام ابن تيمية في كتاب الايمان وهى :

الاول : الاجمال والتفصيل فيما أمروا به ، فانه وان وجب على جميع الخلق الايمان بالله ورسوله ، ووجب على كل أمة التزام ما يأمر به رسولهم مجملا ، فمعلوم أنه لا يجب فى أول الأمر ما وجب بعد نزول القرآن كله ، ولا يجب على كل عبد من الايمان المفصل ما أخبر به الرسول ما يجب على من بلغه خبره

(١) البخارى ، محمد بن اسماعيل ، صحيح البخارى مع الشرح كتابه الايمان ج ١

ص ٤٥ طبع المطبعة السلفية .

(٢) ابن تيمية ، كتاب الايمان ص ١٨٨

فمن عرف القرآن والسنن ومعانيهم ~~مما~~ لزمه من الايمان المفصل بذلك  
ما لا يلزم غيره . ولو آمن الرجل بالله والرسول باطنا وظاهرا ، ثم مات قبل  
أن يعرف شرائع الدين مات مؤمنا بما وجب عليه من الايمان ، وليس ما وجب  
عليه ولا ما وقع منه مثل ايمان من عرف الشرائع فأمن بها وعمل بها . بل ايمان  
هذا اكمل وجها ووقوعا ، فان ما وجب عليه من الايمان اكمل ، وما وقع  
منه اكمل .

وقوله تعالى : " اليوم اكملت لكم دينكم " <sup>١</sup> أى فى التشريع بالامر  
والنهي ، لا أن كل واحد من الأمة وجب عليه ما يجب على سائر  
الأمة وأنه فعل ذلك ، بل الناس متفاضلون فى الايمان أعظم تفاضل .

الثانى : الاجمال والتفصيل فيما وقع مشهم ، فمن طلب علم التفصيل وعمل به ،  
فايمانه اكمل ممن عرف ما يجب عليه والتزمه وأقره ولم يعمل بذلك كله ،  
وهذا المقرر المقصر فى العمل ، ان أعترف بذنبه وكان خائفا من عقوبة ربه  
على ترك العمل اكمل ايمانا ممن لم يطلب معرفة ما أمر به الرسول ، ولا عمل  
بذلك ، ولا هو خائف أن يعاقب بل هو فى غفلة عن تفصيل ما جاء به الرسول  
مع أنه مقرب نبوته باطنا وظاهرا ، فكل ما علم القلب بما أخبر به الرسول  
فصدقه ، وما أمر به فالتزمه كان ذلك زيادة فى ايمانه على من لم يحصل  
له ذلك ، وان كان معه اقرار عام والتزام ، وكذلك من عرف أسماء الله  
تعالى ومعانيها فأمن بها ، كان ايمانه اكمل ممن لم يعرف تلك الاسماء  
بل آمن بها ايمانا مجملا أو عرف بعضها ، وكلما ازداد الانسان معرفة  
بأسماء الله تعالى ، وصفاته كان ايمانه به اكمل .

الثالث : أن العلم والتصديق نفسه ، يكون بعضه أقوى من بعض وأثبت وأبعد عن الشك  
والريب ، وهذا أمر يشهده كل أحد من نفسه ، كما أن الحص الظاهر



بالشيء الواحد ، مثل رؤية الناس للهِلال ، وان اشتركوا فيها ،  
فبعضهم تكون رؤيته أتم من بعض ، وكذلك سماع الصوت الواحد ، وشم  
الرائحة الواحد ، وذوق النوع الواحد من الطعام ، فذلك معرفة  
القلب وتصديقه ، يتفاضل أعظم من ذلك من وجوه متعددة ، والمعاني  
التي يؤمن بها من معاني أسماء الرب وكلامه ، يتفاضل الناس في معرفتها ،  
أعظم من تفاضلهم في معرفة غيرها .

الرابع : أن التصديق المستلزم لعمل القلب ، أكمل من التصديق الذي لا يستلزم  
عمله ، فالعلم الذي يعمل به صاحبه ، أكمل من العلم الذي لا يعمل به ،  
وإذا كان شخصان يعلمان أن الله حق ، ورسوله حق ، والجنة حق ، والنار  
حق ، وهذا علمه أوجب له محبة الله ، وخشيته والرغبة في الجنة ، والهرب  
من النار ، والآخِر علمه لم يوجب ذلك فعلم الأول أكمل ، فان قوة السبب  
دل على قوة السبب ، وهذه الأمور نشأت عن العلم ، فالعلم بالمحسوب يستلزم  
طلبه ، والمعلم بالمخوف ، يستلزم الهرب منه ، فإذا لم يحصل اللازم ، دل  
على ضعف الملزوم ، ولهذا قال النبي صلى الله عليه وسلم : " ليس المخبر  
كالمعاین " فان موسى لما أخبره ربه أن قومه عبدوا المجل ، لم يلق الألواح  
فلما رآهم قد عبدوه ألقاها ، وليس ذلك لشك موسى في خبر الله لكن  
المخبر وان جزم بصدق المخبر ، فقد لا يتصور المخبر به في نفسه ، كما  
يتصوره إذا عاينه ، بل يكون قلبه مشغولاً عن تصور المخبر به ، وان كان  
مصدقاً به ، ومعلوم أنه عند المعاينة ، يحصل له من تصور المخبر به ،  
ما لم يكن عند الخبر ، فهذا التصديق أكمل من ذلك التصديق .

الخامس : أن أعمال القلوب ، مثل محبة الله ورسوله ، وخشية الله تعالى ورجائه ، ونحو  
ذلك ، هي كلها من الايمان ، كما دل على ذلك الكتاب والسنة واتفاق  
السلف ، وهذه يتفاضل الناس فيها تفاضلاً عظيماً .

السادس : أن الأعمال الظاهرة مع الباطنة ، هي أيضاً من الايمان ، والناس يتفاضلون  
فيها .

السابع : ذكر الانسان بقلبه ما أمر به ، واستحضاره ، بحيث لا يكون غافلا عنه ، اكمل  
 من صدق به وعقل عنه ، فان الفطنة تضاد كمال العلم ، والتصديق  
 والذكر ، والاستحضار يكمل العلم واليقين ، ولهذا قال عمر بن حبيب كما  
 تقدم : اذا ذكرنا الله وحمدنا وسبحناه فتلك زيادته ، واذا غفلنا ونسينا  
 وضعنا فتلك نقصانه .

الثامن : ان الانسان قد يكون مكذبا ومنكرا لأمر لا يعلم ان الرسول أخبر بها ،  
 وأمر بها ، ولو علم ذلك لم يكذب ، ولم ينكر ، بل قلبه جازم بأنه لا يخبر الا —  
 بصدق ، ولا يأمر الا بحق ، ثم يسمع الآية أو الحديث ، أو يتدبر ذلك  
 أو يفسر له معناه ، أو يظهر له ذلك بوجه من الوجوه ، فيصدق بما كان مكذبا  
 به ، ويصرف ما كان منكرا ، وهذا تصديق جديد ، وإيمان جديد ازداد به  
 إيمانه ، ولم يكن قبل ذلك كافرا بل جاهلا ، وهذا وإن أشبه المجموع  
 والمفصل لكون قلبه سليما عن تكذيب وتصديق لشيء من التفاصيل ، وعن  
 معرفة وانكار لشيء من ذلك ، فيأتيه التفصيل بعد الاجمال على قلب  
 ساذج ، وأما كثير من الناس ، بل من أهل العلوم والعبادات ، فيقوم  
 بقلوبهم من التفصيل أمور كثيرة تخالف ما جاء به الرسول ، وهم لا يعرفون أنها  
 تخالف ، فاذا عرفوا رجموا ، وكل من ابتدع في الدين قولا خطأ فيسه  
 أو عمل عملا خطأ فيه ، وهو مؤمن بالرسول ، أو عرف ما قاله وآمن به ،  
 لم يعدل عنه ، هو من هذا الباب ، وكل مبتدع قصد متابعة الرسول ، فهو  
 من هذا الباب ، فمن علم ما جاء به الرسول ، وعمل به ، أكمل من أخطأ  
 ذلك ، ومن علم الصواب بعد الخطأ ، وعمل به فهو أكمل ممن لم يكن  
 كذلك . انتهى بشي من الاختصار .

ومد هذا التفصيل الذي ذكره الشيخ الاسلام ابن تيمية للأوجه التي  
 يزيد الإيمان وينقص بها ، أعود فأقول ان السلف جميعا ما تقدم ذكره منهم  
 والامام أحمد بن حنبل ، والشافعي ، والليث بن سعد ، واسحق بن راهويه وأبو عبيد

القاسم بن سلام وداود بن علي ، والطبري ، جميعهم يقولون ان الايمان يزيد وينقص  
يزيد بالطاعات وينقص بالمعاصي "١" وقد قالوا هذا القول ، وجزموا باعتقاده ، —  
مستندين كعادتهم الى نصوص الوحيين الكتاب والسنة .

أما الزيادة فنطق بها القرآن الكريم في آيات كثيرة ذكر بعضها منها الامام محمد  
ابن اسماعيل البخاري في مستهل كتاب الإيمان من صحيحه فمنها قوله تعالى :  
( واذا ما أنزلت سورة فنسهم من يقول أيكم زادته هذه إيماناً ) وقال سبحانه وتعالى :  
( هو الذي أنزل السكينة في قلوب المؤمنين ليزدادوا إيماناً مع إيمانهم ) "٣" . وقال  
سبحانه وتعالى ( انما المؤمنون الذين اذا ذكر الله وجلت قلوبهم ، واذا ثلبت عليهم  
آياته زادتهم إيماناً ) "٤" وقال تعالى : ( ليستيقن الذين آتوا الكتاب ويزداد الذين  
آمَنوا إيماناً ) "٥" وقال عز وجل ( الذين قال لهم الناس ان الناس قد جمعوا لكم  
فاخشوهم فزادهم إيماناً ) "٦" الى غير ذلك من الآيات المصروفة بالزيادة ، فهذه  
أدلة السلف من القرآن الكريم على أن الايمان يزيد بصرح اللفظ ، كما أنها تدل عن  
طريق الالتزام على أنه ينقص ، لأن الشيء الذي تمتريه الزيادة لا بد وأنه ينقص ، والا  
فلامعنى للزيادة . اذ لا يمكن أن يتصور شيء قابل للزيادة غير قابل للنقصان .

أما أدلتهم من السنة المطهرة فكثيرة أيضاً ، منها حديث أبي سعيد الخدري المتفق  
عليه ، وفيه أن النبي صلى الله عليه وسلم أمر النساء بالتصدق وقال بعد ذلك : —  
( ما رأيت من ناقصات عقل ودين أذهب للب الرجل الحازم من إحداهن ، قلن :  
وما نقصان عقلا وديننا يا رسول الله ؟ قال : أليس شهادة المرأة مثل نصف شهادة  
الرجل ؟ قلن بلى يا رسول الله ، قال : فذلك من نقصان عقلها . اليس  
اذا حاضت لم تصل ولم تصم ؟ قلن بلى ، قال : فذلك من نقصان دينها ) "٧"  
لهذا الحديث يدل على أن ايمان الرجل أكمل من ايمان المرأة اذ المرأة يمسر  
عليها أوقات لا تقيم فيها بعض الشعائر الدينية والرجل مستمر في القيام بها دون انقطاع

(١) انظر لواعب الأنوار البهية للشيخ محمد بن أحمد السفاريني ج ١ ص ٤١٦

(٢) صورة التوبة : آية ١٢٤ (٣) سورة الفتح آية ٤

(٤) سورة الانفال آية ٢ (٥) سورة المدثر آية ٣١

(٦) سورة آل عمران آية ١٧٣ (٧) متفق عليه .

ليس الرجل يزيد على المرأة بهذه المدة وأداء تلك الشائث فيها ، مما يجعل إيمانه أكمل وأوفى . قد يقال : ان هذا نقصان في التكليف ، وهذا صحيح ولكن الذى يكلف بأمر فيمثل ، فهو زائد في الاجر على من لم يكلف به ، لأنه لم يعمل به ، فلم يكسب أجره ، والزيادة في الإيمان ، إنما تكون بالزيادة في العمل . ومن أدلة السلف أيضا قوله صلى الله عليه وسلم : ( لا يزنى الزانى حين يزنى وهو مؤمن ، ولا يسرق السارق حين يسرق وهو مؤمن ، ولا يشرب الخمر حين يشربها وهو مؤمن ) " ١ "

قال الامام النووي في بيان معنى هذا الحديث : فالقول الصحيح الذى قاله المحققون : أن ~~من~~ ~~سنا~~ لا يفعل هذه المعاصى وهو كامل الإيمان ، وهذا من الالفاظ التى تطلق على نفى الشئ ، ويراد نفى كماله " ٢ " ومنها قوله عليه الصلاة والسلام : ( لا يؤمن أحدكم حتى أكون أحب اليه من ولده ووالديه والناس أجمعين ) " ٣ " والمراد نفى الكمال ونظائره كثيرة .

ومن أشهر ما استدل به السلف من الاحاديث حديث شعب الإيمان المتفق على صحته وفيه : ( الإيمان يضع وستون أو يضع وسبعون ثمبه فأعلاها قول لا اله الا الله ، وأدناها امانة الأذى عن الطريق ) " ٤ " فأخبر في هذا الحديث بأن الإيمان لله أعلى وأدنى . وفي هذا إشارة الى أن مراتبها متفاوتة .

وتحت باب تفاضل أهل الإيمان في الأعمال \* ذكر الامام البخارى - رحمه الله - حديث أبى سميد الخدرى رضى الله عنه عن النبى صلى الله عليه وسلم قال : ( يدخل أهل الجنة الجنة ، وأهل النار النار ، ثم يقول الله تعالى : أخرجوا من كان فى قلبه مثقال حبة خردل من إيمان ، فيخرجون منها ، قد اسودوا فيلقون فى نهر الحيا - أو الحياء ، شك مالك - فينبتون كما تنبت الحبة فى جانب السيل ، ألم ترأنها تخرج صفراء ملتوية ) " ٥ "

( ١ ) مسلم ، صحيح مسلم مع الشرح ج ٢ ص ٤١ وط المطبعة المصرية .

( ٢ ) النووي ، محيى الدين يحيى بن شرف ، شرح صحيح مسلم ج ٢ ص ٤١ ، طبع المطبعة المصرية . ( ٣ ) متفق عليه .

( ٤ ) متفق عليه وقد تقدم عند بيان حقيقة الإيمان

( ٥ ) البخارى ، محمد بن اسماعيل ، صحيح البخارى مع شرحه فتح البارى ج ١ ص ٧٢

طبع المطبعة السلفية .

وقال الامام البخارى أيضا : ( باب زيادة الايمان ونقصانه \* وقول الله تعالى :  
﴿ وزدناهم هدى — ويزداد الذين آمنوا ايمانا ﴾ ) وقال ( اليوم اكملت لكم دينكم )  
فاذا ترك شيئا من الكمال فهو ناقص .

ثم ساق حديث أنس عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : ( يخرج من النصار  
من قال لا إله إلا الله وفى قلب وزن شميرة من خير \* ويخرج من النار من قال لا إله إلا الله  
وفى قلبه وزن برة من خير \* ويخرج من النار من قال لا إله إلا الله وفى قلبه وزن ذرة من  
خير )

وفى رواية ( من إيمان ) مكان من خير \* ١ \*  
وقد ذكر ابن منده حديثا ترجم له بقوله : ذكر خبر يدل على أن الايمان ينقص حتى  
لا يبقى فى قلب العبد مثقال حبة خردل .

ثم ساق حديث ابن مسعود الذى رواه مسلم وهو قوله صلى الله عليه وسلم : ( ما من نبى  
بعثه الله فى أمة قبلى الا كان له من أمته حواريون وأصحاب \* يأخذون بسنته \* ويتقدون  
بأمره \* ثم انها تخلف من بعدهم خلوف يقولون ما لا يفعلون \* وفعلون ما لا يؤمرون  
فمن جاهدكم بيده فهو مؤمن \* ومن جاهدكم بلسانه فهو مؤمن \* ومن جاهدكم  
بقلبه فهو مؤمن وليس وراء ذلك من الايمان حبة خردل ) ٢ \*

٨ وأدلة السلف على زيادة الايمان ونقصه كثيرة جدا ولكن من أشهرها ما ذكرت  
فاكتفى بذكره عن غيره ليكون مثالا واضحا لأدلتهم التى لم أذكر والى ملئت بها كتب  
السنة \* وجميعها صريح الدلالة منطوقا ومفهوما على صحة ما ذهب اليه السلف  
فى هذا الموضوع الذى هو من أخطر ما بحث فى مجال العقيدة الاسلاميه  
اذ عليه يترتب جانب مهم من حياة المسلم الدينية \* اذ أن المسلم اذا اطلع على  
ما قالته الفرق الاخرى من أن الايمان لا يزيد ولا ينقص فان ذلك قد يؤدى به الى التكامل  
فلا يعمل بما أمر ولا ينتهى عما نهى عنه اذا أخذ هذا الرأى مسلما دون تمحيص وعرض  
على نصوص التشريع ليتبين له الحق فى ذلك والله المستعان .

( ١ ) نفس المصدر السابق ص ١٠٣  
( ٢ ) ابن منده \* محمد بن اسحق بن محمد كتاب الايمان ورقه رقم ٢٤ مصور بالمكتبة المركزيه  
بجامعة الملك عبدالعزيز بمكة رقم ٩٩٦ وأنظر صحيح مسلم مع شرحه للنووى ج ٢ ص ٢٧ .

### ” الفصل الرابع ”

#### ” مذهب السلف في مرتكب الكبائر ”

قبل البدء في بيان مذهب السلف في هذا الموضوع ، أرى من الضروري بيان الفرق بين الصفات والكبائر ، فأقول بالله التوفيق :

ان جماهير الامة من السلف والخلف ، من جميع الطوائف ، قد ذهبوا الى أنقسام المعاصي الى صفات وكبائر ، وقد تظاهر على ذلك دلائل من الكتاب والسنة ، واستعمال سلف الامة وخلفها ، ولا شك أن هذين الصنفين من المعاصي بينهما فارق لا يمكن إنكاره ، ولا شك أيضا أن المخالفة ل”أمر الله تعالى ونواهيه“ قبيحة جدا ، بالنسبة الى عظمة الباري جل جلاله ، ولكن بعضها أعظم قبحا من البعض الآخر ، وتنقسم بهذا الاعتبار الى ما تكفره الصلوات الخمس ، أو صوم رمضان ، أو الحج ، أو العمرة ، أو البضوء ، أو صوم عاشوراء ، أو فعل الحسنة ، أو غير ذلك مما وردت به الأحاديث الصحيحة المذكورة في مصادرنا . وإلى ما لا يكفره شيء من ذلك . فما يمكن تكفيره بمثل هذه الأعمال فهو من الصفات وما لا يمكن تكفيره فهو من الكبائر . ولكن هذا لا يخرج الصفات عن كونها قبيحة بالنسبة الى جلال الله تعالى ، فانه صغيرة بالنسبة الى ما فوقها لكونها أقبل قبحا ، ولكن تكفيرها سهلا يسورا .

وإذا ثبت أنقسام المعاصي الى صفات وكبائر ، فقد اختلف العلماء في ضبطها اختلافا

كثيرا ، ذكره الامام النووي في شرحه لصحيح مسلم ، واليك عرضا لهذه الآراء :

(١) روى عن ابن عباس رضي الله عنهما . أنه قال : الكبائر كل ذنب ختمه الله تعالى

بنار ، أو غضب ، أو لعنة ، أو عذاب . ونحو هذا عن الحسن البصري .

(٢) وقال آخرون : هي ما أوعد الله عليه بنار ، أو حد في الدنيا .

(٣) وقال أبو حامد الغزالي في ضبط الكبيرة : ان كل مصيبة يقدم المرء عليها مسن

غير استشعار خوف و حذار ندم ، كالتهاون بارتكابها والمتجرى عليه اعتيادا ، فما

أشمر بهذا الاستخفاف والتهاون فهو كبيره ، وما يحمل على قلتات النفس أو اللسان

وفترة مراقبة التقوى ، ولا ينفك عن تدميع يعتز به تنفيض التلذذ بالمصية ، فهذا لا يمنع العداله ، وليس هو بكبيره .

(٤) وقال أبو عمرو بن الصلاح — رحمه الله — الكبيرة كل ذنب كبير وعظم عظما يصح معه أن يطلق عليه اسم الكبير ، ووصف بكونه عظيما على الإطلاق قال : فهذا حد الكبيره ، ثم لها أمارات منها ايجاب الحد ، ومنها اليعاد عليها بالعذاب بالنار ونحوها في الكتاب أو السنة ، ومنها وصف فاعلها بالفسق نصا ، ومنها اللعن ، كل من الله سبحانه وتعالى من غير منار الأرض .

(٥) وقال الشيخ أبو محمد بن عبد السلام — رحمه الله — : اذا أردت معرفة الفرق بين الصغيرة والكبيرة فاعرض مفسدة الذنب على مفاصد الكبائر المنصوص عليها ، فان نقصت عن أقل مفاصد الكبائر فهي من الصفائر ، وان ساوت أدنى مفاصد الكبائر أو ابت عليه فهي من الكبائر . . . . . وقد ضبط بعض العلماء الكبائر بأنهم ————— كل ذنب قرن به وعيد ، أو حد ، أو لمن ، فعلى هذا كل ذنب علم أن مفسدته كمفسدة ما قرن به الوعيد أو الحد أو اللعن أو أكثر من مفسدته فهو كبيره . ثم قال : والأولى أن تضبط الكبيرة بما يشعر بثبوتها من مرتكبها في دينه ، اشمسار أصغر الكبائر المنصوص عليها .

(٦) وقال الامام ابو الحسن الواحدى الغفر ، وغيره : الصحيح أن حد الكبيرة غير معروف ، بل ورد الشرع بوصف أنواع من المعاصى بأنها كبائر ، وأنواع بأنها صفائر ، وأنواع لم توصف ، وهى مشتملة على صفائر وكبائر ، والحكمة في عدم بيانها أن يكون العبد متمتعا من جميعها مخافة أن تكون من الكبائر . قالوا : وهذا شبيه باخفاء ليلة القدر ، وساعة يوم الجمعة ، وساعة اجابة الدعاء من الليل ، وأسم الله الأعظم ، ونحو ذلك مما أخفى " ١ " والله اعلم .

وهذه الآراء التي عرضها الامام النووي ذكر بعضها منها شأن المقيدة الطحاوية ، وما الى القول برجحان الأول منها " ١ " كما ذكرها وعليها مزيدا بن القيم في مدارج السالكين " ٢ " وسهما يكن من تعدد الآراء حول التفريق بين الصفات والكبائر فان جميعها متقاربة ، ومتداخلة ، ولكنني أرى أن البدأ الذي يجب أن يقرر ويتخذ مقياسا ما ورد عن عمرو بن عباس رضي الله عنهم من أنه لا كبيرة مع استغفار ، ولا صغيرة مع اصرار . ومعناه أن الكبيرة تمحى بالاستغفار والصغيرة تكون كبيرة بالاصرار . قال الشيخ أبو محمد بن عبد السلام في حد الاصرار : هو أن تتكرر منه الصغيرة تكرارا يشعر بقلسة بهالاته بدينه ، اشمار ارتكاب الكبيرة بذلك ، قال : وكذلك اذا اجتمعت صفات مختلفة الانواع بحيث يشعر مجموعها بما يشعر به أصغر الكبائر " ٣ " .

فالصغيرة قد يقترن بها من قلة الحياء وهدم البعالة وترك الخوف ، ما يلحقها بالكبائر ، وقد يقترن بالكبيرة من الحياء ، والخوف ، والوجل ، ما يلحقها بالصفات وهذا أمر مرجعه الى ما يقوم بالقلب . وعلى هذا فليس للكبائر عدد محدود ، وما ورد عن الرسول صلى الله عليه وسلم من مثل قول ( اجتنبوا السبع الموقات . . . الحديث ) " ٤ " وحديث أنس بن مالك أن النبي صلى الله عليه وسلم سئل عن الكبائر فقال : ( الشرك بالله ، وقتل النفس وعقوق الوالدين ) " ٥ " أما الشرك فلا نزاع فسي أنه كفر يخفى عن السلف وهو أكبر المعاصي على الإطلاق ، وانما قرنت به بقية المعاصي المذكورة في الأحاديث على سبيل التشنيع ، زجرا عن ارتكابها ، واشمارا بأنها أكبر الكبائر ، والا فيوجد في غيرها من الذنوب التي لم تذكر في الأحاديث على أنها كبائر ، يوجد فيها ما هو أكبر . وما ذكر مقرونا بوصف الكبيرة ، أو أكبر الكبائر ، فانما وردت كذلك لكونها من أفحش الكبائر مع كثرة وقوعها لاسيما فيما كانت عليه الجاهلية .

( ١ ) شرح المقيدة الطحاوية ص ٣٥٥ - ٣٥٦ .  
 ( ٢ ) انظر مدارج السالكين لابن القيم ج ١ ص ٣٢٠ - ٣٢٢ ط مطبعة السنه المحمديه سنة ١٣٧٥ هـ - ١٩٥٦ م .  
 ( ٣ ) النووي ، شرح صحيح مسلم ج ٢ ص ٨٧١ .  
 ( ٤ ) صحيح مسلم مع شرحه للنووي ج ٢ ص ٨٣ .  
 ( ٥ ) نفس المصدر .



ومعد أن اتضح لنا الفرق بين هذين الصنفين من المعاصي ، إليك مذهب السلف  
الذي قالوا به في حكم مرتكب الكبيرة :

فقد ذهب السلف — عليهم رحمة الله — الى أن مرتكب الكبيرة فاسق ، وأنه  
لا يخرج من الايمان بمجرد فسقه ، ولا يخلو في النار في الآخرة ، بل هوتحت  
مشيئة الله تعالى ، ان شاء عفا عنه بفضله وكرمه ، وأدخله الجنة ، من أول وهله . وان  
شاء عذبه بقدر ذنوبه ثم أدخله الجنة ، فلا بد له من دخول الجنة . فالمعاصي  
معرض لمقومة الله تعالى ، وعذابه . وتقريراً لمذهب السلف في هذا الأمر ، قال  
الامام الصابوني في رسالته ( عقيدة السلف ) : ( ويحتمل أهل السنة أن المؤمن وان —  
أذنب ذنوباً كثيرة ، صفائح وكبائر ، فانه لا يكفر بها ، وان خرج من الدنيا —  
غير تائب منها ، ومات على التوحيد والاخلاص ، فان أمره الى الله عز وجل  
ان شاء عفا عنه ، وأدخله الجنة يوم القيامة سالماً غانماً ، غير مبتلى بالنار ، ولا معاقب  
على ما ارتكبه ، واكتسبه ، ثم استصحبه الى يوم القيامة من الآثام والأوزار ، وان شاء  
( عفا عنه ) " ٢ " وعذبه مدة بعذاب النار ، واذا عذبه لم يخلده فيها ، بل  
أعتقه ، وأخرجه منها الى نعيم دار القرار ) " ٢ "

وروى اللالكائي بسنده الى الامام احمد بن حنبل ، رضي الله عنه ، أنه قال :  
( ( ولا يشهد على أهل القبلة بعمل ( يملئه ) " ٣ " بجنة ولا نار ، يرجو للصالح  
وخاف على السيئ المذنب ، ويرجو له رحمة الله ، ومن لقي الله بذنب يجب له به  
النار ( تائب ) " ٤ " غير مصر عليه ، فان الله عز وجل يتوب عليه ويقبل التوبة عن عباده  
ويغفر عن السيئات ، ومن لقيه وقد أقيم عليه حد ذلك الذنب في الدنيا فهو كفارته ، كما

- 
- ( ١ ) هكذا في الأصل المطبوع ، ولعل الصواب اسقاط جملة عفا عنه .  
( ٢ ) الصابوني ، أبو عثمان اسماعيل . عقيدة السلف وأصحاب الحديث ضمن مجموعة  
الرسائل النبوية ج ١ ص ١٢٤ — ١٢٥ ، بيروت ط محمد أمين دج سنة ١٩٧٠ م .  
( ٣ ) هكذا في الاصل المصور عن النسخة الخطية ، ولعل الصواب يعملونه  
( ٤ ) هكذا في الاصل ، ولعله يوجد نقص في الكلام فيكون وهو تائب ، أي أن الصحيح  
تائباً بالتصّب على الحال .

جاء الخبر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ومن لقيه مصرا ، غير تائب من الذنوب ،  
التي أستوجب بها العقوبة ، فأمره إلى الله عز وجل ، أن شاء عذبه ، وأن شاء غفر له  
ومن لقيه كافرا عذبه ولم يغفر له ( ١ )

وفي تقرير هذه العقيدة أيضا يقول الامام الطحاوي : ( وأهل الكبائر من أمة محمد صلى  
الله عليه وسلم في النار لا يخلدون ، إذا ماتوا وهم موحدون ، وأن لم يكونوا تائبين ، بعد  
أن لقوا الله عارفين ( ٢ ) وهم في مشيئته وحكمه ، أن شاء غفر لهم ، وعفا عنهم بفضلهم  
كما ذكر الله عز وجل في كتابه : " ويغفر ما دون ذلك لمن يشاء " ( ٣ ) وأن شاء  
عذبهم في النار بعد له ، ثم يخرجهم منها برحمته وشفاعة الشافعين من أهل طاعته ، ثم  
يعمتهم الله إلى جنته ( ٤ )

هكذا يتقرر مذهب السلف ، فالمنزب أن تاب فتوبته مقبولة ، وأن مات ولم يتب ، فأمره  
مفوض إلى الله ، أن شاء عذبه بعد له ، وأن شاء عفا عنه بفضلهم ، لكن حتى أن عذب  
فإن تعذيبه يختلف تماما عن تعذيب الكافر فهو إنما يعذب ليظهر من الآثام التي ارتكبها  
وقد ذكر الصابوني الفرق بين العذابين عن شيخه سهل بن محمد حيث قال : ( وكان  
شيخنا سهل بن محمد يرحمه الله — يقول : المؤمن المنزب ، وأن عذب بالنسار  
فإنه لا يلقي فيها القاء الكفار ، ولا يبقى فيها بقاء الكفار ، ولا يشقى فيها شقاء الكفار .

( ١ ) اللالكائي ، هبة الله بن الحسن بن منصور الطبري ، شرح السنن ج ٤٢ — ٤٣ ، —

مخطوط مصور بالمكتبة المركزية بجامعة الملك عبد العزيز بمكة تحت رقم ٤٤٦ .

( ٢ ) قوله : ( من أمة محمد ) تخصيصه أمة محمد صلى الله عليه وسلم يفهم منه أن أهل  
الكبائر من غير أمة محمد صلى الله عليه وسلم قبل نسخ تلك الشرائع به حكمهم مخالف  
لأهل الكبائر من أمة محمد ، وفي ذاك نظر ، فإن النبي صلى الله عليه وسلم أخبر  
أنه ( يخرج من النار من كان في قلبه مثقال ذرة من إيمان ) متفق عليه ، ولم يخص  
أمة بذلك ، بل ذكر الإيمان مطلقا ، فتأمل ، وليس في بعض النسخ ذكر الأمة .  
أنظر شرح الطحاوي ص ٣٥

( ٣ ) لو قال مؤمنين بدل قوله عارفين ، كان أولى ، لأن من عرف الله ولم يؤمن به فهو  
كافر ، وإنما اكتفى بالمصرفة الجهم ، وقوله مردود باطل . أنظر نفس المصدر  
ج ٣٥٢ .

( ٤ ) سورة النساء آية ٤٨ ، ١١٦ .

( ٥ ) الطحاوي ، أحمد بن محمد بن سلامة ، العقيدة الطحاوية مع الشرح ، ص ٣٥٤ .

— ٣٥٥ — ط الثالثة ، ط المكتب الإسلامي للطباعة والنشر .

ومعنى ذلك : أن الكافر يسحب على وجهه الى النار ، ويلقى فيها منكوسا  
 فى السلاسل والاعلال ، والأنكال الثقالة . والمؤمن المذنب ، اذا ابتلى  
 بالنار فانه يدخل النار كما يدخل المجرم فى الدنيا المجن ، على الرجل من غير القاء  
 وخنكيس . ومعنى قوله : ( لا يبقى فى النار بقاء الكفار ، أن الكافر يحرق بدنه كله  
 كلما نضج جلده ، بدل جلدا غيره ، ليدوق العذاب ، كما بينه الله فى كتابه فسى  
 قوله ( ان الذين كفروا بآياتنا سوف نصليهم نارا ، كلما نضجت جلودهم بدلناهم جلودا  
 غيرها ليدوقوا العذاب ان الله كان عزيزا حكيما ) " ١ " وأما المؤمنون فلا تلغ وجوههم  
 النار ، ولا تحرق أعضاء السجود منهم لئلا حرم الله أعضاء ( سجود ) " ٢ " . ومعنى  
 قوله : لا يبقى فى النار بقاء الكفار : أن الكافر يخلد فيها ، ولا يخرج منها أبدا ،  
 ولا يخلد الله من مذنبى المؤمنين فى النار أحدا .

ومعنى قوله لا يشقى بالنار شقاء الكفار ، : أن الكفار يأسون فيها من رحمة  
 الله ، ولا يرجون راحة بحال ، وأما المؤمنون فلا ينقطع طمئنتهم من رحمة الله فسى  
 كل حال ، وعاقبة المؤمنين كلهم الجنة ، لأنهم خلقوا لها ، وخلق لهم ، فضلا  
 من الله سنة " ٣ " انتهى كلام الشيخ وبيان الصابونى له .

هكذا هو حكم مرتكب الكبيرة فيما يتعلق بمصيره فى الآخرة ، بقى أن نعرف ماله وما  
 عليه ، بالنسبة لأحكام الدنيا ، فلا يجوز لنا أن نسلبه اسم الايمان بالكليه بل نقول : انه  
 مؤمن بايمانه ، فاسق بكبيرته ، ويستحق من المعاملة باسم الاسلام ، المستحقه سائر  
 المسلمين ، وفى ذلك يقول شيخ الاسلام ابن تيميه — رحمه الله — ( والتحقيق  
 أن يقال : انه مؤمن ناقص الايمان ، مؤمن بايمانه ، فاسق بكبيرته ، ولا يعطى الاسم  
 المطلق ، واسم الايمان يتناوله فيما أمر الله به ورسوله ، لأن ذلك ايجاب عليه ، وتحريم  
 عليه ، وهو لازم له كما يلزمه غيره . وعلى هذا ، فالخطاب بالايمان يدخل فيه ثلاث طوائف

( ١ ) النساء آية ٥٦

( ٢ ) هكذا فى الأصل المطبوع ، ولعل الصواب " أعضاء سجودهم " .

( ٣ ) الصابونى ، المصدر المذكور آنفا ص ١٢٥

يدخل فيه المؤمن حقا ، ويدخل فيه المنافق في أحكامه الظاهره ، وان كانوا في الآخرة في الدرك الأسفل من النار ، وهو في الباطن ينفى عنه الاسلام ، والايان ، وفي الظاهر يثبت له الاسلام ، والايان الظاهر ، ويدخل فيه الذين اسلموا ، ولم تدخل حقيقة الايمان في قلوبهم ، لكن معهم جزء من الايمان ، واسلام يثابون عليه ، ثم قد يكونون مفرطين فيما فرض عليهم ، وليس معهم من الكبائر ما يعاقبون عليه . كأهل الكبائر ، لكن يعاقبون على ترك المفروضات ، وهؤلاء كالأعراب المذكورين في الآية وغيرهم ، فانهم قالوا آمنا من غير قيام منهم بما أمروا به باطنا وظاهرا ( " ١ " )

هكذا قال السلف - رحمهم الله - في مرتكب الكبيرة ، اذ أنه انسان معرض لوسوس الشيطان ، ومائل الى الهوى والشهوات بطبيعته فان هو اخطأ بارتكاب كبيرة ، فتكفيره ليس أمرا سهلا ، يمكن الحكم به لأول بادرة من الجرائم ، أو حتى ان أصبح ارتكاب المحرمات الكبيرة سجية له ، فان ما في قلبه من اصرار واستحلال أو عدمها أمر خاف علينا ، وقد يؤنبه ضميره بعد ارتكابها ويتحرك الايمان في قلبه فيندم ، ولكن لضعف ايمانه ذاك يتغلب عليه الشيطان مرة أخرى ، فيوقمه في حبائله ، وهكذا دواليك ، حتى ان من رآه يظنه أنسلخ من ايمانه كلية ورضى بعبادة الشيطان ، والأمر غير ذلك .

والسلف - رحمهم الله - انما أجمعوا على القول بتكفير من ارتكب محرما ، - معلوما تحريمه من الدين بالضرورة ، مستحلا له ، لأن في ذلك مكابرة وتكذيبا صريحا لله تعالى ، ولرسوله صلى الله عليه وسلم ، وذلك ولا شك كفر بواح .

ومعد عرضنا لمذهب السلف في مرتكب الكبيرة اليك أبرز أدلتهم لما ذهبوا اليه :  
أما من القرآن الكريم : فقد استدلوا بقوله تعالى : ( ان الله لا يغفر أن يشرك به ،  
ويغفر ما دون ذلك لمن يشاء " ٢ " )

---

( ١ ) ابن تيمية ، المصدر المذكور آنفا ، ص ٢٠٢

( ٢ ) سورة النساء ، آية ٤٨ ، ١١٦ .

قال ابن جرير الطبري — رحمه الله — في تفسير هذه الآية : ( وقد أبانت هذه الآية أن كل صاحب كبيرة ففى مشيئة الله أن شاء عفا عنه ، وإن شاء عاقبه عليه ، ما لم تكن كبيرة شركاً " بالله " ( ١ )

وقوله سبحانه : ( وإن طائفتان من المؤمنين اقتتلوا فأصلحوا بينهما ٠٠ الآية ) " ٢ " وقد أورد الامام البخارى — رحمه الله — هذه الآية فى صحيحه ، مستدلاً بها على أن المؤمن إذا ارتكب محصية لا يكفر ، ولا يخلب منه أسم الايمان ، لأن الله تبارك وتعالى سماهم مؤمنين مع اقتتالهم " ٣ " .

وما ورد فى قصة حاطب بن أبى بلتع — رضى الله عنه — إذا حاول اخبار قرش بمسير النبى صلى الله عليه وسلم اليهم ، فقال الله تبارك وتعالى فى شأنه ( يا أيها الذين آمنوا لا تتخذوا عدوى وعدوكم أولياء تلقون اليهم بالموء ٠٠٠ الآية ) " ٤ " ولا شك أنه ارتكب كبيرة بفعله هذه ، ومع ذلك أبقى الله عليه أسم الايمان فخاطبه به ، ولا شك فى فضل هذا الصحابى الجليل ، وإنما وقع منه ما وقع عن حسن نية ، ولم يكن يعلم أنه ارتكب خطأ شنيعاً ، ولذلك لما أخبر النبى صلى الله عليه وسلم بالدوافع التى لأجلها كتب الكتاب ، قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : ( قد صدقكم ) فقال عمر : يا رسول الله : دعنى أضرب عنق هذا المنافق ، فقال : انه قد شهد بدراً وما يدريك لعل الله قد أطلع على أهل بدر فقال : اعملوا ما شئتم فقد غفرت لكم ) " ٥ "

الى غير ذلك من الآيات التى تخاطب أهل الذنوب الكبيرة باسم الايمان :  
أما من السنة المطهرة فاستدلوا بحديث أبى بكره الذى رواه البخارى ، وهو قوله عليه الصلاة والسلام : ( إذا التقى المسلمان بسيفيهما ، فالقاتل والمقتول فى النار ، فقلت

( ١ ) الطبري ، أبو جعفر محمد بن جرير ، جامع البيان عن تأويل آى القرآن ج ٥ ص ١٢٦ ط الثانية بمطبعة مصطفى الحلبي بمصر سنة ١٣٧٣ هـ — ١٩٥٤ م .  
( ٢ ) سورة الحجرات آية ٩  
( ٣ ) أنظر صحيح البخارى مع شرحه فتح البارى ج ١ ص ٨٤ ، ط الطبعة السلفية .  
( ٤ ) سورة المتحنه ، آية ١  
( ٥ ) أنظر هذه القصة فى سبب نزل الآية ج ٢٨ ص ٥٨ من جامع البيان للطبري .

يا رسول الله ، هذا القاتل ، فما بال المقتول ؟ قال : انه كان حريصا على قتل صاحبه ( ١ ) قال البخارى رحمه الله : ( سماهما مسلمين مع التوحد بالنار ) " ٢ "

وتحت عنوان : المعاصى من أمر الجاهلية عقد الامام الجليل البخارى ، بابا فقال : ( باب المعاصى من أمر الجاهلية ، ولا يكفر صاحبها بارتكابها ، الا بالشرك لقول النبي صلى الله عليه وسلم : انك أمرؤ فيك جاهلية ) " ٣ "

ثم ساق حديث أبى ذر رضى الله عنه قال : ( انى ساءت رجلا فميرته بأمة ، فقال لى النبي صلى الله عليه وسلم : يا أبا ذر ، أعيرته بأمة ؟ انك أمرؤ فيك جاهلية .. الحديث ) " ٤ " قال ابن حجر : ( قصة أبى ذر ، انما ذكرت ليستدل بها على أن بقيت فيه خصلة من خصال الجاهلية سوى الشرك ، لا يخرج عن الايمان بها ، سواء كانت من الصفات أم الكبائر ) " ٥ " ومن هذه الأدلة أيضا حديث أبى ذر قال : ( أتيت النبي صلى الله عليه وسلم وهو نائم ، عليه ثوب أبيض ، ثم أتيته فاذا هو نائم ، ثم أتيته وقد استيقظ ، فجلست اليه فقال : ما من عبد قال لا اله الا الله ثم مات على ذلك ، الا دخل الجنة ، قلت : وان زنى وان سرق ، قال : وان زنى ، وان سرق ، قلت : وان زنى ، وان سرق قال : وان زنى وان سرق ، ثلاثا ، ثم قال فى الرابعة : على رغم أنف أبى ذر ) " ٦ "

- 
- ( ١ ) البخارى ، محمد بن اسماعيل ، المصدر المذكور آنفا ج ١ ص ٨٤  
 ( ٢ ) نفس المصدر . ( ٣ ) نفس المصدر .  
 ( ٤ ) المصدر السابق ، حديث رقم ٣٠ . قال الشارح : قيل ان الرجل المذكور هو بلال المؤذن ، مولى أبى بكر . . . ويظهر لى أن ذلك كان من أبى ذر قبل أن يعرف تحريمه ، فكانت تلك الخصلة من خصال الجاهلية باقية عنده ، فلماذا قال كما عند المؤلف فى الادب : — قلت : على ساعتى هذه من كبر السن ؟ قال : — نعم " كأنه تمجيب من خفاء ذلك عليه مع كبر سنه فيبين له كون هذه الخصلة مذمومة شرعا — وكان بعد ذلك يساوى غلامه فى الملبوس وغيره أخذا بالاحوط . أنظر فتح البارى ج ١ ص ٨٦ — ٨٧ .  
 ( ٥ ) ابن حجر المصقلانى ، فتح البارى ج ١ ص ٨٥  
 ( ٦ ) رواه مسلم . أنظر صحيح مسلم مع شرحه للنووى ج ٢ ص ٩٤ ، ط المطبعة المصرية

وحديث عبادة بن الصامت قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم - وحول - عصابة من أصحابه - : بايعوني على أن لا تشركوا بالله شيئا ، ولا تسرقوا ، ولا تزنوا ولا تقتلوا أولادكم ، ولا تأتوا ببهتان تفترونه بين أيديكم ، وأرجلكم ، ولا تمصوا فسي ممسوف ، فمن وفى منكم فأجره على الله ، ومن أصاب من ذلك شيئا فموقب في الدنيا فهو كفارة له ، ومن أصاب من ذلك شيئا ثم ستره ، فهو إلى الله ، ان شاء عفا عنه وان شاء عاقبه . فبايعناه . " ١ "

قال الامام النووي - مشيرا الى حديث عبادة بن الصامت هذا ، وحديث أبي ذر السابق - قال : فهذان الحديثان مع نظائرها في الصحيح ، مع قول الله عز وجل : ( ان الله لا يغفر أن يشرك به ، ويغفر ما دون ذلك لمن يشاء ) مع اجماع أهل الحق على أن الزاني والسارق والقاتل ، وغيرهم من أصحاب الكبائر - غير الشرك ، لا يكفرون بذلك ، بل هم مؤمنون ، ناقصوا الايمان ، ان تابوا سقطت عقوبتهم ، وان ماتوا مصرين على الكبائر كانوا في المشيئة ، فان شاء الله تعالى عفا عنهم ، وأدخلهم الجنة أولا ، وان شاء عذبهم ثم أدخلهم الجنة " ٢ "

ومما يسند ذلك أيضا حديث أبي سميد الخدرى رضى الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : " يدخل أهل الجنة الجنة ، وأهل النار النار ، ثم يقول الله تعالى : أخرجوا من كان في قلبه مثقال حبة خردل من ايمان ، فيخرجون منها ، قد اسودوا فيلقون في نهر الحيا - أو الحياة شك مالك - فينبتون كما تنبت الحبة في جانب السيل ، ثم ترأسها تخرج صفراء ملتوية " ٣ " والأحاديث من هذا النوع كثيرة . ويطول بنا الحديث ان أردنا سرد جميع ما استدل به السلف لمذهبهم في هذه المسألة . فهي كثيرة جدا - وكلها تدل على أن مرتكب الكبيرة مؤمن ، وأنه معرض لعقاب الله ، وان عوقب فانه لا يخلد في النار بل يخرج منها . ولكثرتها يصعب حصرها

( ١ ) البخارى محمد بن اسماعيل ، المصدر المذكور آنفا ج ١ ص ٦٤  
 ( ٢ ) النووي ، محيي الدين يحيى بن شرف ، المصدر المذكور آنفا ج ٢ ص ٤١  
 ( ٣ ) رواه البخارى في صحيحه . أنظر المصدر السابق ص ٢٢

وأستقصاؤها لذلك أرى فيما ذكرت غنية عما سواه وقد وردت أحاديث مشكلة ففى الظاهر على ما تقدم •

منها حديث أبى هريرة — وقد تقدم ذكره : ( لا يزنى الزانى حين يزنى وهو مؤمن ٠٠٠ الحديث ) وقد أزال اشكاله الامام النووى بقوله : ( هذا الحديث ما اختلف فى معناه فالقولى الصحيح الذى قاله المحققون أن معناه لا يفعل هذه المعاصى وهو كامل الايمان • وهذا من الالفاظ التى تطلق على نفى الشئ ويراد نفى كماله ٠٠٠ وتناول بعض العلماء هذا الحديث على من فعل ذلك مستحلا له مع علمه ب ورود الشئ بتحريمه • وقال الحسن وابو جعفر محمد بن جرير الطبرى معناه ينزع منه اسم المدح الذى يسمى به أولياء الله المؤمنين • ويستحق اسم الذم فيقال : سارق وفاجر • — وفاسق • وحكى عن ابن عباس رضى الله عنهما أن معناه • ينزع منه نور الايمان (١) •

وفى الجمع بين هذا الحديث • وحديث أبى ذر السابق ( ما من عبد قال لا اله الا الله ثم مات على ذلك الا دخل الجنة وان زنى وان سرق ٠٠٠ الحديث )

ذكر الامام ابن قتيبة أن المقصود بنفى الايمان فى حديث أبى هريرة • هو نفى الكمال على ما اختاره النووى وعلى هذه القاعدة يجرى تفسير كل حديث ورد فيه نفى الايمان عن مرتكب الذنب كحديث : ( لم يؤمن من لم يأمن جاره بوائقه ) وأمثاله (٢) •

أما حديث أبى ذر فقال فى معناه : ( انه لا يخلو من وجهين : أحدهما : أن يكون قاله على الماقبه • — يريد : أن عاقبة أمره الى الجنة • وان عذب بالزنا والسرقة •

والآخر : أن تلحقه رحمة الله تعالى • وشفاعه رسول الله صلى الله عليه وسلم فيصير الى الجنة • بشهادة أن لا اله الا الله ) (٣) •

(١) النووى • المصدر المذكور آنفا ص ٤٢

(٢) أنظر تأويل مختلف الحديث لابن قتيبة ص ١٧١ ط دار الجيل بيروت ١٣٩٣ هـ

(٣) نفس المصدر السابق ص ١٧٢ م ١٩٧٣



أما قوله صلى الله عليه وسلم : ( لا يدخل الجنة من كان في قلبه مثقال حبة من خردل من كبر ، ولا يدخل النار من كان في قلبه مثقال حبة من خردل من إيمان ) فقد ذكر ابن قتيبة أيضا في الجمع بين هذين الحديثين مع حديث أبي ذر السابق ، أن هذا خرج مخرج الحكم . إذ المراد أنه ليس حكم من كان في قلبه مثقال حبة من خردل من إيمان ، أن يدخل النار ، ولا من كان في قلبه مثقال حبة من خردل من كبر أن يدخل الجنة ، والله تعالى يفعل بعد ذلك ما يشاء ، ومثل هذا من الكلام ، قولك — فسي دار رأيها صغيره — لا ينزل في هذا الدار أمير . تريد حكمها ، وحكم أمثالها أن لا ينزلها الأمراء ، وقد يجوز أن ينزلوها " ٢٠ "

ومن الأحاديث المشكلة على ما تقدم أيضا ، حديث عبد الله بن عمر رضي الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : أربع من كن فيه كان منافقا خالصا ومن كانت فيه خلة منهن ، كانت فيه خلة من نفاق حتى يدعها ، إذا حدث كذب ، وإذا عاهد غدر ، وإذا عهد أخلف ، وإذا خاصم فجر ، وفي رواية عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : آية المنافق ثلاث ، إذا حدث كذب ، وإذا عهد أخلف ، وإذا ائتمن خان " ٣ " قال الإمام النووي في شرح هذا الحديث من صحيح مسلم : هذا الحديث مما عده جماعة من العلماء مشکكا ، من حيث أن هذه الخصال توجد في المسلم المصدق ، الذي ليس فيه شك ، وقد أجمع العلماء على أن من كان مصدقا بقلبه ولسانه ، وفعل هذه الخصال ، لا يحكم عليه بكفر ، ولا هو منافق يخلد في النار فان أخوة يوسف صلى الله عليه وسلم جمعوا هذه الخصال ، وكذا وجد لبعض السلف والعلماء بعض هذا أو كله .

وهذا الحديث ليس فيه بحمد الله تعالى اشكال ، ولكن أختلف العلماء في معناه ، فالذي قاله المحققون والأكثر ، وهو الصحيح المختار أن معناه أن هذه الخصال

(١) هذا الحديث رواه مسلم ، أنظر صحيح مسلم مع شرحه للنووي ج ٢ ص ٨٩

(٢) ابن قتيبة ، المصدر السابق ص ١١٢ — ١١٨

(٣) رواه مسلم ، أنظر صحيح مسلم مع الشرح ج ٢ ص ٤٦ ط المطبعة المصرية .

خصال نفاق ، وصاحبها شبيه بالمنافقين في هذه الخصال ، ومخلق بأخلاقهم  
فإن النفاق هو اظهار ما يظن خلافه ، وهذا المعنى موجود في صاحب هذه  
الخصال ، ويكون نفاقه في حلق من حديثه ، ووعده ، واثمته ، وخاصه ، وعاهده من  
الناس ، لا أنه منافق في الاسلام ، فيظهره ، وهو يظن الكفر ، ولم يرد النبي صلى  
الله عليه وسلم بهذا أنه منافق نفاق الكفار المخلدين في الدرك الأسفل من النار .  
وقوله صلى الله عليه وسلم : ( كان منافقا خالصا معناه شديد الشبه بالمنافقين ، بسبب  
هذه الخصال . قال بعض العلماء : وهذا فيمن كانت هذه الخصال غالبة عليه  
فأما من يندر ذلك منه فليس داخلا فيه . فهذا هو المختار في معنى الحديث<sup>١</sup>  
ونذكر أقوالا أخرى غير هذا ، فمنها أنه نفاق عمل ، ومنها أن المراد المنافقون  
الذين كانوا في زمن النبي صلى الله عليه وسلم ، فحدثوا بإيمانهم وكذبوا ، وأثمتوا على  
دينهم فخافوا ، ووعدوا في أمر الدين ونصره فأخلفوا ، وغجروا في خصوماتهم . وذكر  
أن هذا قول سميد بن جبير ، وعطاء بن أبي رباح . إلى غير ذلك من الأقوال التي  
ذكرها<sup>٢</sup> .

وروى اللالكائي عن الامام أحمد قوله في هذا الحديث وأمثاله : والنفاق  
هو الكفران ، يكفر بالله ويمبد غيره ، ويظهر الاسلام في الملانيه ، مثل المنافقين  
الذين كانوا على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم ( ثلاث من كن فيه فهو منافق )  
هذا على التخليط - دروسها كما جاءت ولا تفسرها ، وقوله :  
" لا ترجموا بعدى كفار ، حيلالا - يضرب بعضهم رقاب بعض " ومثل " اذا  
التقى المسلمان بسيفيهما فالقاتل والمقتول في النار " <sup>٣</sup>

(١) التتوي ، المصدر المذكور آنفا ج ٢ ص ٤٦ - ٤٧

(٢) أنظر نفس المصدر

(٣) اللالكائي ، هبة الله بن الحسن بن منصور الطبري ، شرح السنن - مخطوط

مصور بمكتبة جامعة الملك عبدالعزيز بمكة تحت رقم ٤٤٦

هذه أقوال ذكرت فيما يتعلق بهذا الحديث وأمثاله ، وفي نظري أن جميعها  
لها محل ووجه من النظر الصائب ، ويمكن القول به دون تعارض مع الرأي الآخر ،  
اذ أن من وجدت فيه هذه الخصال ، يمكن تفسير ما ورد بحقه أنه خالص النفساق  
بحق من خاصه وحده وخانه ، ويمكن اطلاق ذلك والتوقف فيه دون بيان  
للمراد ، وامراره على ظاهره الذى يشعر بادخال من تخلق بهذه الخصال فى زمرة  
المنافقين ، ليكون ذلك ادعى للزجر عن التخلق بها ، فالتوقف عن التفسير  
يريد به من قاله أن يكون عندما يكون مجديا — لا سيما فى مجال الوعظ — للتفسير  
عن التخلق بهذه الخصال ، وما شابهها ولكن هذا لا يمنع تفسيرها على الوجه  
السابق ، اذا اقتضى الحال .

## §§ الفصل الخامس §§

### §§ الاستثناء فى الايمان §§

تقدم لنا معرفة ما قاله السلف فى حقيقة الايمان ، وأنه قول وعمل يزيد وينقص لأن الناس يتفاوتون فى استيفاء متطلبات الايمان من العمل واتقانه ، فالانسان عرضة للتقصير فى أى صورة من صوره سواء كان هذا التقصير قليلا أم كثيرا ، لأن الكمال لله وحده ، ولا أحد يستطيع أن يصل الى هذه الدرجة مهما نشدها ، وحاول الوصول اليها اللهم الا من عصمه الله من الغرل ، كالرسل عليهم الصلاة والسلام واذا فالانسان له طاقاته المحدودة ، ومداركه القاصره التى ينشد بها الكمال ، وتتفانى فى سبيل الوصول الى هذه الدرجة ، ان كان ممن أعطاهم الله قوة العزيمة وشدة المراس ، وأنسى له ذلك ، لأن الانسان له عدو ملازم له ملازمة الظل لصاحبه ، لا يمكن أن يفارقه أبدا وآلى على نفسه أن يظل دائب العمل من أجل اغتيال البشرية كلها . ارضا لذلك الحقد الذى زرعه فى قلبه على أبيهم آدم عليه السلام . لكنه اعترف بالعجز عن تحقيق هذا الهدف من عباد الله الذين من الله عليهم بحصانة واقية من وساوس الشيطان اللعين قال تعالى على لسان ابليس ( قال رب بما أغويتنى لأزينن لهم فى الأرض — ولأغوينهم أجمعين الا عبادك منهم المخلصين " ١ " وقال تعالى " قال فبعزتك لأغوينهم أجمعين الا عبادك منهم المخلصين " ٢ " غير أن تلك الحصانة تختلف قوة وضعفا ، من انسان لآخر ، وحتى أقوامهم معرض للوقوع فى مزالق الشيطان التى أعدّها له ، وعمل جاهدا على ايقاعه فيها وبناء على ذلك فان الانسان لا يستطيع أن يحكم لنفسه بالايمان الكامل ، ولذلك فان السلف عليهم رحمة الله نظرنا الى هذا الأمر الواقع ، فأحتاطوا له ، بأن قالوا بالاستثناء فى الايمان استحبابا لا إيجابا ، غير أن هذا الاستثناء لا يجوز أن يكون عن شك فى المعتقد ، لأن

( ١ ) سورة الحجر آية ٣٩ ، ٤٠ — ( ٢ ) سورة ص آية ٨٢ ، ٨٣

( ٣ ) الاستثناء المذكور هنا المراد به غير ما هو معلوم فى اللغة لأن الاستثناء اللغوى له أدواته المعروفة ، غير أن هذا الاستثناء ، المقصود به ما أستخدم عليه علماء الاسلام من تعليق الايمان الشرعى بالمشيئة ، وإذا فهو استثناء اصطلاحى لا دخل له فى الاستثناء اللغوى .

الشاك لم يعد مؤمناً ، وإنما هو لأجل تجنب تزكية الانسان نفسه بما يوهم استكمال له للإيمان . وتزكية النفس منهي عنها ، كما في قوله تعالى : ( فلا تزكوا أنفسكم هو أعلم بمن أتقى ) " ١ "

والعمل كما هو معروف من مذهب السلف ركن في الإيمان ، والأعمال كثيرة ، فلا يدري الانسان لعله قصر في بعضها . وعليه فان الاستثناء إنما يكون في الأعمال الموجبة لحقيقة الإيمان ، لا في القول ، ولا في التصديق القلبي .

يقول محمد بن الحسن الأجرى — رحمه الله : من صفة أهل الحق ممن ذكرنا من أهل العلم الاستثناء في الإيمان ، لا على جهة الشك ، نعمود بالله من الشك في الإيمان ، ولكن خوف التزكية لأنفسهم من الاستكمال للإيمان ، لأنه لا يدري أهو ممن يستحق حقيقة الإيمان أم لا ؟ وذلك أن أهل العلم من أهل الحق إذا سئلوا أمؤمن أنت ؟ قال آمنت بالله وملائكته وكتبه ، ورسوله ، واليوم الآخر ، والجنة والنار ، وأشباه هذا ، والناطق بهذا ، والمصدق به بقلبه مؤمن ، وإنما الاستثناء في الإيمان ، لأنه لا يدري أهو ممن يستوجب ما نمت الله عز وجل به المؤمنين من حقيقة الإيمان أم لا ؟ هذا طريق الصحابة رضي الله عنهم ، والتابعين لهم بإحسان . عندهم أن الاستثناء في الأعمال ، لا يكون في القول والتصديق بالقلب وإنما الاستثناء في الأعمال الموجبة لحقيقة الإيمان ، والناس عندهم على الظاهر مؤمنون ، به يتوارثون ، وه يتناكحون وه تجري أحكام ملة الاسلام ، لكن الاستثناء منهم على حسب ما بيناه لك ، وبينه العلماء من قبلنا " ٢ " ١ ، هـ

وهذا هو مذهب سلف أصحاب الحديث ، كابن مسعود وأصحابه ، والثوري وابن عيينة ، وأكثر علماء الكوفة ، ويحيى بن سعيد القطان فيما يرويه عن علماء أهل

---

( ١ ) سورة النجم آية ٣٢ .

( ٢ ) أنظر كتاب الشريعة ، بتحقيق محمد حامد الفقي . ص ١٣٦ الطبعة الأولى سنة ١٣٦٩ هـ — ١٩٥٠ مطبعة السنة المحمدية .

البصرة ، وأحمد بن حنبل وغيره من أئمة السنة فكانوا يستثنون في الايمان ، وهذا متواتر عنهم "١" بل هذا مذهب عامة السلف - رحمهم الله - كما قال أحمد ابن حنبل : سمعت يحيى بن سعيد يقول : ما أدركت أحدا الا على الاستثناء "٢" وقال رحمه الله : اذا قال أنا مؤمن ان شاء الله فليس هو بشاك ، قيل له : ان شاء الله ليس هو بشاك ؟ فقال : معاذ الله ، أليس قد قال الله عز وجل : ( لا تدخلن المسجد الحرام ان شاء الله آمنين ) وفي علمه أنهم يدخلونه ، وصاحب القبر اذا قيل له : ( وعليه تيمت ان شاء الله ) فأى شك ههنا ؟ وقال النبي صلى الله عليه وسلم ( وأنا ان شاء الله بكم لاحقون ) "٣"

وقد ذكر صاحب المدخل ما قاله الامام أحمد في رسالته المطولة التي رواها عنه أحمد بن جعفر بن يعقوب الاصطخرى التي منها قوله : يستثنى في الايمان غير أن لا يكون الاستثناء شكا ، انما هي سنة عند العلماء ماضيه ، قال : واذا سئل الرجل أمؤمن أنت فانه يقول : أنا مؤمن ان شاء الله ، أو مؤمن أرجو ، أو يقول : آمنت بالله ، وملائكته ، وكتبه ورسله "٤"

وقال سفيان الثوري : الناس عندنا مؤمنون في الأحكام وفي الموارث ولا ندرى كيف هم عند الله عز وجل ، ونرجو أن نكون كذلك "٥"

- 
- (١) أنظر كتاب الايمان لابن تيمية ص ٣٧٤ دمشق طبع المكتب الاسلامي للطباعة والنشر
  - (٢) أنظر كتاب الشريعة للأجري ص ١٣٦ .
  - (٣) الأجري ، محمد بن الحسين ، كتاب الشريعة ، بتحقيق محمد حامد الفقي ص ١٣٦ الطبعة الاولى سنة ١٣٦٩ هـ - ١٩٥٠ م .
  - (٤) الدمشقي ، عبد القادر بن أحمد بن مسطفي ، المعروف بابن بدران .
  - المدخل الى مذهب الامام أحمد بن حنبل ص ٤٦ ، طبع ادارة الطباعة المنيرية بمصر ، بدون تاريخ .
  - (٥) الأجري ، محمد بن الحسين المصدر السابق ص ١٣٧ .

وقال الأوزاعي : من قال أنا مؤمن فحسبي ، ومن قال : أنا مؤمن إن شاء الله فحسن لقول الله عز وجل ( لتدخلن المسجد الحرام إن شاء الله آمنين ) وقد علم أنهم داخلون ، " ١ " .

وعن إبراهيم النخعي قال : قال رجل لمعلقة : أمؤمن أنت ؟ فقال أرجو أن شاء الله " ٢ " .

قال أبو عبيد : ولهذا كان يأخذ سفيان ومن وافقه الاستثناء فيه وإنما كراهتهم عندنا أن يبقوا الشهادة بالإيمان ، مخافة ما أعلمكم في الباب الأول من التزكية والاستكمال عند الله ، وأما على أحكام الدنيا فإن أهل الملة جميعا مؤمنون ، لأن ولايتهم ونبأئهم وشهاداتهم ، ومناكحتهم ، وجميع سنتهم ، إنما هي على الإيمان ، ولهذا كان الأوزاعي يرى الاستثناء وتركه جميعا واسمين " ٣ " .

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية — رحمه الله — : وقد كان أحمد وغيره من السلف مع هذا يكرهون سؤال الرجل لغيره : أمؤمن أنت ؟ ويكرهون الجواب ، لأن هذه بدعة أحدثها المرجئة ليحتجوا بها لقولهم ، قال الرجل يعلم من نفسه أنه ليس بكافر بل يجد قلبه صدقا بما جاء به الرسول ، فيقول : أنا مؤمن فيثبت أن الإيمان هو التصديق ، لأنك تجزم بأنك مؤمن ولا تجزم بأنك فعلت كل ما أمرت به ، فلما علم السلف مقصدهم صاروا يكرهون الجواب أو يفصلون في الجواب ، وهذا لأن لفظ الإيمان منه إطلاق وتقييد ، فكانوا يجيبون بالإيمان التقييد الذي لا يستلزم أنسه شاهد لنفسه بالكمال ، ولهذا كان الصحيح أنه يجوز أن يقال : أنا مؤمن — بلا استثناء إذا أراد ذلك ، لكن ينبغي أن يقرن كلامه بما يبين أنه لم يرد الإيمان المطلق ، الكامل ، ولهذا كان أحمد يكره أن يجيب على المطلق بلا استثناء يقدمه " ٤ " .

( ١ ) أبو عبيد القاسم بن سلام ، كتاب الإيمان رساله رقم ( ٢ ) من رسائل من كنوز السنه بتحقيق محمد ناصر الدين الألباني ص ٦٩ ، دمشق المطبعه العموميه

( ٢ ) نفس المصدر ص ٦٨

( ٣ ) أبو عبيد القاسم بن سلام ، المصدر السابق ص ٦٨

( ٤ ) ابن تيمية ، أحمد بن عبد الحليم ، الإيمان ، ص ٣٨٣ ، دمشق طبع المكتب الاسلامي للطباعة والنشر بدون تاريخ .

هذا هو مذهب السلف في الايمان ، والنقول الواردة عنهم في هذه المسألة كثيرة ، ولكن ما ذكرت تبيين وجهة نظرهم التي تتمثل في النقاط التالية :-

(١) استحباب الاستثناء في الايمان ، وجواز تركه ، كأن يقول : أنا مؤمن ان شاء الله ، أو أنا مؤمن ، دون استثناء ، ولكن الاستثناء أولى من عدمه ، لما في الاطلاق من تركيبة للنفس بايها ما أنه مستكمل للايمان ، أما اذا قصد بالاطلاق أنه مؤمن بمعنى أنه داخل في الايمان لا مستكمل له ، فلا شيء في ذلك عليه يحمل كلام الازاعلي السابق وأمثاله .

(٢) أن الاستثناء لا يكون الا في الاعمال ، لا في الاعتقاد القلبي ، ولا في القول باللسان ، لأن هذين الأمرين يحللهما الانسان قطعا ، فهو يعلم من نفسه أنه اعتقد اعتقادا جازما بقلبه ، وأنه قال بلسانه ، وهذا أمر ظاهر للانسان من نفسه ، فلا يكون الاستثناء الا في الأعمال ، لأن تقصير الانسان المؤمن يأتي من جهة الأعمال الذي لا يكتمل ايمانه الا بكمالها ، والانسان لا يستطيع أن يجزم بأنه أتى بجميع ما يطلب منه من أعمال وعلى فرض أنه تصور اتيانها بها جميعا ، فإنه لا يدري أهى قبلت منه كلها أم لا ، ولعل هناك أمورا خفيت على الانسان يحبط بها عمله .

(٣) أن الاستثناء لا يجوز أن يقعن الانسان على جهة الشك ، لأنه اذا شك في ايمانه لم يعد مؤمنا ، بل يستثنى مع الجزم كما ورد في الكتاب والسنة من استثناء في أمور مقطوع بها .

(٤) كراهة السؤال عن الايمان ، فيكره أن يسأل الرجل غيره : أمؤمن أنت كما قال محمد بن الحسين الآجري رحمه الله : اذا قال لك رجل : أنت مؤمن ؟ فقل : آمنت بالله وملائكته وكتبه ورسله واليوم الآخر والموت والبعث من بعد الموت ، والجنة والنار . وان أحبيت أن لا تجيبه تقول له : سؤالك إياي بدعه ، فلا أجيبك ، وان أجبتك فقلت : أنا مؤمن ان شاء الله على النمت الذي ذكرناه ، فلا بأس به وأحذر مناظرة مثل هذا ، فان هذا عند العلماء مذموم " ١ " .



وروى الأجرى أيضا أنه قيل لسفيان بن عيينه : الرجل يقول : مؤمن أنت ؟ فقال : فقل : ما أشك في إيماني ، وسؤالك إياي بدعة ، وتقول ما أدرى أنسا عند الله عز وجل شقى أم سعيد ، أمقبول العمل أم لا ؟ " ١ " وأنا كرهوا ذلك واعتبروه بدعة لما تقدم من أن هذا السؤال إنما جاء من جهة المرجئة ، استدراجا منهم للإيقاع في معتقدهم في الإيمان لأن الرجل المؤمن إذا سئل هذا السؤال فإنه يعلم ما في قلبه من التصديق ، فإذا أجاب بأنه مؤمن قاصدا أنه مصدق فإن في ذلك حجة للمرجئة على مذهبهم فلما علم السلف مقصدهم كرهوا الجواب أو فصلوا فيه فأجابوا بالإيمان المقيد الذي لا يستلزم الشهادة بالكمال .

وهكذا فإن السلف - رحمهم الله - سلكوا مسلك الحذر في تجهيزهم الاستثناء وعدمه ووضعوا قيودا لذلك تمنع الإنسان المسلم من الوقوع في ما هو محذور إن هو راعى الدقة في ذلك .

ومذهب السلف هذا أسندوه بالدليل من الكتاب والسنة كما دتتهم في تقرير كل معتقد فانهم رأوا أنه ورد في الكتاب والسنة نصوص تستثنى في الأمور المقطوع بثبوتها ووقوعها . فمن القرآن الكريم قوله تعالى : ( لتدخلن المسجد الحرام إن شاء الله آمنين ) " ٢ " فقد استثنى الرب تبارك وتعالى مع أن دخولهم المسجد الحرام أمر واقع مقطوع به لا محاله . وهذا دليل على جواز الاستثناء في ما هو مقطوع به كالإيمان وغيره .

أما من السنة النبوية المطهرة فما رواه مسلم عن عائشة رضي الله عنها أنها قالت : كان رسول الله صلى الله عليه وسلم ، يخرج من آخر الليل إلى البقيع فيقول : السلام عليكم دار قوم مؤمنين ، وأتاكم ما تعدون غدا مؤجلون ، وأنا إن شاء الله بكم لاحقون اللهم أغفر لأهل بقيع الفرقد " ٣ " فهل كان النبي صلى الله عليه وسلم شاك في موته ؟ طبعاً لا . إذا فقد استثنى في أمر مقطوع به وواقع لا محاله .

(١) نفس المصدر .

(٢) سورة الفتح آية ٢٧

(٣) مسلم ، صحيح مسلم مع شرح النووي ج ٧ ص ٤٠ طبع المطبعة المصرية ومكتبتها .

وروى أيضا عن أبي هريرة رضى الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم  
( لكل نبي دعوة مستجابة ، فتعجل كل نبي دعوته ، وإنى اختبأت دعوتى شفاعة لأمتى  
يوم القيامة ، فهى نائلة إن شاء الله من مات من أمتى لا يشرك بالله شيئا ) " ١ " فأى شك  
فى هذا الاستثناء وقد تقدم أيضا أن الايمان متضمن للعمل ، ولا يستطيع أحد أن يزعم  
أنه أتى بأعمال الايمان كلها .

وقد ورد أيضا عن الصحابة رضوان الله عليهم أنهم يرون الاستثناء فى الايمان ، كما  
ذكر أبو عبيد القاسم بن سلام أن رجلا قال عند ابن مسعود : أنا مؤمن ، فقال ابن  
مسعود : أفأنت من أهل الجنة ؟ فقال : أرجو ، فقال ابن مسعود : أفلا وكلت  
الأولى كما وكلت الأخرى . " ٢ "

فإذا هذا رأى الذى قال به السلف - سبقهم الى القول به صحابة رسول الله  
صلى الله عليه وسلم ، وهم القدوة لمن تبعهم ، لأنهم أعلم بمقاصد التشريع ، روى اسحق  
بن ابراهيم عن أحمد بن حنبل أنه كان يقول : اذهب الى حديث ابن مسعود فى  
الاستثناء فى الايمان ، لان الايمان قول وعمل والحمل الفعل ، فقد جئنا بالقول  
ونخشى أن نكون فرطنا فى العمل فيجب أن يستثنى فى الايمان بقول : أنا مؤمن  
إن شاء الله " ٣ " محمد :-

فإننا ما تقدم تبينا وجهة نظر السلف فى مسألة الاستثناء وأنضحت لنا أدلتهم الشرعية  
على ما ذهبوا اليه . كما أن ذلك كله دليل قاطع على مدى حرصهم على مسايرة  
النصوص الشرعية ، وأتباع ما ترشد اليه ، دون تفريط . والله أعلم .

- ( ١ ) مسلم ، المصدر السابق ، ج ٣ ص ٧٤  
( ٢ ) أبو عبيد ، القاسم بن سلام ، كتاب الايمان ، رساله رقم ( ٢ ) من رسائل من  
كنوز السنه ، بتحقيق محمد ناصر الدين الألبانى ، ص ٦٧ ، دمشق ، المطبعه  
المعديه .  
( ٣ ) ابن تيميه ، أحمد بن عبد الحليم ، الايمان ، ص ٣٨٢ ، دمشق ، طبع المكتب  
الاسلامى للطباعة والنشر .

## ( الباب الثاني )

### مذاهب المتكلمين فمى الايمان

وفيه فصول

- الفصل الاول : مذهب الخـ
- الفصل الثانى : مذهب المرجئـ
- الفصل الثالث : أبوحنيفة والارجـ
- الفصل الرابع : مذهب الجهميـ
- الفصل الخامس : مذهب الكرامـ
- الفصل السادس : مذهب الممتزلسـ
- الفصل السابع : مذهب الأشاعـ

” الفصل الاول ”

( الخواج )

نشأتهم :

قبل البدء فى ايضاح مذهب الخواج فى الايمان ، أحب أن أقدم بسـين  
يدى القارىء تصريفا لهذه الفرقة ، حتى يكون على علم بأصلها ، والظروف التى أدت الى  
ظهورها .

فالخواج فرقة من أشهر الفرق الاسلاميه ، ومن أقدمها ظهورا . فقد ذكر—  
ابن كثير رحمه الله فى حوادث سنة سبع وثلاثين من الهجرة النبويه ، التى وقعت  
فيها موقعة صفين بين على ومعاوية ، رضى الله عنهما ، أن هذه الفرقة ظهرت فـسى  
هذا العام اثر قصة التحكيم ، حين رفع حزب معاوية المصحف على أسنة  
الرماح ، ونادوا بتحكيم كتاب الله تعالى ، فأجابهم على الى ذلك ، وكان مـن  
الامر ما كان .

ونتيجة لهذا التحكيم خرج قوم من حزب على عليه ، يقرب تعدادهم من اثـنى  
عشر الفا ، وأنحازوا الى قرية حرورا— مملتين سخطهم لملى حين رضى بالتحكيم—  
وقالوا له كلمتهم المشهوره : لا حكم الا لله ، وهى كلمة حق أريد بها باطل— وانتقدوا  
عليه أمورا ، على رأسها مسألة التحكيم هذه ، التى كانت ذريعة لهم فى انفصالهم  
عن على ، ومناصبته العداء . وأرسل على اليهم عبد الله بن عباس ، فناظرهم—  
ورجع منهم من رجع ، وبقي أكثرهم . فخرج على رضى الله عنه — لقتالهم وحرورهم—  
معهم ميمونة حوادثها فى مواضعها من كتب التاريخ<sup>(١)</sup> . والخواج من أشـد

(١) أنظر نشأة الخواج ، وقصتهم مع على فى كتاب البدايه والنهايه لابن كثير ج٢ ص ٢٢٨ /  
— ع ٢٨٢ ط الأولى سنة ١٩٦٦ م .

الفرق الاسلامية تمسكا بمذهبها الذى تمتعده وتدعوا اليه ، وتحاول تطبيقه بالقوة ،  
مستخدمة القتل والفتك بالاعراض اذا اقتضى الحال .

### القابهم :

ولهم القاب خمسة عرفوا بها على مر التاريخ ، وهى : المارقه ، والشره ،  
والخواج ، والحرورية ، والحكمة . وقد ذكر القابهم هذه وأساب اطلاقها عليهم  
الشيخ ابوحاتم الرازى فى كتاب الزينه فى الكلمات الاسلامية المربية .

### ١- المارقه :

وهو اللقب القديم الذى جاءت فيه الأخبار عن النبى صلى الله عليه وسلم ، كما  
ورد فى قصة الرجل الذى حضر قسمة النبى صلى الله عليه وسلم للهدية التى وجهها  
اليه على بن أبى طالب رضى الله عنه من اليمن ، اذ قام ذلك الرجل الذى ورد وصفه  
بأنه مضطرب الخلق غائر الميئين نأتى الجبهة فقال له : لقد رأيت قسمة ما أريد  
بها وجه الله ، ففضب النبى صلى الله عليه وسلم حتى تورد خداه ، ثم قال يأتمنى  
الله على أهل الأرض ، ولا تأتمنوني فقام عمر فقال : ألا نقتله يا رسول الله ؟ فقال :  
انه يخرج من ضعى هذا قوم يمرقون من الدين كما يمرق السهم من الرمية . . . الحديث .

### ٢- الحرورية :

وقد لقبوا بهذا اللقب ، لاجتماعهم بقرية حروراء - موضع بالنهروان - بمسند  
خروجهم على أمير المؤمنين على بن أبى طالب رضى الله عنه .

### ٣- الحكمة :

وسموا بذلك ، لأنهم لما جرى أمر الحكمين بصفين ، اجتمع قوم من جملة أصحاب  
أمير المؤمنين على رضى الله عنه ، وشيروا من الحكمين ومن رضى بالتحكيم وصب أمرهما ،  
وكفروا عليا رضى الله عنه ، وقالوا لا حكم الا لله ، وأن الله قد حكم فى التنزيل وقال :

( فقاتلوا التي تبغى حتى تغى الى أمر الله )<sup>(١)</sup> وقالوا : ان علينا ترك حكم الله وحكم الحكمين ، فلا حكم الا لله .

#### ٤- الشراء :

وسموا شراءاً ، لأنهم قالوا شربنا أنفسنا من الله ، نقاتل في سبيل الله ، فنقتل ونقتل ، وذهبوا في ذلك الى قول الله عز وجل ( ان الله اشترى من المؤمنين أنفسهم وأموالهم بأن لهم الجنة ، يقاتلون في سبيل الله ، فيقتلون ويقتلون )<sup>(٢)</sup> ، وقوله : ( ومن الناس من يشرى نفسه ابتغاء مرضاة الله )<sup>(٣)</sup> .  
وواحد الشراء : شارى . ومعنى شرى نفسه من الله ، أى باعها .

#### ٥- الخوارج :

وسموا بذلك لخروجهم على كل امام ، واعتقادهم أن ذلك فريضة عليهم ، لا يسعهم المقام في طاعته ، حتى يخرجوا ، ويتخذوا لأنفسهم دار هجرة ، وحتى يكونوا منابذين لمن خالفهم من المسلمين ، حرباً لهم ، والمسلمون عندهم كفار مشركون ، الا من رافقهم ، وباعهم ، واستجار بهم حتى يسمع كلام الله .<sup>(٤)</sup>

---

(١) سورة الحجرات آية ٩

(٢) سورة التوبة ، آية ١١١

(٣) سورة البقرة ، آية ٢٠٧

(٤) انظر هذه الألقاب الخمسة وأسباب إطلاقها عليهم في كتاب

( الزينة في الكلمات الاسلامية العربية ) تأليف الشيخ أبو حاتم

أحمد بن حمدان الرازى تحقيق الدكتور عبد الله علوم السامرائى

ص ٢٧٦ - ٢٨٢ ، ط مطبعة الحكومة ببغداد سنة ١٣٩٢ هـ / ١٩٧٢ م

فهذه خمسة القاب للخوارج ، اشتهروا بها على مر التاريخ ، وهي كما يلاحظ أسماء متنوعة لفرقة أصلها واحد ، وكل واحد منها ، يجمع فرق الخوارج التي تشعبت فيما بعد الى فرق كثيرة ، تنفرد كل واحدة منها برأي عن الأخرى ، ونكتفي بهذا التعريف ، ولأن الى رأيهم في الايمان .

### مذهب الخوارج في الايمان

ذهب الخوارج الى أن الايمان يتركب من مجموع أمور ثلاثة : -

١- تصديق بالجنان .

٢- اقرار باللسان .

٣- عمل بالجوارح .

(١) وهو كل عمل خير فرضا كان أو نافلة مع ترك الكبائر ، فهم يعتبرون الطاعات بجميع أنواعها ايمانا ، موافقين بذلك جماعة السلف ، ونقطة الخلاف بينهم وبين السلف في هذه المسألة : أنهم جعلوا ذلك كلا لا يتجزأ ، اذ لا يمكن ذهاب بعضه ونقصا بعضه عندهم ، بل اذا ذهب البعض ذهب الكل ، فالايان عندهم لا يزيد ولا ينقص أبدا ، فبمعصية واحدة يخسر جميع أعمال الخير التي عملها طوال حياته . وأدلتهم في قولهم بتركب الايمان من الأمور السالفة الذكر هي بحينها أدلة السلف ، التي يستندون اليها ، وانما الخلاف في قولهم بأنه كل لا يتجزأ كما ذكرت .

ومن هنا توصلوا الى أخطر النتائج التي ضح المجتمع الاسلامي بها وحقد على الخوارج بسببها ، وسبب غيرها من العقائد التي علم فسادها من الدين بالضرورة ، اذ أنهم يمتقدون أن من أخل بأمر من الأمور السالفة الذكر ، فإنه يسلب منه اسم الايمان بالكلية ، ويصير كافرا ويحتق الخلود في النار وتجري عليه في الدنيا أحكام الكفار .

(١) أنظر معتقدهم هذا في المثل والنحل لابن حزم الظاهري ج ٣ ص ١٨٨ ، وأصول الدين للبغدادى ص ٢٤٩ ط مطبعة الدولة باستانبول سنة ١٣٤٦هـ .

فيكون حلال الدم والمال • ولعل الشبهة التي قادت الخواج والمتمتله الى سلب المعاصي اسم الايمان ، هو اعتقادهم انه حقيقة مركبة من أجزاء ، فيلزم أن يسقط إذا زال بعضها ، وذلك كالمشعة مثلا ، إذا نقص منها واحد أو أكثر لم يبق عشره ، فإذا كان الايمان مركبا من أقوال وأعمال باطنة وظاهرة لزم زواله بزوال بعضها • ونسب الخواج على هذا أن من ارتكب كبيرة ثم مات عليها ، ولم يتب منها فهو كافر مخلد في النار • مع ملاحظة ( أن الخواج أنكروا أن يكون في المعاصي صغيرة ، وحكمت بأن الكل كبيرة )<sup>(١)</sup> وبناء على هذا ، فقد تجرأ الخواج على صحابة رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فقد كفروا عليا رضي الله عنه ، زاعمين أنه ارتكب كبيرة بتحكيمة أبا موسى الأشعري ، فحكموا بكفره ، وكفر معاوية والحكمين ، وكل من رضي بالتحكيم ، وأستحلوا دماء صحابة رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ورسوموا مبادئهم وضموها مقياسا للايمان واتخذوها دينا لهم ، وحاربوا كل من خالفهم فيها ، لاعتقادهم كفره وخرجه على ملة الاسلام • وفي بيان اعتقاد مذهب هذه الطائفة يقول الاسفرائيني في كتاب التبصير في الدين : ( اعلم أن الخواج عشرون فرقة ٠٠٠٠ وكلهم متفقون على أمرين لا مزيد عليهما في الكفر والبدعة ،

أحدهما : أنهم يزعمون أن عليا وعثمان ، وأصحاب الجمل ، والحكمين وكل من رضي بالتحكيم — كفروا كلهم •

والثاني : أنهم يزعمون أن كل من أذنب ذنبا من أمة محمد صلى الله عليه وسلم فهو كافر ، ويكون في النار خالدا مخلدا ، إلا النجيدات منهم فانهم قالوا :  
ان الفاسق كافر على معنى القرآن لا على معنى الكفر<sup>(٢)</sup>

(١) انظر شرح الاصول الخمسة للقاضي عبد الجبار تحقيق الدكتور عبد الكريم عثمان ، ص ٦٣٢ ط الأولى بمطبعة الاستقلال الكبرى بالقاهرة سنة ١٣٨٤ هـ •

(٢) التبصير في الدين ، لأبي المظفر الاسفرائيني • الطوفى سنة ٤٧١ تحقيق محمد زاهر الكوثرى ص ٤٦ ط مطبعة الانوار سنة ١٣٥٩ هـ — ١٩٤٠ م



فالخوارج جماعة غلاة • استحلوا دماء المسلمين وأعراضهم • بأدنى فعلة هي كبيرة في نظرهم • وإن كانت صغيرة • إذ لا فرق عندهم بين الذنوب • فكلها عندهم كبائر كما ذكرت • وهي في مستوى واحد • وتؤدي إلى نتيجة واحدة • وهذا فقد قالت الخوارج بما لا يمكن تبريره • وفعلت ما لا يمكن أن يفعله ناشد حقيقة أبدأ •

### أدلة الخوارج :

وقد استدل الخوارج على تكفير مرتكب الكبيرة بالنصوص الناطقة بكفر العصاة • سواء منها القرآنية والحديثية •

فمن القرآن الكريم استدلوا بقوله تعالى : ( ومن لم يحكم بما أنزل الله فأولئك هم الكافرون ) (١) وقوله تعالى في تارك الحج : ( ومن كفر فإن الله غني عن العالمين ) (٢) وقوله سبحانه : ( ومن كفر بعد ذلك فأولئك هم الفاسقون ) (٣) وغيرها مما ورد في القرآن من الآيات الناطقة بكفر العصاة •

أما من السنة النبوية : فاستدلوا بأحاديث كثيرة منها قوله عليه السلام : ( سباب المسلم فسوق • وقتاله كفر ) وقوله عليه السلام : ( لا يزني الزاني حين يزني وهو مؤمن • ولا يسرق السارق حين يسرق وهو مؤمن • • • الحديث ) ووجه الاستدلال بهذه الحديثين أنه أطلق على العصاة في الحديث الأول اسم الكفر • وفي الثاني نفسه عنه الإيمان • ومن لم يكن مؤمناً فهو كافر • وأستدلوا أيضاً بقوله عليه السلام في تارك الصلاة : ( العهد الذي بيننا وبينهم الصلاة • فمن تركها فقد كفر ) •

إلى غير ذلك من أمثلة هذه النصوص التي وردت بشأن الكفر والعصاة • وسيأتي في الاستدلال لهم فيها • وأن رأيهم بها قبل كل الهدف منه بث الفروقات بين المسلمين • وإشباع نزوات تتطلع إلى سفك الدماء • وانتهاك الحرمات •

- 
- (١) سورة المائدة آية ٤٤ •
  - (٢) سورة آل عمران آية ٩٢ •
  - (٣) سورة النور آية ٥٥ •

### فرق مخالفه :

وقد تقدم في كلام الاسفرائينى " أن النجدات من الخواج لم يوافقوا على اطلاق اسم الكفر على المذنب بالمعنى المعروف . اذ قالوا بأنه كافر كفر نعمة لا كفر شرك ، الا أن العصية لم تخف بل بقوا على رأى السائد عندهم ، وهو أستحلال دم المخالف كما ذكر ابن حزم عن الاباضيه أصحاب اباض بن عمرو ما يوافق النجدات فى أن مرتكب الكبيرة كافر كفر نعمة ، وقالوا بأنه محل موارثته ومناكحته واكل ذبيحته وليس مؤمناً ولا كافراً على الإطلاق .<sup>(١)</sup>

الا أن أبا الحسين الملقب — المتوفى سنة ٣٧٢ هـ والذى يعتبر من أقدم من ألف في الفرق ، قرن هاتين الفرقتين مع أصحابهم في الرايين الذين ذكرهما الاسفرائينى ولم يذكر مخالفتهم فى شىء بل بين أنهم على مذهب أصحابهم من القول بقتل الأطفال واراقة الدماء واستحلال الأعراض ، وتكفير الأمة<sup>(٢)</sup> غير أن الأرجح الذى عليه أغلب مؤرخى الفرق ما ذكره الاسفرائينى بشأن النجدات وما قاله ابن حزم بشأن الاباضيه أما الفرقه التى خالفت الخواج فى مذهبهم هذا دون جدال فهم الصغريه ، فقد ذكر عنهم الاسفرائينى ، أن منهم من يرى أن الذنوب التى فيها حد مقرر ، لا يتجاوز بمرتبتها ما ساء الله من أنه زان ، أو سارق ، أو قاذف ، وأنه لا يباح قتل نسائه مخالفهم ولا أطفالهم وفى بيان هذه المخالفة من جانب الصغريه يقول الاسفرائينى : ( الفرقة الرابعة من الخواج الصغريه ، وهم اتباع زياد بن الأصغر ، وقولهم كقول الأزارقه فى فساق هذه الأمة ، ولكنهم لا يبيحون قتل نساء مخالفهم ، ولا أطفالهم — وقال فريسيق منهم : كل ذنب له حد معلوم فى الشريعة لا يسمى مرتكبه مشركاً ولا كافراً ، بل يدعى باسمه المشتق من جريمته ، يقال : سارق ، وقاتل ، وقاذف ، وكل ذنب ليس فيسه

(١) الفصل فى الملل والنحل لابن حزم ج ٣ ص ٢٢٩

(٢) أنظر التنبيه والرد على أهل الأهواء والبدع لأبى الحسين محمد بن أحمد

ابن عبد الرحمن الملقب — تحقيق محمد زاهر الكوشى ص ٥٢ ط سنة ١٣٨٨ هـ

حد معلوم في الشريعة مثل الاعراض عن الصلاة فمرتبه كافر ، ولا يسمون مرتكب واحدا من هذين النوعين جميعا مؤمنا ، وقال فريق منهم : ان المذنب لا يكون كافرا الا ان يحده الوالى — ويحكم بكفره ، وهؤلاء الفرق الثلاث من الصفرية <sup>(١)</sup> فمن النص السالف عن الاسفرائينى يتبين لنا ان مذهب الصفرية يتروك بين التكفير لمرتكب الذنب من نوع معين ، وعدمه لنوع آخر ، مع اخراج النوعين من اسم الايمان كليهما ، وفرقة أخرى جعلت الحكم بالكفر للحاكم ، بمعنى أنه اذا حكم بكفره فهو كذلك وان لم يحكم الوالى بكفره فلا . أما نساء المخالفين وأطفالهم ، فلا يحل قتلهم عند الصفرية ، ولا شك أنهم بقولهم هذا ، أخف فرق الخواجه ، التى حاولت نشر مبادئها على جسر من الجماجم وحر من الدماء ، فكان الارهاب سمة من أبرز سماتها .

على أن ابو الحسين الملقب براء هذه الفرقه من جميع المذاهب التى قال بها الخواجه ، وأنتهجوها فى مسألة المصاه حيث قال عنهم : ( . . لم يؤذوا الناس ، ولا كفروا الأمة ، ولا قالوا بشئ من قول الخواجه ) غير أن الراى السائد عن هذه الفرقه هو ما ذكره الاسفرائينى ، لا ما ذكره الملقب براء ، فهذه الفرقه وان كان مذهبها أخف ، الا أنها لم تخل من تطرف كأصحابها فى مسألة المصاه .

---

(١) الاسفرائينى ، المصدر المذكور آنفا ص ٣١  
(٢) أبو الحسين الملقب براء ، المصدر المذكور آنفا ص ٥٢

## الفصل الثاني

### ( المرجئة )

المرجئة واحدة من الفرق الاسلامية التي اشتهرت بقولها في الايمان ومخالفتها عليه السلف في هذا الموضوع . وقبل البدء في بيان مقالاتهم أرى من المناسب أن أذكر معنى الارجاء ، وسبب تسمية هذه الفرقة بالمرجئة فأقول وبالله التوفيق :

جاء في القاموس : ( " أرجأ الأمر " أخره ، وترك الهزل لفة " وآخرون مرجون لامر الله <sup>(١)</sup> أي مؤخرون حتى ينزل الله فيهم ما يريد ومنه سميت المرجئة <sup>(٢)</sup> )

وقال الشهرستاني : ( الارجاء على معنيين : أحدهما التأخير ، كما في قوله تعالى : ( قالوا أرجه وأخاه ) <sup>(٣)</sup> أي أمهله وأخره . والثاني : اعطاء الرجاء .

أما اطلاق أسم المرجئة على الجماعة بالمعنى الأول فصحيح ، لأنهم كانوا يؤخرون العمل عن النية والمقد .

وأما بالمعنى الثاني فظاهر ، فأنهم كانوا يقولون : لا تضرع الايمان بمعصيه كما لا تنفع مع الكفر طاعة ، وقيل الارجاء تأخير حكم صاحب الكبيرة الى يوم القيامة ، فلا يقضى عليه بحكم " ما " في الدنيا ، من كونه من أهل الجنة ، أو من أهل النار ، فعلى هذا المرجئة والوعيدية فرقان متقابلتان <sup>(٤)</sup> .

فالشهرستاني يرى أن المرجئة انما لزمهم هذا اللقب لأمرين ،

أحدهما : تأخيرهم العمل عن النية والمقد .

وثانيهما : اعطائهم المؤمن المعاصي الرجاء في عفو الله ، بارجائهم العمل عن الاعتبار في مجال الايمان ، لأن المهم عندهم هو المقد القلب .

(١) سورة التوبة : آية ١٠٦

(٢) الفيروز آبادي ، مجد الدين ، القاموس المحيط ، ج ١ ص ١٦ ، مصر مطبعة المفادة .

بدون تاريخ . (٣) سورة الاعراف ، آية ١١١ (٤) الشهرستاني ، محمد عبد الكريم ، الملل والنحل بتحقيق محمد سيد كيلاني ، ج ١ ص ١٣٩ ، مصر مطبعة الحلبي سنة ١٣٨٧ هـ - ١٩٦٧ م .

وذكر أرجاء آخر لا ضير فيه ، وهو تأخير حكم العاصي الى يوم القيامة ليكون تحت مشيئة الله تعالى ، ان شاء عذبه ، وان شاء غفر له دون جزم بأحد الامرين .

هذا وقد دج أهل السنة على تسمية كل من أخسر العمل عن الركبة في الايمان مرجئاً وكذلك فعل بعض مؤرخى الفرق ، فقد حصر شيخ الإسلام ابن تيمية — رحمه الله — أصناف المرجئة في نظره — بقوله : ( والمرجئة ثلاثة أصناف ، الذين يقولون الايمان مجرد ما في القلب ، ثم من هؤلاء من يدخل فيه أعمال القلوب ، وهم أكثر فرق المرجئة ، كما قد ذكر أبو الحسن الأشعري أقوالهم في كتابه <sup>(١)</sup> ، وذكر فرقا كثيرة بطول ذكرهم ، لكن ذكرنا جمل أقوالهم ومنهم من لا يدخلها كجهنم ومن أتبعه كالصالحين ، وهذا هو الذى نصره هو وأكثر أصحابه ، والقول الثانى : من يقول هو مجرد قول اللسان ، وهذا لا يعرف لأحد قبل الكرامية ، والثالث : تصديق القلب ، وقول اللسان ، وهذا هو المشهور عن أهل الفقه والعبادة منهم <sup>(٢)</sup> .

وهنا نجد ابن تيمية يمد الكرامية ، والجهمية ، والاحناف ، من المرجئة موافقا بذلك أبا الحسن الأشعري ، الذى عدّهم مرجئة ، كما أشار ابن تيمية الى ذلك ، غير أن ابن تيمية يجعل الأشعري وأصحابه مرجئة أيضا مناصرة لمذهب جهنم في الايمان الذى يعتبره السلف من أفسد الآراء ، وأكثرها شذوذا .

على أن ابن حزم الأندلسى قد سبق ابن تيمية في عدّه الأشاعرة من المرجئة <sup>(٣)</sup> وشنع عليهم ولذلك موضع ، وانما ذكرته هنا استيفاء لكل من وصف بالارجاء من الفرق الاسلامية ، وسأفرد لكل من هذه الفرق فصلا مستقلا أستعرض فيه آراءها في الايمان ، أما هذا الفصل — فسأقتصر فيه على بحث مقالات المرجئة الخالصة وبالله التوفيق .

(١) مقالات الاسلاميين ج ١ من ص ٢١٣ — ٢٢٣

(٢) ابن تيمية المصدر المذكور أنفا ص ١٦٣

(٣) ابن تيمية ، نفس المصدر ص ١٠٠

(٤) ابن حزم ، أبو محمد على بن حزم الأندلسى ، الفصل فى الملل والاهواء والنحل

ج ٣ ، ص ١٨٨ .

( مقالات المرجئة في الايمان )

ذكر الشهرستاني مقالات ست طوائف من المرجئة الخالصة ، ناسبا كل طائفة منها الى مؤسسها الأول ، ونحن نورد هنا نقلا عنه على سبيل الاختصار .

الأولى : اليونانية ، أصحاب يونس بن عون الثميري ، وقد زعم أن الايمان هو المعرفة بالله ، والخضوع له ، وترك الاستكبار عليه ، والمجبة بالقلب ، فمن اجتمعت فيه هذه الخصال فهو مؤمن ، وما سوى ذلك من الطاعة فليس من الايمان ، ولا يضر تركها حقيقة الايمان .

الثانية : العبيدية ، أصحاب عبيد المكنث ، حكى عنه أنه قال ، ما دون الشرك مغفور لا محالة ، وإن العبد اذا مات على توحيد لا يضره ما اقترف من الآثام ، واجترح من السيئات .

الثالثة : الفسانية ، أصحاب غسان الكوفي ، زعم أن الايمان هو المعرفة بالله تعالى ، ورسوله ، والاقرار بما أنزل الله ، وما جاء به الرسول في الجملة دون التفصيل ، وقال : الايمان لا يزيد ولا ينقص .

الرابعة : الثوانية ، أصحاب أبي ثوان المرجي\* ، الذين زعموا أن الايمان هو المعرفة والاقرار بالله تعالى ، ورسوله عليهم الصلاة والسلام ، وأخروا العمل كله عن الايمان .

الخامسة : التومنية ، أصحاب أبي معاذ التومني ، زعم أن الايمان هو ما عصم من الكفر ، وهو أسم لخصال ، اذا تركها العبد ، أو ترك خصلة منها كفر ، وهي المعرفة ، والتصديق ، والمجبة ، والاخلاص والاقرار بما جاء به الرسول صلى الله عليه وسلم ، قال : وكل معصية لم يجمع عليها المسلمون بأنها كفر ، لا يقال لصاحبها قاسق ، ولكن يقال فسق وعصى .

السادسة : الصالحيه ، أصحاب صالح بن عمر قال : ان الايمان هو المعرفة بالله تعالى على الاطلاق وهو أن للعالم صنما فقط ، والكفر هو الجهل به على الاطلاق ، ومعرفة الله هي المسحبة والخضوع له ، ولا عبادة لله الا الايمان به ، وهو معرفته (١) وأما الاسماء

أبو الحسن الأشعري ، فيبلغ بالمرجئة في كتابه مقالات الاسلاميين الى اثنتى عشرة  
فرقة فيعد منهم :

١- الجهمية ، أتباع الجهم بن صفوان الترمذى ، الذين يزعمون ان الايمان هو معرفة  
القلب ، وأنه لا يتبعض ، ولا يتفاضل أهله فيه ، وأن الايمان والكفر لا يكون الا فى  
القلب دون الجوارح .

٢- النجارية ، أتباع الحسين بن محمد النجار ، وهؤلاء يرون أن الناس يتفاضلون فى  
ايمانهم ، ويكون بعضهم اكثر تصديقا من بعض ، وأن الايمان يزيد ولا ينقص .

٣- الخيلائية ، أصحاب غيلان ، يزعمون أن الايمان المعرفة الثانية بالله ، والمحبة  
والخضوع ، والاقرار بما جاء به الرسول ، وما جاء من عند الله ، واما المعرفة  
الاولى فهي اضطراب ، فلذلك لم يجعلها من الايمان .

٤- أصحاب محمد بن شبيب ، يذهبون الى أن الايمان هو الاقرار بالله والمعرفة  
بأنبيائه ورسوله ، وجميع ما جاءت به من عند الله ، مما نص عليه المسلمون ، ونقلوه  
عن النبي صلى الله عليه وسلم ويقولون : ان الايمان يتبعض ويتفاضل أهله فيه .

٥- أبو حنيفة وأصحابه ، يزعمون ان الايمان المعرفة بالله ، والرسول ، والاقرار بما جاء  
من عند الله فى الجملة دون التفصيل .

٦- الكرامية ، أتباع محمد بن كرام ، يزعمون أن الايمان هو الاقرار ، والتصديق باللسان  
دون القلب ، وأنكروا أن تكون معرفة القلب أوشى ، غير التصديق باللسان ايماناً .  
ومما تقدم نتبين أن أبا الحسن الأشعري خالف الشهرستاني فى تعداد الفرق  
التي توصف بالمرجئة حيث عد أبا حنيفة وأصحابه من جملتهم وسرى ما اذا كان هذا القول  
له وجه من الصحة عند كلامنا عن أبى حنيفة فيما بعد ان شاء الله .

كما أن الأشعري ذكر هنا فرقتين أخريين عدتهما من المرجئة وهما النجارية أتباع الحسين  
بن محمد النجار ، وأصحاب محمد بن شبيب وفى عددهم من المرجئة الخالصة نظراً  
إذ أنه هو نفسه ذكر عنهم ما يخالف المبدأ المعروف عن المرجئة الخالصة ، حيث ذكر عنهم  
قولهم بتفاضل الناس فى الايمان ، وهذا ما لم يقله المرجئة الخالصة وقد تقدم أن المرجئة

الخالصه مبدؤها الذي تتميز به قولهم انه لا يضر مع الايمان معصيه كما لا تنفع مع الكفر طاعه ، كما أنهم يقولون بأنه لا تفاضل في الايمان بين أهله كما سيأتي بعد ، وما يدل على أن هاتين الفرقتين ليستا من المرجئة الخالصة أن الشهرستاني لم يتعرض لذكرهما عند كلامه عن المرجئة الخالصة . كما أن البغدادي جزم باخراج النجارية عن فرق المرجئة الخالصة وعقد لها فصلا خاصا ذكر رأيها التي تجتمع عليه في الايمان وهو عين ما ذكره الأشعري <sup>(١)</sup> وما ذكره الشهرستاني وذكر بعضه الأشعري من مقالات المرجئة قد يظن الشخص لتعدد ما أنها مختلفة ، فيتماعل كيف يمكن أن يجمعوا تحت اسم واحد مع اختلاف أقوالهم ؟ ونحن نقول : أنه مهما يكن من تعدد طوائف المرجئة ، فان أقوالهم متقاربة ويكادون يجمعون على أن العمل ليس ركنا في الايمان ولا داخلا في مفهومه ، كما أن البدا العام الذي يجمعهم هو ما اشتهر عنهم من قولهم : ( انه لا تضر مع الايمان معصيه ، كما لا تنفع مع الكفر طاعه ) <sup>(٢)</sup> فهو لا هم المرجئة الخالصة ، وهذه هي مقالاتهم المشتهرة عنهم ، كما يقول التفاتازاني أيضا في شرح المقاصد : ( وانما المرجئة الخالصة الباطلة ، هم الذين يحكمون بأن صاحب الكبيرة لا يعذب أصلا ، وانما المذاب والنار للكفار ، وهذا تغريط ، كما أن قول الوعديه افراط ، والتفويض الى الله تعالى وسط بينهما ) <sup>(٣)</sup> وقد ذكر شيخ الاسلام ابن تيمية رحمه الله أن هؤلاء المرجئة يتفقون مع الخوارج والمعتزلة والجهمية في مذهبهم القائل : بأنه لا يتصور أن الشخص الواحد يدخل الجنة والنار جميعا ، بل من دخل احداهما لم يدخل الأخرى ، وبناء على هذا الاصل قال غلاة المرجئة : ان أهل الكبائر يدخلون الجنة ، ولا يدخلون النار ، مقابلة للخوارج والمعتزلة القائلين بأنهم يدخلون النار ، ولا يخرجون منها ، لأن من دخلها عندهم يخلد فيها <sup>(٤)</sup> .

(١) البغدادي ، عبد القاهر بن طاهر التميمي ، الفرق بين الفرق ، بتحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد ص ٢٠٢ القاهرة ، مطبعة المدنى .  
(٢) السفاريني ، محمد بن أحمد الاثري الحنبلي ، لواعج الأنوار البهية ، ج ١ ص ٤٢ طبع حكومة قطر ، وأنظر الرفع والتكميل للكنوي ، بتحقيق عبدالفتاح أبو غدة ، ص ٣٠ ، ٣١ ، ١٤٩ ، ١٦٤ : وتأييد الخطيب للكوثرى ص ٣١ ونهاية الاقدام في عالم الكلام للشهرستاني ص ٤٧١ (٣) التفاتازاني ، سعد بن مسعود بن عمر ، شرح المقاصد ج ٢ ص ١٢٥ طبع سنة ١٢٧٧ هـ (٤) أنظر ابن تيمية ، المصدر المذكور آنفا ص ٣٠١



ويحكى الشهرستاني عن بعضهم أنه كان يقول : لو قال قائل : أعلم أن الله عز وجل ، قد حرم أكل الخنزير ، ولا أدري هل الخنزير الذي حرمه الله هــ هذه الشاة أم غيرها كان مؤمناً . ولو قال : أعلم أنه قد فرض الحج إلى الكعبة غير أنسى لا أدري أين الكعبة ولعلها بالهند كان مؤمناً .<sup>(١)</sup>

وقد ذكر الآجري في كتاب الشريعة عن المرجئة قولهم : ( أن من قال لا إله إلا الله لم تضره الكبائر أن يعطى ، ولا الفواحش أن يرتكبها ، وأن البار التقي الذي لا يباشر من ذلك شيئاً ، والفاجر يكونان سواء )<sup>(٢)</sup> وقال الآجري أيضاً ص ١٤٦ احذروا رحمكم الله قول من يقول : أن إيمانه كإيمان جبريل وميكائيل ومن يقول : أنا مؤمن عند الله ، وأنا مؤمن مستكمل الإيمان ، هذا كله مذهب أهل الأرجاء .

وقال سفيان الثوري : ( خالفنا المرجئة في ثلاث ) نحن نقول الإيمان قول وعمل ، وهم يقولون : قول بلا عمل ، ونحن نقول : يزيد وينقص وهم يقولون : لا يزيد ولا ينقص ،<sup>(٣)</sup> نقول : نحن ونحن مؤمنون بالاقرار وهم يقولون : نحن مؤمنون عند الله )

هذا عرض لما ذكره مؤرخو الفرق من آراء المرجئة وتلخص لنا منه أن المرجئة قالت :

١- أن العمل ليس ركناً في الإيمان .

٢- أن الإيمان لا يزيد ولا ينقص ، ولا يتفاضل أهله فيه ، إلا ما ذكرنا من خلاف فرقتي النجارية ، وأصحاب محمد بن شبيب في هذا الأصل والذي بناءً عليه أخرجناهم من جملة المرجئة الخالصة .

٣- أن مرتكب الكبيرة في الجنة ، لأنه لا يضر مع الإيمان معصية كما لا ينفع مع الكفر طاعته .

(١) الشهرستاني ، المصدر السابق ص ١٤١

(٢) الآجري ، محمد بن الحسين ، كتاب الشريعة ، بتحقيق محمد حامد الفقي ص ١٤٧ ط الأولى ، مطبعة السنة المحمدية سنة ١٣٦٩ هـ .

(٣) البغوي ، أبو محمد الحسين بن محمود ، شرح السنة ، بتحقيق شعيب الأرنؤوط — وزهير الشاويش ج ١ ص ٤١

٤ — أن الاستثناء في الايمان غير جائز .

هذه هي خلاصة مقالات المرجئة في الايمان كما ذكرها مؤرخو الفرق ومحرروا

المقيدة من العلماء .

لكننا نقول هل المرجئة أخذت هذه الأقوال مذهباً دون أن تسندها بدليل ؟ طبعاً

لا . فالمرجئة كغيرها من الفرق الاسلاميه استدلت بالوحي الالهى الذى هو مصدر

المقيدة ، وفسرته على حسب هواها .

وكل يدعى وصلاً لليلسى \* ولىلى لا تقر لهم بذاكس

١ — أما قولهم بعدم ركبة العمل في الايمان فاستدلوا عليه بمثل قوله تعالى : ( وهو

الذين آمنوا وعملوا الصالحات )<sup>(١)</sup> الآية ففرق بين الايمان والعمل ، ورأوا أن

الله تبارك وتعالى خاطب الانسان بالايمان قبل وجود الاعمال ، فقال : ( يا أيها

الذين آمنوا اذا قمتم الى الصلاة فاغسلوا وجوهكم وأيديكم الى المرافق )<sup>(٢)</sup> ( يا أيها

الذين آمنوا اذا نودى للصلاة من يوم الجمعة )<sup>(٣)</sup>

وقالوا : لو أن رجلاً آمن بالله ورسوله ضحوة ، ومات قبل أن يجب عليه شئ

من الاعمال مات مؤمناً ، وكان من أهل الجنة ، فدل على أن الأعمال

ليست من الايمان<sup>(٤)</sup>

هذه هي أدلة المرجئة على قولهم بعدم ركبة السمل ، وعدم اعتباره في مجال

الايمان .

٢ — أما دعواهم عدم زيادة الايمان ونقصه فقد استدلوا لذلك بأن الايمان شئ واحد

لا تعدد فيه ، فلا يتعدد الى اثنين أو ثلاثة فانه اذا كان ذا عدد أمكن

ذهاب بعضه ، وقضاء بعضه قبل لا يكون الا شيئاً واحداً<sup>(٥)</sup> ، ولذلك لا يتبعض

ولا يتفاضل أهله فيه .

(٢) سورة المائدة آية ٦

(١) سورة البقرة : آية ٢٥

(٤) أنظر كتاب الايمان لابن تيمية ص ١٦٢

(٣) سورة الجمعة : آية ٩

(٥) أنظر كتاب لوايع الانوار البهية للسفارنى ج ١ ص ٤٢٤

٣- وأما قولهم بأن المعاصي غير ضارعة الايمان ، وأن المعاصي مصيره الى الجنة قطعا وأبديا ، فقد استدلوا عليه بظاهر حديث ( من قال لا اله الا الله دخل الجنة ) فهذا الحديث هو مناط استدلالهم على هذه الدعوى ، وهه يتشبثون لاسناد رأيهم هذا <sup>(١)</sup> .

٤- أما قولهم بعدم جواز الاستثناء في الايمان ، فهم يقولون : ان الايمان لا يكون الا عن جزم لا يحتمره الشك ، ولا الشبهة ، والاستثناء دليل على أن المستثنى شك في ايمانه ، والشاك في ايمانه لم يعد مؤمنا فلا بد من الجزم في الايمان تلك هي مقالات المرجئة في الايمان ، وهذه هي أدلتهم ، وسنرى موقف السلف منهم ومن مذاهبيهم وأدلتهم فيما بعد ان شاء الله .

---

(١) أنظر الرفع والتكميل للكنوز أبو الحسنات محمد عبد الحى الهندي بتحقيق عبد الفتاح أبو غنم ص ١٥٣ ط مطبعة الأصيل بدون تاريخ .

( الفصل الثالث )

” أبو حنيفة والارجاء ”

عرفنا فيما تقدم المرجئة وما ذهبوا اليه في الايمان ، وفي هذا الفصل نتاقش مسألة خطيرة ، برزت على مسرح البحث والمناقشة بين العلماء ، بين مؤيد ومعارض ، وهذه المسألة هي ما ذكر من اتهام أبي حنيفة بالارجاء ، وأن مذهبه في الايمان هو عين مذهبهم ، وأبو حنيفة — رحمه الله — أحد الأئمة الأربعة صاحب اتباع كثيرين ، يتشبثون بمذهبه ، وينتصرون له ، وكما أنه قدوة لهم ، فهو قدوة لنا أيضا ، وله مكانته في قلوب المسلمين جميعا ، لأنه امام عظيم ، وخدم الدين باخلاص ، ومثل جهدا جبارا — كغيره من الأئمة الأعلام — في سبيل ابـرار تشريعاته العملية والمقدية ، والذي عن حياضها ، وايصالها اليها نقية صافية من شوائب البدع والخرافات التي حاول مروجوها ادخالها في الدين ، وازافة ما ليس منه اليه ، لذلك كان لزاما علينا أن ندفع عنه كل تهمة توجه اليه ، مادامت ليس لها أساس من الصحة ، آخذين بعين الاعتبار بشرته ، وأنه كغيره من العلماء ، عرضة للخطأ ، والمصمة انما هي لرسول الله صلى الله عليه وسلم ، لأنسبه لا ينطق عن الهوى . ان هو الا وحى يوحى ، وأبو حنيفة رضى الله عنه ، يسره أن يصح خطؤه اذا أخطأ ، وفق ما هو موجود في كتاب الله وسنة رسوله اللذين قال فيهما رسول الله صلى الله عليه وسلم : ( تركتكم على المحجة البيضاء ، ليلها كنهارها ) وقال عليه السلام : ( تركت فيكم ما ان تمسكتم به لن تضلوا ، كتاب الله ، وسنتي ) اذ أنه — رحمه الله — امام ملتزم بهما ويدعو الى ذلك .

وأبو حنيفة — رضى الله عنه — سلفى المقيدة ولا ريب ، الا أن هناك مسألة عقديه تمرض للنقد فيها من جانب أئمة السلف ، وعلمائهم ، وهي قوله في الايمان ، الذى لأجله رمى بالارجاء .

### رأى أبى حنيفة فى حقيقة الايمان :

وقبل أن أذكر وجهة نظر الناقدين له يحسن لى أن أبين رأى الامام أبى حنيفة فى الايمان أولا . فأقول والله التوفيق :

ان أبى حنيفة - رضى الله عنه - قد اشتهر عنه قوله بأن الايمان عبارة عن امرين لا ثالث لهما ، تصديق بالقلب ، واقرار باللسان .

قال رحمه الله فى الوصية <sup>(١)</sup> : ( الايمان اقرار باللسان ، وتصديق بالجنان ، والاقرار لا يكون وحده ايمانا ، لأنه لو كان ايمانا لكان المنافقون كلهم مؤمنين ، وكذلك المعرفة وحدها لا تكون ايمانا ، لأنها لو كانت ايمانا لكان أهل الكتاب كلهم مؤمنين - قال تعالى فى حق المنافقين ( والله يشهد ان المنافقين لكاذبون ) <sup>(٢)</sup> وقال تعالى فى حق أهل الكتاب ( الذين آتيناهم الكتاب يعرفونه كما يعرفون أبناءهم ) <sup>(٣)</sup> .

قال شارح الفقه الأكبر بعد سؤقه لما تقدم ضمن شرحه : ( والمعنى أن مجرد معرفة أهل الكتاب بالله ورسوله لا ينفعهم <sup>(٤)</sup> ) . حيث ما أقروا بنبوّة محمد صلى الله عليه وسلم وعلى آله وصحبه وسلم ، ورسالة اليهم وإلى الخلق كافة ، فانهم كانوا يزعمون أن الله صلى الله تعالى عليه وعلى آله وسلم مبعوث إلى العرب خاصة ، فاقرارهم بهذا الطريق لا يكون خالصا ، ثم التصديق ركن حسن لعينه ، لا يحتمل السقوط فى حال من الأحوال بخلاف الاقرار فانه شرط أو شطر ، وركن حسن لغيره ، ولهذا يسقط فى حال الاكراه

---

(١) وصية الامام أبى حنيفة ع ١ مخطوطة بمكتبة أسعد أفندى ، ضمن المكتبة السلیمانيه باستانبول ، رقم ١٢٩٦ . وأنظر الفقه الأكبر مع شرحه لعلى القارى ع ٨٥ ط مطبعة الحلبي بمصر سنة ١٣٧٥ هـ .

(٢) سورة المنافقون آية ١ (٣) سورة الانعام : آية ٢٠  
(٤) هناك فارق بين التصور الاسلامي للألوهية ، وبين تصور أهل الكتاب للألوهية ، الذى ينطوى على الشرك أحيانا ، وعلى التجسد ، ومثابثة المخلوقات أحيانا أخرى ، ثم القول بأن محمدا صلى الله عليه وسلم مبعوث إلى العرب خاصة ، هو رأى قلة من منصفينهم ، مع أنه رأى باطل أيضا .

وحصول المذر ، وهذا لأن اللسان ترجمان الجنان ، فيكون دليل التصديق وجودا وعدما ، فاذا بدله بغيره في وقت يكون ممكنا من اظهره كان كافرا ، وأما اذا زال تمكن الاظهار بالاكراه ، لم يصر كافرا ، لأن سبب الخوف على نفسه دليل ظاهر ، على بقاء التصديق في قلبه ، وأن الحامل على هذا التبديل ، حاجته التي دفع المهلكة عن نفسه ، لا تبديل الاعتقاد في حقه ، كما أشار إليه قوله تعالى : ( من كفر بالله من بعد إيمانه إلا من أكره وقلبه مطمئن بالإيمان ) ولكن من شرع بالكفر صدرا ، فعليه غضب من الله ولهم عذاب عظيم <sup>(١)</sup> فاما تبديله في وقت تمكنه ، فانه دليل على تبديل اعتقاده ، فكان ركن الإيمان وجودا وعدما <sup>(٢)</sup> فاذا أبو حنيفة رحمه الله يجعل الإيمان مركبا من جزئين ، أحدهما أصلي ثابت ، لا يحتمل السقوط أبدا ، وهو التصديق ، وثانيهما : يمكن سقوطه ، والتجاوز عنه ، لوجود ملابسات تمنع من الوفاء به ، وهو الاقرار .

ويزيدنا ايضاحا وتأكيدا لما تقدم ، ما ذكره رحمه الله — في كتاب العالم والمتعلم ، حيث قال : ( والناس في التصديق على ( ثلاثة ) منازل <sup>(٣)</sup> .  
فمنهم من يصدق بالله وما جاء به بقلبه ولسانه .

ومنهم من يصدق بلسانه ، ويكذب بقلبه ، ومنهم من يصدق بقلبه ، ويكذب بلسانه <sup>(٤)</sup> .  
فهذه ثلاث مراتب للناس في مسألة التصديق ، ذكرها وأصدر حكمه على كل طائفة منها بعد ذلك فقال : ( من صدق بالله ، وما جاء من عند الله بقلبه ولسانه ، فهو عند الله وعند الناس مؤمن ، ومن صدق بلسانه وكذب بقلبه كان عند الله كافرا وعند الناس مؤمنا ، لأن الناس لا يعلمون ما في قلبه ، وعليهم أن يسموه مؤمنا بما ظهر لهم

(١) سورة النحل : آية ١٠٦

(٢) ملاعلى بن سلطان القارى ، شرح الفقه الأكبر ص ٨٥ ، ٨٦ ط مطبعة الحلبي بمصر سنة ١٣٢٥هـ .

(٣) هكذا في الأصل المطبوع ، والظاهر أنها ثلاث منازل .

(٤) أبو حنيفة ، العالم والمتعلم ، تحقيق محمد رواس ، وعبد الوهاب الندوى / ص ٥٢ ط الأولى بمطبعة البلاغة بحلب سنة ١٣٩٢هـ .

من الاقرار بهذه الشهادة ، وليس لهم أن يتكلفوا علم ما فى القلوب ، ومنهم من يكون عند الله مؤمنا ، وعند الناس كافرا ، وذلك بأن الرجل يكون مؤمنا بالله ، وما جاء من عنده ، ويظهر الكفر بلسانه فى حال التقية ، أى فى حالة الاكراه ، فيسميه من لا يعرف أنه يتقى كافرا ، وهو عند الله مؤمن .<sup>(١)</sup>

ومن مجموع ما تقدم ذكره من النصوص يتبين لنا أن مذهب أبى حنيفة فى الايمان أنه عبارة عن أمرين : اقرار ، وتصديق ، كما صرح هو بذلك ، فيما قدمنا ، وكما ذكر عنه أصحابه فى كتبهم . الا أن التصديق عنده ، له مكانة ليست للاقرار ، اذ التصديق أرسخ ، لا يمكن زواله بحال ، فلا يزول الا بالكفر . أما الركن الآخر فيمكن سقوطه وزواله ، مع بقاء الانسان مؤمنا بذلك التصديق القلبي ، وكما فى حالة المفسذ والاكراه على اظهار ضده ، فيمثل تقية من عدوا ونحوه ، وقد استدل على ما ذهب اليه من أن الايمان عبارة عن التصديق والاقرار بما يأتى :-

أما على أنه تصديق فاستدل بحمين أدلة الأشاعرة على ذلك من الآيات التى أضافت الايمان الى القلب من مثل قوله تعالى ( أولئك كتب فى قلوبهم الايمان ) وقوله سبحانه : ( ولما يدخل الايمان فى قلوبكم )<sup>(٢)</sup> وغيرها ما سنذكره عند بيان مذهبهم ان شاء الله .

أما جمل الاقرار فكنا آخر فى الايمان فاستدل له بدليل عقلى وهو أن اللسان ترجمان الجنان ، فيكون دليل التصديق وجودا وعدما ، بمعنى أن التصديق أمر خفى يوجد فى قرارة قلب المؤمن ، ولا يمكننا اكتشاف وجوده ، والاطلاع عليه الا اذا وجد الاقرار اللسانى ، الذى يدلنا على وجوده ، كما أن عدم وجود الاقرار اللسانى يدل بدوره على انتفاء التصديق ، وعدم وجوده فى القلب . فهما ركنان متلازمان فى الوجود . هذا ما ذهب اليه أبو حنيفة نفسه .

(١) المصدر السابق (٢) سورة المجادلة آية ٢٢

(٣) سورة الحجرات : آية ١٤

أما أصحابه :

فقد ذهب جماعة منهم أبو منصور الماتريدي إلى أن الإيمان هو التصديق فقط ، وأن  
الاقرار إنما هو شرط لاجراء الأحكام الدينية عليه ، وليس هو داخلا في الإيمان ،  
كما ذكر ذلك عنه أبو المعين النسفي في بحر الكلام <sup>(١)</sup> .

وقد وجدت في رسالة في العقائد على مذهبه ما يوافق أبا حنيفة فيما ذهب إليه من  
ركية الاقرار <sup>(٢)</sup> .

وقد ذكر شراح الفقه الأكبر أيضا أن جمهورا من المحققين ذهبوا إلى أن الإيمان  
هو التصديق بالقلب ، وإنما الاقرار شرط لاجراء الأحكام في الدنيا ، لما كان  
تصديق القلب أمرا باطنا ، لا بد له من علامة ، فمن صدق بقلبه ، ولم يقر بلسانه فهو  
مؤمن عند الله تعالى ، وإن لم يكن مؤمنا في أحكام الدنيا ، ومن أقر بلسانه ، ولم  
يصدق بقلبه كالضائق فهو بالعكس <sup>(٣)</sup> .

كما ذكر ذلك الشيخ كمال الدين محمد بن محمد القدسي في كتابه ( المسامرة بشرح  
المسامرة ) وعزا إلى أبي البركات عبد الله بن محمد بن محمود النسفي من الاحتطاف  
كما ذكر أن هذا القول هو بيمينه المختار عند الأشاعرة <sup>(٤)</sup> .

فإذا يوجد من أصحاب أبي حنيفة من خالفه في ركية الاقرار واختار رأى  
الأشاعرة من أن التصديق كاف في الإيمان ، وإنما الاقرار شرط لاجراء أحكام  
الدنيا عليه ، من الصلاة خلفه وعليه ودقنه في مقابر المسلمين ، وعصمة الدم والمال ،  
ونكاح المسلمة ونحو ذلك من الأحكام .

(١) أنظر بحر الكلام لأبي المعين النسفي ج ٢٠ ، مخطوط بمكتبة على باشا ضمن

المكتبة السليمانية باستانبول رقم / ١٥٧١

(٢) رساله في العقائد على مذهب أبي منصور الماتريدي ، مجهولة المؤلف ص ٥ ،

مخطوطه بمكتبة " لاله لي " ضمن المكتبة السليمانية باستانبول رقم / ٢٢٤٠ .

(٣) أنظر شرح الفقه الأكبر لمولى القارى ص ٨٦ — ٨٧ ط مطبعة الحلبي بمصر

سنة ١٣٧٥ هـ .

(٤) المسامرة بشرح المسامرة ص ٣٣٣ — ٣٣٤ ط مطبعة الصمادة بمصر — بدون تاريخ



أما أبو حنيفة فهو — كما تقدم — قد أخذ الأمرين جميعا — أعنى التصديق والاقرار وجعلهما ركنى الايمان .

### والفرق بين الرايين :

أن أبا حنيفة ومن ذهب مذهبه يرون أن الاقرار ركن أصلى فى الايمان اذا كان الانسان قادرا على الوفاء به فلا عذر ، ولا اعتبار لتصديقه أبدا اذا لم يقربلسانسه ، وانما يعتبر تصديقه القلبى كافيا اذا لم يستطع الاقرار لعذر كما تقدم بيانه .  
أما الراى الآخر الذى قال به بعض أصحابه من أن الاقرار شرط لا شرط ، فانسه يعتبر التصديق كافيا فى اعتبار الايمان عند الله تعالى ، اذا أخل المؤمن بشرط الاقرار ، وانما الاقرار يعتبر بيانا ودليلا على ما وقو قلبه من ايمان ، يحملنا ، بل ويحتم علينا معاملته كما يعامل بقية المسلمين ، فيجب الاتيان بالاقرار لهذا الغرض فحسب .

### أما العمل :

فلم يجعله أبو حنيفة من أركان الايمان ، وجعله مغايرا له ، كما قال يرحمه الله — فى الوصيه : ( والايمان غير العمل ، والعمل غير الايمان . بدليل أن كثيرا من الأوقات يرتفع العمل من المؤمن ، ولا يصح أن يقال ارتفع الايمان عنه ، فان الحاض والنفسا — يرفع الله تعالى عنهما الصلاة والصوم ، ولا يصح أن يقال : يرفع عنهما الايمان ولو أمرهما بشرك الايمان ، وقد قال عليه السلام : ( دعى الصوم فى أيام أقرائك ثم أقضيه ) ولا يصح أن يقال : دعى الايمان ثم أقضيه ، ويجوز أن يقال : ليس على الفقير الزكاة . ولا يجوز أن يقال : ليس على الفقير الايمان )<sup>(١)</sup> .

كما أستدل — رحمه الله — على المغايرة بين الايمان والعمل ، بالآيات التسي

(٢)

تمطف العمل على الايمان ، من مثل قوله تعالى : ( الذين آمنوا وعملوا الصالحات )

---

(١) وصية الامام أبى حنيفة ص ٢ مخطوطة بمكتبة أسعد أفندى ضمن المكتبة السليمانية

بإستانبول رقم / ١٢٩٦ .

(٢) سورة الرعد : آية ٢٩

(١) ونحوها ما استدل به من قال بالمفايزة بين الأمرين .

والاسلام عنده : هو الأعمال التي هي غير الايمان ، لكنه ، وان جمل الاسلام غير الايمان في المعنى ، الا أنه جمل بينهما تلازما قويا ، بحيث لا يمكن وجود أحدهما دون وجود الآخر ، وفي ذلك يقول : ( والاسلام هو التسليم والانقياد لأوامر الله تعالى ، وفي طريق اللغة فرق بين الايمان والاسلام ، ولكن لا يكون ايمان بلا اسلام ، ولا اسلام بلا ايمان ، فهما كالظهر مع البطن ، والدين اسم واقع على الايمان والاسلام والشرائع كلها ) (٢)

فهو رحمه الله — وان فرق بين الايمان والاسلام ، وجمل هذا غير ذاك — من الناحية اللغوية ، وكذلك الحقيقة الشرعية .

— كما يدل على ذلك حديث جبريل المشهور — الا أنه جمل بينهما تلازما في الوجود ، اذ لا يمكن أن يوجد ايمان صحيح الا وصيه اسلام ، كنتيجة حتمية ، كما أن الاسلام المعتبر لابد له من ايمان يصححه ، وهذا الرأي — كما عرفنا — هو الرأي الثالث من آراء — السلف في هذه المسألة ، وهو الذي اختاره شيخ الاسلام ابن تيمية — رحمه الله — لاجتماع الأدلة عليه ، كما بينا ذلك في موضعه .

رأى أبي حنيفة في زيادة الايمان ونقصه :

أما عن رأيه رحمه الله — في زيادة الايمان ونقصه ، فقد أجمعت المصادر التي تحكى رأيه في هذه المسألة على أنه قد ذهب الى أن الايمان لا يزيد ولا ينقص ، وقد صرح هو بذلك فيما وصلنا من كتبه ، وفيما يلي نورد بعض النصوص من كتبه لايضاح مذهبه هذا .  
فقد قال — رحمه الله — في كتاب الوصية : ( والايان لا يزيد ولا ينقص ، لأنه

---

(١) انظر كتاب العالم والمعلم ، بتحقيق محمد رواس ، وعبد الوهاب الندوي ص ٤٩ ط  
مطبعة البلاغة بحلب سنة ١٣٩٢ هـ .

(٢) الفقه الاكبر مع شرحه لمعلی القاری ص ٨٩ — ٩٠ ط مطبعة الحلبي بمصر سنة ١٣٧٥ هـ .

لا يتصور نقصانه الا بزيادة الكفر ، ولا يتصور زيادته الا بنقصان الكفر ، وكيف يجوز أن يكون الشخص الواحد فى حالة واحدة مؤمنا وكافرا ، والمؤمن مؤمن حقا ، والكافر كافر حقا ، وليس فى الايمان شك ، كما أنه ليس فى الكفر شك .<sup>(١)</sup>

ومن النسخ المتقدم نرى أن أبا حنيفة استدل على عدم زيادة الايمان ونقصانه ، ببيان زيادة الايمان لا يتصور الا بنقصان الكفر ، ونقصانه لا يتصور الا بزيادة الكفر ، واجتماعهما فى ذات واحد فى حالة واحد محال ، وهذا لأن الكفر ضد الايمان ، وهو تكذيب وجود ، فالإنسان إما مؤمن ، أو كافر .

ويقول — رحمه الله — فى الفقه الأكبر : ( ٠٠ ) وايمان أهل السماء والأرض لا يزيد ولا ينقص ، والمؤمنون مستوون فى الايمان والتوحيد ، متفاضلون فى الاعمال<sup>(٢)</sup>

ويقول — رحمه الله — عن ايمان الملائكة : ( وقد علمت أنهم كانوا اطوع منا ، وقد حدثك أن الايمان غير العمل ، فايما نأثما مثل ايمانهم ، لأننا صدقنا من وحدانية الله وربوبيته ، وقدرته ، وما جاء من عنده ، بمثل ما أقرت به الملائكة ، وصدقنا بـ الأنبياء والرسل ، فمن ها هنا زعمنا أن ايماننا مثل ايمان الملائكة ، لأننا آمننا بكل شئ آمنتم به الملائكة ، مما عاينته الملائكة من عجائب آيات الله ، ولم نعانى نحن )<sup>(٣)</sup>

فما تقدم يتجلى لنا مذهب أبى حنيفة القائل بأن الايمان الذى هو التصديق لا يزيد ولا ينقص ، والكل متساوون فيه ، غير أن التفاضل بين الناس والملائكة والأنبياء حاصل من جهة الأعمال ، وتقدم لنا بيان دليله ، الذى هو من الغموض بمكانه .  
وما أن هذا المذهب غير ملائم لما ورد فى النصوص من تصريح بزيادة الايمان ونقصه ، وما هو معروف فى العقل وسليم المنطق من أن الناس لا يمكن أن يتساووا مع انبيائهم فى

( ١ ) وصية أبى حنيفة ص ١ مخطوطه بمكتبة أسعد أفندى ضمن المكتبة السليمانية —  
بأستانبول رقم / ١٢٩٦

( ٢ ) الفقه الأكبر مع شرح على القارى له ص ٨٧

( ٣ ) العالم والمتعلم لأبى حنيفة ص ٥٨

الايان سواء كان تصديقا فحسب على رأى أبى حنيفة ، أو تصديقا وهلا كما يراه  
السلف ، كما أنهم لا يمكن أن يكونوا فى الايمان مع الملائكة الذين ( لا يمضون اللسه  
ما أمرهم ويفعلون ما يؤمرون ) سواء ، بل لا يمكن أن يتصور استواء ايمان العالم  
والجاهل . ( قل هل يستوى الذين يعلمون والذين لا يعلمون ) فقد حاول —  
أصحابه ، ومؤيدوه ترجيه رأيه على نط لا يتعارض فى نظرهم مع النصص المعارضة  
له ، ومع العقل والضطق .

ومن ذلك ما قاله شارح الفقه الأكبر : من أن مراد أبى حنيفة لا يزيد ولا ينقص  
أى من جهة المؤمن به نفسه ، لأن التصديق اذا لم يكن على وجه التحقيق يكون  
فى مرتبة الظن والتوهم ، والظن غير مفيد فى مقام الاعتقاد ، قال تعالى : ( ان الظن  
لا يغنى من الحق شيئا ) <sup>(١)</sup> فالتحقيق أن الايمان — كما قال الامام الرازى — لا يقبل  
الزيادة والنقصان من حيثة أصل التصديق ، لان جهة اليقين ، فان مراتب أهلها  
مختلفة فى كمال الدين ، كما أشار اليه سبحانه بقوله : ( واذا قال ابراهيم رب ارنس  
كيف تحى الموتى قال أولم تؤمن ؟ قال بلى ولكن ليطمئن قلبى ) <sup>(٢)</sup> فان مرتبة  
عين اليقين ، فوق مرتبة علم اليقين ، وكذا ورد ( ليس الخبر كالمعاينة ) وان قال  
بعضهم : لو كشف الغطاء ما ازددت الا يقينا ، يبنى أصل اليقين ، لمطابقة  
علم اليقين فى ذلك الحين ، وهو لا ينافى زيادة اليقين عند الرؤيه ، كما هو  
مشاهد لمن له علم بالكعبة فى الشيبه ، ثم حصل له المشاهدة فى عالم الحضره ،  
وعلى هذا فالمراد بالزيادة والنقصان القوة والضمف ، فان التصديق بطلوع الشمس . أقوى

---

(١) سورة النجم آيه ٢٨

(٢) سورة البقره ، آيه ٢٦٠

من التصديق بحدوث المعالم ، وإن كانا متساويين في أصل تصديق المؤمن به ، ونحن  
نعلم قطعا أن إيمان آحاد الأمة ، ليس كإيمان النبي صلى الله عليه وسلم ، ولا  
كإيمان أبي بكر الصديق ، رضي الله عنه ، باعتبار هذا التحقيق وهذا معنى  
ما ورد : ( لو وزن إيمان أبي بكر الصديق رضي الله عنه بإيمان جميع المؤمنين لرجح  
إيمانه ، يعنى لرجحان إيقانه ، ووقار جثائه وثبات اتقانه ، وتحقيق عرفانه ، لاسن  
جهة ثمرات الإيمان ، من زيادات الاحسان ، لتفاوت أفراد الانسان من أهل الإيمان  
في كثرة الطاعات وقلة المصيان ، وعكسه في مرتبة النقصان مع بقاء أصل وصف  
(١)  
الإيمان في حق كل منهما بنعت الإيقان ، فالخلاف لفظي بين أرباب المرفان )  
أنتهى كلام الشارح .

ونخلص توجيهه للكلام أبي حنيفة في أن المراد بالإيمان الذي لا يزيد ولا ينقص هو  
أقصى درجات اليقين ، الذي ليس بمدة ، الا الشك ، فهو الذي يتساوى فيه الناس  
وهو الذي لا يزيد ولا ينقص ، أو أن المراد لا يزيد ولا ينقص باعتبار الشيء المؤمن به  
وقد أجابوا عن الآيات المصرحة بالزيادة مثل قوله تعالى : ( وإذا تلئت عليهم  
آياته زادتهم ایمانا ) أن معناها زادتهم إيقانا ، لأن اليقين درجات ، أو أن ذلك  
مؤول بأن المراد زيادة الإيمان بزيادة نزول المؤمن به أي القرآن .  
(٢)

كما ذكر شارح وصية أبي حنيفة أن ذلك إنما هو في حق الصحابة رضي الله  
عنهم ، لأن القرآن كان ينزل في كل وقت فيؤمنون به ، فيكون زيادة على الأول ، وأما  
في حقنا فلا لانقطاع الوحي .  
(٣)

وقد ذهب بعضهم في الجمع بين رأى أبي حنيفة هذا وبين الآيات المصرحة بزيادة

(١) على القارى شرح الفقه الأكبر ص ٨٧ ط مطبعة الحلبي سنة ١٣٧٥هـ / ١٩٥٥م

(٢) نفس المصدر .

(٣) الجوهرة المنيفة شرح وصية أبي حنيفة ، لحسين السكندري ص ٥ مخطوطه بدار الكتب  
المصرية تحت رقم / ٢٨٨ .

الايان الى القول بأن الزيادة محمولة على الزيادة في ثمرات الايمان بالاعمال الصالحة فتكون الزيادة في كمال الايمان لا في أصله<sup>(١)</sup> ولا يخفى أن هذا الرأي الأخير لا يتفق مع رأى أبى حنيفة الذى يجعل العمل مقيرا للايمان ، وثمرته الشئ تحل اسمه ، ولم يقل أبو حنيفة أن الأعمال ايمان . وعلى كل حال ، فهذه التأويلات ، والمحاولة للتوفيق لرأى أبى حنيفة مع ما خالفه من صريح النصوص القرآنية ، والحديثية التى تنطق صراحة وبدون أدنى شبهة بالزيادة في الايمان فيها تكلف وعنت ، لا ينبغي للعلماء أن يطرقوه ، وهم يعلمون عدم ملائحته ، من أجل تبرير خطأ أحد الأئمة وقد عرف عنه الالتزام بالنص والحث على الالتزام به ، وأتباع تعاليمه ، والضرب برأيه عرض — الحائط اذا خالفه .

#### رأيه في مرتكب الكبيرة :

أما عن مرتكب الكبيرة فمذهب أبى حنيفة فيه ، هو عين مذهب السلف ، إذ جملة تحت المشيئة بين الخوف والرجاء ، مما حدا بشارح المقيدة الطحاوية أن يعتبر الخلاف بينه وبين السلف ، فيما سبق تقريره في حقيقة الايمان خلافا لفظيا ، حيث قال : (والاختلاف الذى بين أبى حنيفة والأئمة الباقيين من أهل السنة اختلاف صوري ، فإن كون أعمال الجوارح لازمة لايمان القلب ، أو جزأ من الايمان مع الاتفاق على أن مرتكب الكبيرة لا يخرج من الايمان بل هو في مشيئة الله ، أن شاء عذبه ، وأن شاء عفا عنه ، نزاع لفظي لا يترتب عليه فساد اعتقاد . )<sup>(٢)</sup>

وهذا القدر نكتفى في بيان مذهب الامام أبى حنيفة في الايمان ، الذى نلخصه فسى النقاط التالية : —

---

(١) أنظر شرح عقائد الطحاوى لأكمل الدين البابارنى مخطوطه بمكتبه أحمد أفندي باستانبول . غير مرقمة الصفحات . وشرح المقاصد للنفقازانى ج ٢ ص ٢٦٢ .  
(٢) شرح المقيده الطحاويه ص ٣١٢ ط المكتب الاسلامى للطباعة والنشر

- ١- أن الايمان تصديق واقرار ، والعمل خارج عنه ومغاير له .
- ٢- ملازمة الاسلام للايمان مع افتراق مفهوميهما .
- ٣- أن الايمان لا يزيد ولا ينقص ، وأهله مشاؤون فيه .
- ٤- أن مرتكب الكبيرة تحت المشيئة ، ان شاء الله عذبه ، وان شاء غفر له ، منعه بقاء ايمانه . وان عذبه فانه لا يخلده في النار .

### أبو حنيفة ومذهب الارجاء :

ومعد : فقد روى جماعة من العلماء أبا حنيفة بالارجاء ، وعدوه من جملة المرجئه . ومن هؤلاء العلماء الذين وجهوا هذا الاتهام الى الامام أبي حنيفة ، شيخ الاسلام ابن تيمية في كتاب الايمان <sup>(١)</sup> ، والامام أبو الحسن الأشعري في المقالات <sup>(٢)</sup> وقد برروا موقفهم هذا من أبي حنيفة بأنه جعل الايمان تصديقا واقارا فقط ، وأخبر الممل عن الركنية فيه . وأبو الحسن الأشعري يقول بأنه جعله معرفة واقارا . فاذا كان أبو حنيفة قد أخرج الممل عن الركنية في الايمان ، ولم يجعله جزءا منه ، وقال : الايمان لا يزيد ولا ينقص ، والناس فيه سوا ، وهذا يعني ما ذهب اليه المرجئه فأبو حنيفة لهذا مرجى ، وهذا ما قاله من اتهم أبا حنيفة بالارجاء .

ولكني أقول : ان تأخير الممل عن الركنية في الايمان ، قد قال بسسه أبو حنيفة ولا ريب وهو أحد أنواع الارجاء ، وأبو حنيفة مرجى بهذا المنى ، وهو ما يسميه أصحابه ، ومن ذهب مذهبه ارجاء السنة ، أى أن السنة تدل عليه ، فلا ضهر فيه على رأيهم .

لكن الارجاء الذى عرف بالذم بين جميع الطوائف الاسلاميه هو ما تقدم تقريره من أنه اعطاء المعاصى الرجاء ، واطماعه في عفو الله ، بهجمله في حل مما يقول

---

(١) انظر كتاب الايمان لابن تيمية ص ١٦٣ ط المكتب الاسلامي للطباعة والنشر . (٢) انظر مقالات الاسلاميين للأشعري ج ١ ص ٢١٩ ، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد ط الثانية سنة ١٣٨٩ هـ .

وما يفعل ، وذلك لقول أصحابه : ( لا تضرع الايمان بمعصيه كما لا تنفع معصية الكفر طاعة ) . وأبو حنيفة وان خالف السلف بتأخير الممل عن الركبة في الايمان فانه لم يدع برأيه هذا أرباب الشهوات ، لاشباع شهواتهم ، وتحقيق رغباتهم ، باللمب بالمحظورات ، وانتهاك أستار الشريعة الاسلاميه الفراء . كما فعل المرجئة الذين رفعوا اللوم عن المعصاة وفتحوا لهم الطريق الى هلكة معاصي الله ، دون خشية من عقاب الله تعالى ، اذ أن الانسان في حل مما يفعل ، فلا تثريب عليه أبدا اذا هو انصف بالإيمان ، الذي هو عبارة عن التصديق عندهم فحسب . وأبو حنيفة ، حاشاء ، أن يقول بهذا القول ، أو يفت ذلك الموقف . فلا يجوز لنا أن نصفه بالارجاء المطلق ، لأن الارجاء الذي يقادير الى الذهن ، هو ذلك القول السفسى لا يقول به مسلم أبدا .

والإضافة الى ذلك ، فان أبا حنيفة قال بخلاف ما قال به السلف حيث جملوا الممل ركنا في الايمان ، أما أبو حنيفة فأخره عن الركبة ، لكنه لم يهمله كـمـسـا أهمله المرجئة ، فنحن نعلم جميعا أنه — رحمه الله — امام جليل برع وبرز نفسه مجال تقرير التشريعات العملية ، ومذهبه في الفقه الاسلامي يعتبر أوسع المذاهب فقد أفنى عمره في سبيل بيان الواجب والمحرم ، والمستحب والمباح ، وفي هذا المجال يقول الشهرستاني مدافعا عن أبي حنيفة : ( ... كان يقال لأبي حنيفة وأصحابه مرجئة السنة ، وعده كثير من أصحاب المقالات من جملة المرجئة ولمل السبب فيه أنه لما كان يقول : الايمان هو التصديق بالقلب وهو لا يزيد ولا ينقص ، وظنوا أنه يؤخر الممل عن الايمان والرجل مع تخريجه في الممل ، كيف يفتي بترك الممل ) .<sup>(١)</sup> فأطلاق اسم المرجئة عليه بالاطلاق غير لائق — اذ أن قوله : يختلف عن قول المرجئة ومنهجهم مفاير لمنهجهم الاباحي ، كما أسلفنا بيان ذلك .

(١) الشهرستاني — محمد بن عبد الكريم ، الملل والنحل ، تحقيق محمد سيد كيلاني ج ١ ص ١٤١ ط مطبعة مصطفى الحلبي بمصر سنة ١٣٨٧ هـ .



وأما قوله بأن الايمان لا يزيد ولا ينقص فهذا مخالف لما عليه السلف أيضا من زيادة  
 الايمان ونقصه ، وما ذكر من تلويحات لهذا القول فيها تكلف لا يطاق ، فلا يسمنا  
 الا أن نقول : رحم الله أبا حنيفة وغفر له ، فقد قال هنا بما يخالف كتاب الله  
 وسنة رسوله مع جزمنا بأن ذلك كان من غير قصد منه للمخالفة ، بل اجتهد ، فسمى  
 فهم مدلولات النصوص أداء الى هذا ، ومعلوم من منهجه — رحمه الله —  
 كما علمنا من منهج أمثاله من الأئمة ، أنه لا يتعصب لرأيه في حال اكتشاف خطئه ،  
 فالجميع كما قال الامام مالك — رحمه الله — : ( ما لنا الا راد ونردود عليه  
 الا صاحب هذا القبر ) مشيرا الى رسول الله صلى الله عليه وسلم .

على أن هناك خبرا ذكر شارح العقيدة الطحاوية فيه ما يدل على رجوع أبي حنيفة  
 عن رأيه في الايمان الى رأى السلف — رحمهم الله — حيث قال : ( وقد حكى الطحاوي  
 حكاية عن أبي حنيفة مع حماد بن زيد ، وأن حماد بن زيد لما روى له حديث : أي —  
 الاسلام أفضل . . . الخ . قال له : الا تراه يقول : أي الاسلام أفضل ، قال :  
 الايمان ، ثم جمل الهجرة والجهاد من الايمان ؟ فسكت أبو حنيفة ، فقال بمض  
 أصحابه الاتجيبه يا أبا حنيفة ؟ قال : بم أجيبه وهو يحدثني عن رسول الله صلى  
 الله عليه وسلم ) (١)

---

(١) شرح العقيدة الطحاوية تحقيق محمد ناصر الدين الالباني ص ٣٣٣ ط المكتب  
 الاسلامي بدمشق .

( الفصل الرابع )

" الجهمية "

أصحاب جهم بن صفوان الترمذى ، ومذهبيهم فى الايمان : أنه مجرد المعرفة بأن الله هو الرب الخالق لكل شئ ، وكانوا يقولون : ان الناس متساوون فى هذه المعرفة كأسنان المشط — لا يزيد أحد فيها على الآخر ، ولا ينقص عنه ، ومن اتى بذلك المعرفة ، ثم جحد بلسانه لم يكفر بجحده ، لان المعرفة والملم لا يزولا ن بالجحد ، والايمان لا يتبعض الى عقد ، وقول وعمل ، ولا يتفاضل أهله فيسه ومن أجل رأيهم هذا فى الايمان عدهم ابو الحسن الأشعري فى كتابه " مقالات الاسلاميين " من فرق المرجسه <sup>(١)</sup> كما تقدم .

فاذا الجهمية ترى أن الايمان عبارة عن شئ واحد ، وهو المعرفة ، وأنه لا يزيد ولا ينقص ، والناس فيه سواء . ومع ملاحظتنا أن أكثر الباحثين فى الفرق ، وعقائدها تذكر أن جهما يرى أن الايمان هو المعرفة ، ولا ينوعون التمييز عن هذه المعرفة بالتصديق ، وذلك لاعتقادهم الفرق بين اللفظين وسيأتى بيان تفريقهم عند ذكر مذهب الأشاعرة .

بينما ترى جماعة أخرى من الباحثين تذكر مذهب جهم فى الايمان على أنه التصديق وذلك لانهم لا يفرقون بين التصديق والمعرفة كما فرق غيرهم ، وكلاهما يرجع الى القلب وهما شئ واحد ، ومن هؤلاء الباحثين شيخ الاسلام ابن تيميه رحمه الله حيث ذكر أن جهما قال بأن الايمان مجرد تصديق القلب وعلمه ، ولم يجعل أعمال القلوب من الايمان <sup>(٢)</sup> .

---

(١) مقالات الاسلاميين للأشعري ج ١ ص ٢١٣ - ٢١٤ . وأنظر مقالاتهم فى الملل والنحل للشهرستاني ، ج ١ ص ٨٨ ، والفرق بين الفرق للبغدادي ص ٢١١  
(٢) كتاب الايمان لابن تيميه ص ١٥٧ .

ثم يذكر في موضع آخر أنه لا فرق بين المعرفة والتصديق حيث قال : ( الفرق بين معرفة القلب وبين مجرد تصديق القلب الخالي عن الانقياد ، الذي يجعل قبول القلب ، أمر دقيق ، وأكثر العقلا ينكرونه ، وتقدير صحته ، لا يجب على أحد أن يوجب شيئين لا يتصور الفرق بينهما ، وأكثر الناس لا يتصورون الفرق بين معرفة القلب وتصديقه <sup>(١)</sup> ) ورأى ابن تيمية هذا في نظري صحيح ، ولكن الفرق بين رأى — جههم ورأى غيره ممن قال بأن الايمان هو التصديق فرق جوهرى ، لأن جهما جعله تصديقا مجردا عن الانقياد القلبى فمن عرف بقلبه بالله فهو المؤمن ، ولا يشترط أن يتبع تلك المعرفة خضوعا له وانقيادا ، فيكون قد صدقه بقول قلبه وعمل قلبه محبة وتعظيما .

أما الآخرون الذين قالوا بأن الايمان مجرد التصديق ، فانهم يقصدون تصديق القلب وانقياده بإدخال أعمال القلوب فيه بأن يؤمن بالله وملائكته وكتبه ورسله ، وصدقه فى جميع ما نزل من الوحي الالهى . فيكون الفرق بين المذهبين أن جهما جعل الايمان تصديقا مجردا عن أعمال القلب ، بينما غيره أدخل فيه أعمال القلوب . وقد تابع شيخ الاسلام فى رأيه هذا الشيخ محمد بن أحمد السفارينى الحنبلى فى كتابه <sup>(٢)</sup> لجامع الانوار البهية .

ورأى جههم فى الايمان الذى تقدم ذكره تكاد تجمع المصادر التى تذكر آراءه على أنه قد قال به ، ودعا اليه .

فالايمان اذن عند جههم لا يتناول الا الباطن ، بحيث ان الانسان اذا أتى بالمعرفة ثم جحد بلسانه لم يكفر بجحد ، فالمعرفة بالله فحسب شرط المقد ، والعلم والمعرفة لا تنزل بنطق اللسان . كما أن الايمان لا يتبعض الى قول ، وعقد وعمل ، والناس فيه سواء ، لأن المعرفة شئ واحد لا تفاضل فيه .

ولا شك أن مذهب جههم هذا من أقبح المذاهب فى مجال الايمان وأكثرها تطرفا

(١) ابن تيمية ، المصدر السابق ، ص ٣٤٠

(٢) ج ١ ص ٣٦٣ ، ط الأولى بمطبعة مجلة المنار ببصر سنة ١٣٢٤

ومذونا — وقد وقعت منه جميع الطوائف الاسلاميه موقف الرفض والانكار ، لأنه يدخل  
 فى الايمان ما علم ضرورة وهداهة خروجه منه ، ومع هذا فقد حاول تاج الدين  
 السبكي ، أن يجد مخرجا للجهم حيث قال : ( وأما جهم فتحن على قطع بأنه رجل  
 مبتدع ومع ذلك لا اعتقد أنه ينتهى الى القول بأن من عاند الله وأنبياءه ورسله ، وأظهر  
 الكفر وتعبد به يكون مؤمنا ، لكونه عرف بقلبه — فعمل الناقل عنه حمل اللفظ ما لا يطيقه ،  
 أو جازف كما جازف فى النقل عن غيره<sup>(١)</sup> ) وقد أشار بذلك الشيخ ابن حزم الذى أشرك  
 الأشعرى مع الجهم فى هذا المذهب<sup>(٢)</sup> أما هذا المذهب فلم يختص أبى حزم بذكره — من  
 الجهم ، بل اشتهر بين جميع محررى المذاهب ، لذلك من الخطأ أن نصفه بالجازفة  
 فى النقل ، وأما اشراك الأشعرى معه فيه فهذا ما لا نوافق عليه ، لأنه حين قال أولا أن  
 الايمان هو التصديق لم يقصد مجرد العلم — بل قصد بذلك علم القلب وعمله — بأن  
 يعلم ثم يتبع ذلك بالانقياد القلبي ، الذى هو عمل القلب ، مع أن الأشعرى رجع أخيرا  
 الى القول بقول السلف وأنه قول وعمل يزيد وينقص كما هو موجود فى الابانة ، .....  
 والمقالات<sup>(٣)</sup> .

ولاشك أن جهما قال قولا أثر من قول المرجئه ، وأشد خطرا منه ، إذ أنه جمل  
 مجرد العلم الذى لا أنقياد معه إيمانا ، كما جمل الكفر الذى هو ضد الايمان مجرد  
 الجهل بما كان ينبغي أن يعرف ، فهو ولاشك مرجئ ، ولكنه بالغ فى الأرجاس  
 حتى كان مذهبه يفوق مذهبهم من حيث الفساد ، وسفاهة الرأى ، والجهم  
 كما عرفنا يرى أن ايمان الناس سواء لا تفاضل بينهم فيه ، لأنهم لم يكلفوا فسي  
 الايمان الا بالمعرفة الجردة ، والمصاء قال فيهم يقول المرجئه فجملهم فى حبل  
 ما يفعلون ، وذلك بناء على رأيه فى الجبر ، وأنه لا فعل لاحد فى الحقيقة ، الا لله

(١) السبكي ، تاج الدين ، عبد الوهاب بن على بن عبد الكافي ، طبقات الشافعية ج ١ ص ٩١  
 تحقيق محمود محمد الطناحى — وعبد الفتاح محمد الحلو ، ط الأولى بمطبعة عيسى  
 الحلبي سنة ١٣٨٣ هـ .  
 (٢) ابن حزم ، الفصل فى الملل والأهواء والنحل ، ج ٣ ص ١٨٨  
 (٣) أنظر مقالات الاسلاميين للأشعرى ج ١ ص ٣٤٧ .

وحده ، وأنه هو القاعل وأن الناس إنما تتسبب أفعالهم على المجاز ، كما يقال :  
تحركت الشجرة • ودار الفلك <sup>(١)</sup> فالإنسان عنده كالريشة المعلقة في مهب الريح  
فكيف يؤخذ على أعمال لا قدرة له عليها • ولا شك أن هذا المذهب ظاهر الفساد  
قاله سبحانه وتعالى خلق الإنسان وأعطاه القدرة على أن يفعل أولا يفعل فهو بخير  
بين الفعل وتركه لا مجبور عليه ، فأعطاه ، القدره ووضع القيود ، فإذا فمــــل  
فعمل باختياره وقدرته ، وإذا ترك ترك كذلك ، فهو مؤاخذ على فعله وتركه لأنه بقدرته  
واختياره •

ثم إن الصادر التي ذكرت رأيه في الإيمان لم تذكر له دليلا عليه • ونشأة الجهم ، وكسيرة  
مخالفاته ، وسيرته الشريرة • وتثبتنا عن أنه قال أقولا يعرف أنها فاسدة ، ولكن  
هواه قاده الى تبنيها • ولا تكلف انفسنا عنا البحث عن أدلة رأى لا يقره عقل ، فضلا  
عن أن يسنده وقرره دين ، والأمة بأسرها أجمعت على قساده وتفاوته ، ومطلانــــه  
معلوم من الدين بالضرورة ، وليس جهم من يعتد برأيه ، ولولا الوفاء بالمذاهب  
في الإيمان لما تطرقت الى ذكره • وقد أدى هذا الأصل من أصول عقيدة جهم الســــي  
هجوم السلف عليه ، وسنبين عند ذكرنا لموقفهم من آراء المتكلمين ، ما ردوا بــــه  
عليه ، والزموه به من الزامات تدل على فساد مذهبه ، وخروجه على مجال العقيدة الصحيحة •

---

(١) انظر مقالات الاسلاميين للأشعري ج ٢ ص ٣٣٨

( الفصل الخامس )

الكرامية

أتباع أبي عبدالله محمد بن كرام السجستاني ، ومذهبهم في الايمان ، أنه عبارة عن أمر واحد لا تعدد فيه ، فهو اقرار باللسان فقط .

وقد ذكر هذا الرأي عن الكرامية جميع كتب الفرق تقريبا ، فقد ورد عنهم قولهم في الايمان : ( انه هو الاقرار المجرد ، وليس من شرط كونه ايمانا وجود التصديق والمعرفة ) . ويزعمون أن من اعتقد الكفر بقلبه ، وأقر بلسانه بالصانع ، والكذب والرسول ، وغير ذلك من أركان الايمان كان مؤمنا حقا باقراره ، وكان المنافقون في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم مؤمنين حقا (١)

ويقول ابو المظفر الاسفرائيني عن الكرامية : ( ٠٠٠ ومن بدعهم في باب الايمان قولهم : ان الايمان قول مجرد ، لا هذا القول الذي يقوله القائل الآن أنه لا اله الا الله ، ولكن هذا القول الذي صدر عن ذرية ، آدم في بحث الميثاق ، حين قال الله تعالى : ( وإذا أخذ ربك من بنى آدم من ظهورهم ذريتهم وأشهدهم على أنفسهم الست بربكم ، قالوا بلى ) ويقولون : ان ذلك القول قول باق أبدا لا يزول حكمه ، الا أن يرتد عنه ، فحينئذ يزول حكمه . وقالوا : ان الزنديق أو المنافق اذا قال بلسانه لا اله الا الله وفي قلبه التناق والزندقة - فهو مؤمن حقا ، وإيمانه كايمن جبريل ، وميكائيل ، وجميع الأنبياء والأولياء . (٢)

---

(١) انظر تبصرة الأدلة . لأبي المعين النسي ص ٣٣٣ ، مخطوط بمكتبة الأزهر ، تحت رقم ٤٤٠٦ ، ومجر الكلام في علم العقائد للمؤلف نفسه ص ٢٠ ، مخطوط بمكتبة علي باشا ، ضمن المكتبة السليمانية بإستانبول - كتاب الفصل في العلل والأهواء والنحل لابن حزم ج ٣ ص ١٨٨ . (٢) سورة الاعراف ، آية ١٧٢ .  
(٣) التبصير في الدين للاسفرائيني ، تحقيق محمد زاهد الكوثري ص ٦٩ ط الأولى بمطبعة الأنوار سنة ١٣٥٩ هـ - ١٩٤٠ م .

فمن النصوص السالفة الذكر عن مذهب الكرامية ، نرى أنها تعتقد ايمان السافق وغيره من كل من خالف باطنه ظاهره ، وأنهم مؤمنون حقا ، اذا شهدوا أن لا اله الا الله بالسنتهم ، حتى وان اشركوا معه غيره في عبادته ، أو فعلوا ما فعلوا من المخالفات مهما كان نوعها ، غير أن ما ذكره الاسفرائيني من أن الكرامية تقصد بالقول ، ذلك الميتاق الذي اخذه الله على ذرية آدم حين بعثهم في عالم الذر محل نظر ، لأن هذا يقتضى أن يكون جميع الناس مؤمنين مالم ينطقوا بالكفر ، والكرامية انما قالت ان من شهد بلسانه أن لا اله الا الله ظاهرا الآن هو المؤمن ، ولم تكف بالقول السابق في عالم الذر .

ونفهم ما تقدم ايضا — أن الكرامية لا تشترط للايمان موافقة الظاهر للباطن . ومن أقر بلسانه فهو في الايمان مع الأنبياء والملائكة وغيرهم على درجة واحدة ، بمعنى أن الايمان لا يزيد ولا ينقص .

الا أن شيخ الاسلام ابن تيمية رحمه الله — بين مذهب هذه الفرقة على نحو آخر فقال : ( والكرامية يقولون : السافق مؤمن ، وهو مخلص في النار ، لأنه آمن ظاهرا لا باطنا ، وانما يدخل الجنة ، من آمن ظاهرا وباطنا . . . . . والكرامية توافق المرجئة والجهمية في أن ايمان الناس كلهم سواء ، ولا يستثنون في الايمان ، بل يقولون — مؤمن حقا ، لمن أظهر الايمان ، واذا كان متافقا فهو مخلص في النار عندهم ، فانهم انما يدخل الجنة من آمن باطنا وظاهرا ، ومن حكى عنهم أنهم يقولون : السافق يدخل الجنة ، فقد كذب عليهم ، بل يقولون السافق مؤمن ، لأن الايمان هو القول الظاهر <sup>(١)</sup> ) وقد ذكر — رحمه الله — أن هذا القول ينفرد به الكرامية ، فلم يسبقهم أحد اليه .

ومن تقرير شيخ الاسلام — رحمه الله — نرى أن الكرامية انما يطلقون على السافق اسم المؤمن ويعتبرونه مؤمنا حقا باعتبار ما ظهر منه من اقرار ، غير أن الايمان الذي يدخل صاحبه الجنة يشترط فيه عندهم أن يطابق الباطن ، حتى يمتحق الجنه ،

وعليه فان المنافقين مخلدون في النار ، فهم انما يخالفون الجماعة في الاسم دون الحكم كما أن الايمان واحد في جميع الناس ، فهم وان أوجبوا المعرفة والتصديق ، لكن يقولون لا يدخل في اسم الايمان حذرا من تبعه وتمدده ، اذ أنهم يرون كراى الخواج أن الايمان لا يمكن ذهاب بعضه ، وبقاء بعضه ، مثلهم في ذلك ، مثل من اقتصر على التصديق في الايمان وأوجب العمل ، الا أنه لا يدخله في اسم الايمان . فالكرامية اذا فرقوا بين تسمية المؤمن مؤثما فيما يرجع الى أحكام الظاهر والتكليف ، وفيما يرجع الى أحكام الآخرة والجزاء ، فالمنافق عندهم مؤمن في الدنيا على الحقيقة ، مستحق للعقاب الأبدى في الآخرة . وهذا ما يستفاد من بيان شيخ الاسلام ابن تيميه — رحمه الله .

غير ان الراى الذى أستنتج موافقة ابن تيميه عليه ، هو أنهم يرون أن العصاة اذا أقروا بالسنتهم ، وتحقق شرط موافقة الباطن لذلك الاقرار فلا تشرب عليهم فيما فعلوا من المعاصي والمنكرات ، كما هو راى المرجئة الخالصة .

#### أدلة الكرامية :

وقد استدل الكرامية بظاهر حديث : ( من قال لا اله الا الله دخل الجنة )<sup>(١)</sup> وقوله عليه السلام ( أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا لا اله الا الله ) الحديث كما ذكر ابن تيميه دليلهم على شمول الايمان للمنافق ، فقال : ( قالوا : والدليل على شمول الايمان له أنه يدخل في الأحكام الدنيوية المتعلقة باسم الايمان كقوله تعالى : ( فتحرير رقبة مؤمنة )<sup>(٢)</sup> ويخاطب في الظاهر بالجمعة ، والطهارة وغير ذلك مما خوطب به الذين آمنوا<sup>(٣)</sup> .

---

(١) أنظر بحر الكلام لأبي المعين النسفي ص ٢٠ مخطوط بمكتبة على باشا ضمن  
المكتبة السلطانية باستانبول رقم ١٥٧١ .

(٢) سورة النساء آية ٩٢

(٣) ابن تيميه المصدر السابق .



وعلى كل حال ، فان التصهيرين السالفين يدخلان ابن كرام في جملة المرجئة الخالصة  
اذ هو يتفق معهم في شأن العصاة ، وانهم من اهل الجنة اذا اقرؤا بالمنتهم - الذي  
به يعتبرون مؤمنين حقيقه ، وجاءوا بالواجب عليهم ، وهو التصديق القلبي . وأن ايمان  
الناس سواء فلا زيادة في ايمان أحدهم على ايمان الآخر لأنه عبارة عن أمر واحد  
لا تيمض فيه .

أما حكمه على المنافقين ، فأنى لا أعتقد أنه يصل من الجرأة الى حد حكمه لهم  
بالجنة ، وقد قال الله فيهم : ( ان المنافقين في الدرك الأسفل من النار ) ولعل  
ما ذكره ابن تيميه من اشتراطهم موافقة الباطن للظاهر ، فيكون المنافقون مخلصين في النار  
هو الصواب .

## الفصل السادس

### الايمان عند الممتزله

#### وفيه مباحث

- المبحث الأول : حقيقة الايمان عند الممتزله
- المبحث الثاني : الصله بين الايمان والاسلام
- المبحث الثالث : زيادة الايمان ونقصه
- المبحث الرابع : حكم مرتكب الكبيره

المعتزلة فرقة من أشهر الفرق الإسلامية التي ظهرت في القرون الأولى من تاريخ الإسلام ، فقد كان ظهورهم في أيام عبد الملك بن مروان ، وهشام بن عبد الملك وكانت لهم آراء انفردوا بها عن غيرهم من الطوائف الإسلامية الأخرى ، من أشهرها القول بخلق القرآن ، الذي امتحن فيه عدد كبير من الأئمة ، وعلى رأسهم الإمام أحمد بن حنبل رضى الله تعالى عنه ، وهم جماعة عقليون ، يجدون المفضل ، ويجعلونه مهبطاً حتى على الوحي المنزل من عند الله ، فهو عندهم المرجع الأول ، والأخير ، وهم فرق كثيرة ، لها أصول تجتمع عليها ، وتفرق فيما سواها ، ومن أسماهم أصحاب العدل والتوحيد ، ويلقبون بالقديريين والمدليين ، وقد ذكر مؤرخوا الفرق أن المعتزلة كان ظهورها أول ما ظهرت من مجلس الحسن البصري ، حيث كان زعيمها واصل بن عطاء الغزال تلميذاً له ، ثم اعتزل مجلسه أخيراً بسبب رأيه في مرتكب الكبيرة ، الذي من أجله سعى هو وأصحابه معتزلة ، وهذه المسألة هي نقطة البدء في حياتهم . فقد ذكر الشهرستاني ما معناه : أن الحسن البصري كان ذات يوم جالساً في مجلسه ، فدخل عليه رجل وقال له : يا إمام الدين : لقد ظهرت في زماننا جماعة يكفرون أصحاب الكبائر ، والكبيرة عندهم كفر يخرج به عن الأمة وهم وعيدية الخوارج ، وجماعة يرمقون أصحاب الكبائر ، والكبيرة عندهم لا تضر مع الإيمان ، بل العمل على مذهبهم ليس ركناً في الإيمان ، ولا يضر مع الإيمان معصية كما لا ينفع مع الكفر طاعة ، وهم مرجئة الأمة ، فكيف تحكم لنا في ذلك اعتقاداً ، فبينما كان الحسن يفكر في الجواب ، سبقه واصل فقال : أنا أقول : أن صاحب الكبيرة ظالمون مطلقاً ، ولا كافر مطلقاً ، بل هو في منزلة بين المنزلتين ، لا مؤمن ، ولا كافر ، ثم قام واعتزل إلى أسطوانة من أسطوانات المسجد ، يقصر مذهب الجديد هذا على جماعة من أصحاب الحسن ، فقال الحسن : اعتزل عنا واصل ، فسمى هو وأصحابه معتزلة (١) انتهى بتصرف .

(١) الملل والنحل للشهرستاني بتحقيق محمد سيد كيلاني ج ١ ص ٤٨ ط مطبعة الحلبي سنة ١٣٨٧ هـ .

فمن هذه القصة يتبين لنا أن سبب تسمية هذه الفرقة بالمتزلة هو أما اعتزالهم مجلس  
الحسن ، أو اعتزالهم رأى الأمة كلها في مرتكب الكبيرة • ولا مانع من أن يكون الأمران  
جميعا هما سبب هذه التسمية • وقد ذكر أحمد بن يحيى بن المرتضى أن سبب التسمية  
بهذا الاسم هو الأول ، أى اعتزالهم مجلس الحسن •<sup>(١)</sup>

كما ذكر الرأى الآخر ، وبين أن هناك من يجعله سبب التسمية<sup>(٢)</sup> والمتزلة اثنتا  
عشرة طبقة ، كما عدها صاحب كتاب طبقات المتزلة حيث ابتدأهم بالصحابـة  
رضوان الله عليهم — وليس ذلك غريبا فكل فرقة تدعى أن رأيها هو بعينه رأى الصحابة —  
وانتهأ<sup>(٣)</sup> با صاحب القاضى عبد الجبار بن أحمد •

---

(١) ابن المرتضى ، أحمد بن يحيى ، طبقات المتزلة ، بتحقيق سوسنة ديفلد ص ٣  
ط المطبعة الكاثوليكية ببيروت سنة ١٣٨٠ هـ — ١٩٦١ م •

(٢) نفس المصدر •

(٣) نفس المصدر من ص ٩ الى ص ١١٩

## البحث الأول :

( حقيقة الايمان عند المعتزله ) :

يرى المعتزلة أن الايمان الشرعى المعتبر مركب من أجزاء ثلاثة : اعتقاد بالقلب وتصديق باللسان ، وعمل بالجوارح . وهم بهذا يوافقون السلف الذين قالوا بهذا القول . وأستدلوا له من الكتاب والسنة ، وإنما الخلاف بين الفريقين يكمن فى حكم المعصاة من المؤمنين وليس هذا موضع إيضاح الجوهر هذا الخلاف فلذلك موضع غير أننا هنا نكتفى ببيان مذهب المعتزلة على حقيقته فنقول :

ان الألفاظ المعبرة عن هذا المذهب قد اختلفت من باحث لآخر . خلافا ظاهرا ، وقبل بيان المراد من جميع ما أورده العلماء من تعريفات للايمان على مذهب هذه الفرقة أبداً بسرد بعض ما ورد من تلك الألفاظ . فهذا أبو محمد ابن حزم الأندلسى يحكى عن المعتزلة وغيرهم قولهم : ان الايمان هو المعرفة بالقلب بالسيدين ، والاقرار به باللسان والعمل بالجوارح . وأن كل طاعة وعمل خير فرضاً كان أو نافلة فهو ايمان <sup>(١)</sup> وحكى البغدادى عنهم قولهم يرجع الايمان الى جميع الفرائض مع ترك الكبائر <sup>(٢)</sup> أما ابن تيمية فحكى عنهم قولهم : ان الايمان جماع الطاعات <sup>(٣)</sup> الى غير ذلك من المصادر التى تحكى عنهم قولاً واحداً ، نأتى بعد ذلك الى أبى الحسن الأعمرى حيث ذكر عنهم أقوالاً سنة ، فقال :

واختلفت المعتزلة فى الايمان ما هو على ستة أقاويل :

(١) فقال قائلون : الايمان هو جميع الطاعات فرضها ونقلها ، وان المعاصى على ضربين ، منها ما هو صفائر ، ومنها ما هو كبائر . وان الكبائر على ضربين ، منها ما هو كفر ، ومنها ما ليس بكفر . الخ . والقائل بهذا القول هم أصحاب ابن الهذيل ، وإلى هذا القول كان يذهب أبو الهذيل .

(١) ابن حزم ، أبو محمد على بن حزم الأندلسى الظاهرى ، الفصل فى الملل والأهواء والنحل ج ٣ ص ١٨٨ .  
 (٢) البغدادى ، أبو منصور ، عبد القاهر بن طاهر التميمى ، أصول الدين ص ٢٤٩ ط الأولى مطبعة الدولة باستانبول ، سنة ١٣٤٦ هـ ، ١٩٢٨ م .  
 (٣) ابن تيمية ، كتاب الايمان ص ٢٨٠ دمشق طبع المكتب الاسلامى للطباعة والنشر بدون تاريخ .

- (٢) وقال هشام الضوطي : الايمان جميع الطاعات فرضها ونقلها ، والايمان على ضربين ، ايمان بالله ، وايمان لله ، ولا يقال انه ايمان بالله .
- (٣) وقال عباد بن سليمان : الايمان هو جميع ما أمر الله سبحانه به من الغرض وما رغب فيه من النفل ، والايمان على وجهين : ايمان بالله وهو ما كان تاركه أو تارك شيء منه كافرا كالنفس ، والتوحيد ، والايمان لله اذا تركه تارك لم يكفر .
- (٤) وقال ابراهيم النظام : الايمان اجتناب الكبائر ...
- (٥) وقال آخرون : الايمان اجتناب ما فيه الوحيد عندنا وعند الله ...
- (٦) وكان محمد بن عبد الوهاب الجبائي يزعم أن الايمان لله هو جميع ما أفترضه الله سبحانه — على عباده ، وأن النوافل ليس بايمان وأن كل خصلة من الخصال التي أفترضها الله سبحانه فهي بعض ايمان لله <sup>(١)</sup> .

وهكذا فان أغلب مؤرخي الفرق يحكى عن الممتزلة اتفاقهم على قول واحد — أما أبو الحسن الأشعري فجعل آراءهم ستة ، وبعد اتمام النظر في ذلك كله وجدت أن جميع الآراء التي ذكرها الأشعري بالاضافة الى ما تقدم ، ترجع في جملتها الى رأيين اثنين لا ثالث لهما .

والخلاف في تعدد الآراء انما يرجع الى اللفظ لا الى الحقيقة ، وهذان الرأيان هما :

- (١) أن الايمان هو جميع الطاعات فرضها ونقلها ، واجتناب الكبائر .
- (٢) أن الايمان هو جميع الطاعات الفرض منها دون النفل ، واجتناب الكبائر وقد ذكرهذين الرأيين القاضي عبد الجبار حيث قال : الايمان عند أبي علي — وأبي هاشم عبارة عن أداء الطاعات الفرائض دون النوافل ، واجتناب القبائح . وعند أبي الهذيل عبارة عن أداء الطاعات الفرائض منها والنوافل واجتناب — القبائح . قال المعلق : وهو الصحيح من المذهب الذي اختصاره

(١) انتهى باختصار ، نقلا عن مقالات الاسلاميين للأشعري بتحقيق محمد محي الدين عبد الحميد ج ١ من ص ٣٢٩ — ٣٣١

قاضي القضاء<sup>(١)</sup> . ورأى الممتزلة الذي تتفق عليه والذي يبدو واضحا من التعريفين السالفين هو جمل الطاعات المفروضة من الايمان وهذا هو يعينه مذهب الزيدية الذين يوافقونهم في هذا الباب<sup>(٢)</sup> والخلاف كما هو واضح ينحصر بينهم في التوافل هل هي داخلية في الايمان أو لا . وحينما يعبرون بالطاعات فانهم يقصدون الطاعات التي تصدر عن القلب ، فطاعته اعتقاده ، وتصديقه ، وعن اللسان وطاعته قوله الخير وتمبيره عما في قلبه ، والعمل ببقية الجوارح سواء كان ذلك مفروضا أو نافله ، وقد ذكر — أحمد بن يحيى بن المرتضى في كتابه طبقات المعزلة اجماعهم على هذا المعنى — حيث قال : ( أجمعت الممتزلة على أن الايمان قول ومعرفة وعمل )<sup>(٣)</sup> أما قولهم ( وأجتناب القبحات ) ففي نظري أن ذلك حثولا فائدة منه ، لأنه تحصيل حاصل فأداء الطاعات يشمل اجتناب القبيح ، لأن اجتناب القبيح طاعه وإذا لم يجتنب القبيح فليس مطيعا .

وإذا فالممتزلة قد دعوا لولا على العمل كثيرا ، والعمل عندهم له شأن ، لأنه لا قيمة للتكاليف إذا لم يقم بها من كلفوا بأدائها ، ولهذا جعلوا الايمان قولاً ومعرفة وعمل ، فالقول لا بد منه حتى يكون كالبيان ، والظهار لما في القلب ، ولا يمكن أن نميز المؤمن من غيره الا بالنطق باللسان ولا يقل العمل عندهم في تحقيق الايمان عن الركبتين الآخرين . وهذا الأمر موضع اتفاق بين الممتزلة والسلف .

(١) أنظر شرح الاصول الخمسة للقاضي عبد الجبار ، تعليق الامام أحمد بن الحسين بن أبي هاشم ، وتحقيق الدكتور عبد الكريم عثمان ، ص ٧٠٧ الطبعة الاولى مطبعة الاستقلال الكبرى بالقاهرة سنة ١٣٨٤ هـ ، ١٩٦٥ م .

(٢) أنظر كتاب المقدس الثمين في معرفة رب العالمين للعالم الزيدى الأمير الحسين بن بدر الدين المتوفى سنة ٦٦٢ هـ ص الطبعة الاولى سنة ١٣٩٢ هـ ، ١٩٧٢ م بيروت مطبوعات دار مكتبة الحياة .

(٣) أحمد بن يحيى بن المرتضى ، طبقات الممتزلة بتحقيق سوسنة ديفلد ص ٨ طبع المطبعة الكاثوليكية بيروت سنة ١٣٨٠ هـ ، ١٩٦١ م .

أما أدلة الممتزلة على ما ذهبوا اليه في حقيقة الايمان ، فهي بعينها أدلة  
السلف في هذا الباب ، وقد تقدم ذكرها — فاكفى هنا ببيان مثال منهـــــــــــــــــــــــــــــــــ  
لتبين الموافقة في طريقة الاستدلال .

فمن أدلة الممتزلة من القرآن الكريم قوله تعالى : ( انما المؤمنون الذين  
اذا ذكر الله وجلت قلوبهم ، واذا تليت عليهم آياته زادتهم ايمانا وعلى ربهم يتوكلون ،  
الذين يقيمون الصلاة وما رزقناهم ينفقون أولئك هم المؤمنون حقا ) (١) يقول القاضي  
عبد الجبار : ان هذه الآيه تدل على أن الايمان ليس هو القول باللسان ، أو اعتقاد  
القلب على ما ذهب المخالف اليه ، ولكنه كل واجب وطاعة ، لأنه تعالى ذكر في صفة المؤمنين  
ما يختص بالقلب ، وما يختص بالجوارح ، لما أشرت الكلى في أنه من الطاعات  
(٢) والفرائض .

ومما استدلوا به من الأحاديث النبويه الشريفه : حديث شعب الايمان — وقد  
تقدم — فقد ذكره كذليل للممتزلة على هذا الرأي المالم الزيدى جعفر بن أحمد بن  
عبد السلام في كتابه : أمالى القاضي عبد الجبار الممتزلى ، وعقب عليه بذلك  
كلام القاضي عبد الجبار على هذا الحديث حيث قال قاضى القضاء : وانما أراد صلـــــــــــــــــ  
الله عليه وسلم أن يأتي بالشهادة على معرفة ومصيره ، لا كما ينطق بها المنافق ، ودل بذلك  
على أن الايمان كما يدخل فيه القول ، كذلك يدخل فيه الفعل بالجوارح (٣) وقد ذكر  
المصنف أدلة مماثلة ، وسرد طريقة الممتزلة في الاستدلال بها على هذا النمط ، الذى  
هو بعينه طريقة استدلال السلف ، فلا داعى لاعادتها .

---

(١) سورة الأنفال : آيه ٢ — ٤

(٢) عبد الجبار بن أحمد ، متشابه القرآن ، تحقيق الدكتور عدنان محمد زرزور ، ج ١ ص ٣١٢  
القاهرة ط دار النصر للطباعة . بدون تاريخ .

(٣) نقلا عن كتاب : أمالى قاضى القضاء عبد الجبار الممتزلى ، بقلم المالم الزيدى  
جعفر بن أحمد بن عبد السلام ، ضمن مجموعة رسائل مخطوطه بمكتبة جامع الروضه  
بصنما ، غير مرقمة الصفحات .



## المبحث الثاني :

### ( الصلة بين الايمان والاسلام )

يرى المعقولة أن الايمان والاسلام اسمان لمسمى واحد فعندما يذكر الاسلام فهو الايمان بعينه ، وعندما يذكر الايمان فيراد به الاسلام أيضا ، وإذا فالترادف بينهما هو ما ذهب اليه القوم ، فهذان اللفظان عندهم جعلتا اسماء لمن يستحق المدح والتعظيم لا فرق بينهما ، الا من حيث اللفظ فقط ، يدل على هذا ما ذكره القاضي عبد الجبار حيث قال : قولنا مؤمن من الأسماء التي نقلت من اللغة الى الشرع ، صار بالشرع اسما لمن يستحق المدح والتعظيم ، كما أن قولنا مؤمن جعل بالشرع اسما لمن يستحق التعظيم والاجلال ، فكذلك قولنا : مسلم ، جعل بالشرع اسما لمن يستحق المدح والتعظيم حتى لا فوق بينهما الا من جهة اللفظ (١) .

ثم ساقى القاضي بعد ذلك أدلة أصحابه على هذا الرأي حيث استدلل أولا بأن اسم المسلم نقله من معناه اللفوى الذى هو الانقياد والاستسلام الى معنى شرعى جديد غير معناه اللفوى حيث أصبح فى الشرع اسما لمن يستحق المدح والتعظيم لأنه لو كان مبقا على أصله اللفوى لجاز اجراءه على الكافر اذا انقاد للخير ، ومعلوم خلاف ذلك ، ولما كان يجوز اجراءه على النائم والساهى ، لأن الانقياد منهما غير مقصود ، ولكان يجب أن لا يسمى الآن بهذا الاسم الا المشتغل به دون من سبق منه الاسلام ، ومتى قيل كذا ، قلنا : يلزم على هذا أن لا نسمى أصحاب النبى صلى الله عليه وسلم الآن مسلمين حقيقة ، وقد عرف خلاف ذلك ، ولكان يجب أيضا أن لا يزول هذا الاسم بالندم وغيره ، وقد عرف خلافه (٢) انتهى بتصريفه .

---

(١) عبد الجبار بن أحمد ، شرح الأصول الخمسة بتحقيق الدكتور عبد الكريم عثمان ص ٢٠٥ . طبع مطبعة الاستقلال الكبرى بالقاهرة سنة ١٣٨٤ هـ / ١٩٦٥ م .  
(٢) المصدر السابق . ولا يخفى ما فى هذا الكلام من تلاعب بالالفاظ ولكن المنهج العقلى عندهم يبرر كل قول يريدونه . ويقتنعون به .

ثم استدل بمعد ذلك على هذا النقل — أى نقل أسم الاسلام من معناه اللغوى الى معناه الشرعى الجديد — استدل بقوله تعالى ( وما أمروا الا ليعبدوا الله مخلصين له الدين حنفاء ويقيموا الصلاة ) <sup>(١)</sup> فقال : سمى هذه الجمل دينا ، ثم بين فى آية أخرى أن الدين عند الله الاسلام ، ولو كان مبقى على أصل اللفظة لم يصح ذلك ، لأنه فى الأصل غير مستعمل فى اقامة الصلاة ، وإيتاء الزكاة ، وهذا كما يدل على أنه غير مبقى على الأصل ، فانه يدل على أنه لا يجوز اجراؤه الا على من يستحق المدح والتعظيم كالمؤمن سواء <sup>(٢)</sup> .

وقال أيضا : وما يدل على أن الدين والاسلام واحد قوله تعالى : ( ومن يبتغ غير الاسلام دينا فلن يقبل منه ) <sup>(٣)</sup> والمعلوم أنه لو اتخذ الايمان دينا لقبل منه <sup>(٤)</sup> .

فالأية الأولى استدل بها على أن الاسلام نقل من معناه اللغوى المعروف الى معنى شرعى فيه انقياد مخصص ووجه الاستدلال واضح من كلامه . أما هذه الآية الثانية فقد استدل بها على الترادف بين الايمان والاسلام الشرعيين ووجه ذلك : أن الله تبارك وتعالى صرح فى الآية بأن أى دين غير دين الاسلام فهو مردود مرفوض ولا أحد ينكر أن من اتخذ الايمان دينا أن ذلك مقبول بدون جدال ، فدل ذلك على اتحاد معنى الايمان والاسلام ، وأندراجهما تحت كلمة دين .

ومن أدلتهم على الترادف أيضا قوله تعالى : ( فأخرجنا من كان فيها من المؤمنين فما وجدنا فيها غير بيت من المسلمين ) <sup>(٥)</sup> قال عبد الجبار : فلو لم يكن أحدهما هو الآخر لكان لا يصح الاستثناء على هذا الوجه : <sup>(٦)</sup>

- 
- (١) سورة البينة : آية ٥  
 (٢) عبد الجبار بن أحمد : المصدر السابق ص ٢٠٦  
 (٣) سورة آل عمران : آية ٨٥  
 (٤) المصدر السابق .  
 (٥) سورة الذاريات آية :  
 (٦) المصدر السابق ٣٥ ، ٣٦

ويقول أيضا في كتابه مشابه القرآن في بيان المراد من قوله تعالى :  
( قالت الأعراب آمنا قل لم تؤمنوا ولكن قولوا أسلمنا ) ( ١ )

يقول : فانه لا يدل على أن الايمان غير الاسلام ، وذلك أن المراد بهذا الكلام أنهم لم يؤمنوا في الحقيقة ، وأنقادوا وأستسلموا ، فذكر تعالى في حالهم ما ذكره يبين ذلك أنه تعالى قال : ( ولما يدخل الايمان في قلوبكم ) ومن لم يدخل الايمان في قلبه البتة لا يكون مسلما عند أحد . الا بعض المتأخرين فانه يقول في مظهر الشهادتين انه مسلم ، لكنه لا يقول مع ذلك انه مؤمن أيضا ، فلا يقدح خلافه فيما ذكرناه . ( ٢ )

الى غير ذلك مما أستدل به القوم على ما ذهبوا اليه من القول بالترادف بين الايمان والاسلام ، من حيث الحقيقة الشرعية ، فكما أن الايمان تصديق وقول وعمل ، فكذلك الاسلام وكما أن الايمان يزيد وينقص ، على ما بينا من مذهبهم في ذلك فكذلك الاسلام يزيد وينقص ، وكما أن أسم الايمان يسلب كلية عن مرتكب الذنب الكبير ، فكذلك أسم الاسلام . ومذهبهم هذا - أي القول بالترادف بين الايمان والاسلام - قد تقدم في بيان مذهب السلف في هذه الناحية أنه أحد أقوالهم . وأدلة القائلين بالترادف من السلف وغيرهم متقاربة . والله أعلم

---

( ١ ) الحجرات آية : ١٤

( ٢ ) مشابه القرآن ، بتحقيق الدكتور عدنان محمد زرزور ج ٢ ص ٦٢٤ - طبع دار - النصر للطباعة بالقاهرة - سنة ١٤٠٠ هـ

### المبحث الثالث :

#### ( زيادة الايمان ونقصه )

أما عن زيادة الايمان ونقصه عندهم ، فانهم حين قالوا يتكون الايمان من العناصر الثلاثة السالفة الذكر ، وتلك يتفاوت الناس في الاتيان بها من ناحية التكليف ، اذ الناس يتفاوتون في التكليف ، فقد يكلف أحدهم بما لم يكلف به الآخر ، وذلك مثل الزكاة فان التكليف بها يخص الفنى دون الفقير ، اذ الفقير لا مال لديه حتى يزكاه ، وكذلك الصلاة فان الصحيح المعافى مكلف فيها بمالم يكلف به المريض وذلك كالقيام ، والوضوء ونحوهما ، ولهذا فان الانسان قد يزيد ايمانه على ايمان غير منزهة التكليف ففى حقه لعدم قدرة الآخر عليها ، فاذا الانسان المسلم يزيد ايمانه وينقص عند الممتازة من هذا الوجه . يقول القاضى عبد الجبار بن أحمد بعد سوجه آية الأنفال السالفة الذكر ( ٠٠٠ ) واذا تليت عليهم آياته زادتهم ايمانا وعلى ربهم يتوكلون ، الذى يقيمون الصلاة وما رزقناهم ينفقون أولئك هم المؤمنون حقا ) ، ان هذه الآية تدل على أن الايمان يزيد وينقص على ما نقوله ، لأنه اذا كان عبارة عن هذه الأمور التى يختلف التمسك فيها على المكلفين ، فيكون اللازم لبعضهم أكثر مما يلزم الغير ، فتجب صحة الزيادة والنقصان ، وانما يحتج ذلك لو كان الايمان خصلة واحدة هو القول باللسان أو اعتقادات مخصوصة بالقلب .<sup>(١)</sup>

ويقول فى كتاب المختصر فى أصول الدين : ( فان قال : أفقتولون فى الايمان انه يزيد وينقص ؟ قيل له : نعم ، لأن الايمان كل واجب يلزم المكلف القيام به ، والواجب على بعض المكلفين أكثر من الواجب على غيره ، فهو يزيد وينقص من هذا الوجه . وقد وصف الله تعالى الصلاة بذلك فقال : ( وما كان الله ليضيع ايمانكم )<sup>(٢)</sup> كما وصفه ديننا فقال : ( وذلك دين القيمة ) وقال صلى الله عليه وسلم : ( لا ايمان لمن لا أمانه له )<sup>(٣)</sup>

(١) عبد الجبار بن أحمد ، مشابه القرآن ، تحقيق الدكتور عدنان محمد زرزور ج ١ ص ٣١٢ - ٣١٣ ، طبع دار النصر للطباعة بالقاهرة ، بدون تاريخ .

(٢) البقرة : ١٤٣ (٣) البينة : ٥

و ( لا يسرق السارق حين يسرق وهو مؤمن ) فحمل من الايمان ترك السرقة . فبطل قول المرجئة في أن الايمان قول فقط ، أو قول واعتقاد ، وأنه لا يزيد ولا ينقص وعلى هذا المذهب يصح تفاضل العباد في الايمان ، فيكون ايمان الرسول عليه السلام أعظم من ايمان غيره على قولنا ، وعلى قولهم لا يصح ( ١ )

فإذا مذهب الممتزله هو القول بزيادة الايمان ونقصه من ناحية التكليف فالزيادة والنقصان عندهم شيء نسبي بين المكلفين فذاك الشخص ايمانه أكثر من ايمان هذا لأن ذاك كلف بشيء زائد لم يكلف به الآخر ، والآخر غير مؤاخذ على تركه لأنه لم يكلف به لعدم قدرته عليه ، أو لوجود مانع يمنع من ذلك كالحيف للنساء ، مثلاً ، ومن هذا يتبين لنا أن الانسان الواحد عندهم لا يتصور في ايمانه زيادة ولا نقصان إلا بالنسبة لغيره فالزيادة في كم الايمان لا في كيفه ، لهذا فانه يظهر من مذهبهم أنهم يوافقون المرجئة في القول بأن الايمان القلبي لا يزيد ولا ينقص لان التكليف فيه واحد على المكلفين جميعاً . ولهذا تبدوا مخالفتهم للسلف في هذه المسألة من عدة وجوه .

( ١ ) أن الزيادة والنقصان في الايمان نسبية بين الأشخاص فزيد أكثر ايمانه من ايمان عمرو ، لأن زيدا غني فهو مكلف بأمر زائد وهو الزكاة التي لم يكلف بها عمرو لفقره . والشخص الواحد لا يزيد ايمانه بالطاعة وينقص بالمعصية : لأن المعصية أمر يخرج به من الايمان بالكليته .

( ٢ ) أن المعصية لا اعتبار لها في زيادة الايمان ونقصه . كما ذهب اليه السلف لانها عند الممتزله تخرجه من الايمان وتخلده في النار .

( ٣ ) أن الزيادة في الكم الذي يكون بطاعات الجوارح وتكاليفها ، أما كيف فلا زيادة فيه ولا نقصان لامتناء المكلفين في وجوب التصديق القلبي الذي لا تجزئة فيه ، ولمدم قبوله للزيادة والنقصان عندهم وقد استدل الممتزله على مذهبهم في زيادة الايمان ونقصه من

( ١ ) عبد الجبار بن أحمد ، المختصر في أصول الدين ، ضمن مجموعة رسائل المعدل والتوحيد ، تحقيق محمد عماره ، ج ١ ص ٢٤٧ ط مؤسسه الهلال سنة ١٩٧١م

ناحية التكليف بما تقدم وروده من آيات في النصوص التي نقلتها عن القاضي عبد الجبار  
ووجه استدلالهم بها : أن الايمان اذا كان عبارة عن تلك الخصال المذكورة ، والناس  
يتفاوتون في التكليف بها ، فان الايمان يزيد وينقص من هذا الوجه ، أما الأحاديث  
التي ذكر فان وجه استدلاله بها على هذا الرأي غير واضح لان السرقة كبيرة وعندهم  
يسلب صاحبها اسم الايمان ويخلد في النار ، وكذلك ترك الأمانة ، والتكليف بها  
واحد بين الناس فجميع المسلمين مكلفون بأجتنب السرقة لما فيها من اعتداء على أموال  
الغير ، وكذلك واجب على الكل مراعاة التخلق بالأمانة والاتصاف بها ، نعم استدلال  
السلف بهذه الحديثين وأمثالهما على زيادة الايمان ونقصه ، ولكنهم لا يرون سلب  
مرتكب الذنب الكبير من الايمان بالكليه ، والقول بتخليده في النار كما فعل المعتزلة ،  
لذلك كان استدلالهم سائفا مقبولا ، فاذا هذه الأحاديث وأمثالها حجة على  
المعتزلة لا لهم . وجعل المعتزلة ترك السرقة وفعل الأمانة من الايمان لا غبار  
عليه ولا اعتراض ، ولكن كيف يقال : ان الناس المتفاوتين في ترك السرقة متفاوتون في  
الايمان ، مع أن السرقة أمر محرم واجب على جميع المكلفين اجتنابه ، وليس  
مذهب المعتزلة فاعل السرقة لم يعمد مؤنفا فكيف يقال بأن ايمان تاركها أكثر من ايمانه  
مع أن فاعلها لم يعمد معه ايمان يمكن المفاضلة بينه وبين ايمان التارك . فاذا مثل  
هذين الحديثين لا دليل فيه للمعتزلة بل دليل عليهم ، لأن فيها نفي للكمال الدال  
على وجود الايمان الناقص ، والله أعلم .

## البحث الرابع :

### ( حكم مرتكب الكبيرة عند المعتزلة )

المعتزلة كغيرهم من الطوائف الاسلاميه ، يرون بأن المعاصي تنقسم الى ما هو صغيرة ، وإلى ما هو كبيره ، نظرا لما ورد في بيان ذلك من نصوص شرعية ، فقد وردت آيات كريمات مشتملة على ذكر الصغيرة والكبيرة ، كقوله تعالى : ( ما لهذا الكتاب لا يغادر صغيرة ولا كبيرة الا أحصاها )<sup>(١)</sup> وقوله سبحانه ( وكل صغير وكبير مستطر )<sup>(٢)</sup> وقال : ( وكره اليكم الكفر والفسوق والعصيان )<sup>(٣)</sup> فرتب المعاصي هذا الترتيب حيث بدأ بالكفر الذي هو أعظم الذنوب ، وثناء بالفسق ، وختم بالعصيان ، فلا بد من أن يكون قد أراد به الصفات ، وقد صرح بذكر الكفر والفسق قبله ، الى غير ذلك من الآيات الدالة على هذا المعنى ، وهذا قدر متفق عليه بين الفرق كما ذكرت عند بيان مذهب السلف ، ما عدا الخوارج .

أما تحديد معنى كل من الصغيرة والكبيرة عند المعتزلة فقد وقع بينهم خلاف في ذلك . فقد ذهب القاضي عبد الجبار الى أن الكبيرة في عرف الشرع هو ما يكون عقاب فاعله أكثر من ثوابه اما محققا واما مقدرا .  
وأما الصغيرة فهو ما يكون ثواب فاعله أكثر من عقابه اما محققا واما مقدرا . ثم قال : واحترزنا في الموضمين بقولنا اما محققا واما مقدرا عن الكافر ومن لم يطع الهبة ، فانه قد وقع في أفعاله الصغيرة والكبيرة ، على معنى أنه لو كان له ثواب لكان يكون محبطا بما ارتكبه من المعصية ، أو يكون عقاب ما أتى به من الصغيرة مكفرا في جنب ما يستحقه من الثواب<sup>(٤)</sup> .

(١) الكهف : ٤٩ (٢) القمر : ٥٣

(٣) الخجرات : ٧

(٤) عبد الجبار بن أحمد ، شرح الأصول الخمسة بتحقيق الدكتور عبد الكريم عثمان ص ٦٣٢ ط الاولى سنة ١٣٨٤ هـ ، القاهرة ، مطبعة الاستقلال الكبرى .

ومن تعريفات الصغيرة والكبيرة عند المعتزلة ما ذكره الأشعري عن جعفر بن حرب وذكره القاضي عبد الجبار على سبيل النقد فقد ذكر عنه قوله : ان كل عمد كبير . وقال بعمد ذلك : وأظن أن ذلك مذهب لبعض السلف من أصحابنا <sup>(١)</sup> .

فجعفر بن حرب هذا يرى أن الكبيرة هي القبيح الذي يقترن بعمد الانسان واضراره أي أنه يميل الى وصف الجريمة بحالة الفاعل لا بموضوع القبيح . وانكر القاضي ذلك من وجهين :

أولهما : أن العمد لا تأثير له في كون الفعل كبيرا أو صغيرا ، لأن للقبيح موضوعا ، أو بمعنى آخر أن للجريمة صفة موضوعية إذا ما وقعت من أي انسان كانت كبيرة أو صغيرة ، وثانيهما : أن الطريق الى تحديد الكبائر وتعيينها هو الدلالة الشرعية وقد حدد الشرع أن القتل والزنا والقذف وغيرها كبائر ، وهذا لا يتفق مع القول بالعمد <sup>(٢)</sup> .

ولا خلاف بين المعتزلة في وجود الصغيرة والكبيرة بين القبائح الا أن الخلاف — بينهم كان حول طريق الدلالة على ذلك فذهب البعض وهم الأكثر — الى أن الشرع هو الذي يقررنا باشتغال المعاصي على صغير وكبير ، ولو ترك الأمر للعقل لحكم بأن جميع المعاصي كبائر ، لأن من المعلوم أن أقل القليل منها يستحق جزاء من العقاب كما أن أقل القليل من الطاعات يستحق جزاء من الثواب . ومن هؤلاء أبو علي والقاضي عبد الجبار وغيرهم . وقد استدلوا بما تقدم من أدلة شرعية .

أما الآخرون فذهبوا الى أن العقل بمفرده يستطيع أن يميز بين الصغيرة والكبيرة فسرقة درهم ليست كسرقة عشرة دراهم وإلى هذا الرأي كان يذهب أبو هاشم ومسال إليه جعفر بن حرب كما هو واضح من رأيه المتقدم في تحديد الفرق بين الصغيرة والكبيرة .

(١) نفس المصدر السابق ٦٣٤

(٢) أنظر نفس المصدر .



وقد تختلف آراء المعتزلة في تحديد معنى الصغيرة والكبيرة ، وتتسع مسافة الخلف بينهم ، لكن ما تبنيه من آراء هو موضع نظرنا ، إذ أنها لا تحدد لنا تحديدا واضحا الفرق بين الأمرين ، لا سيما ما ذهب إليه القاضي عبد الجبار — واث كان هو الأكثر انسجاما مع مذهب القوم — لأن الثواب والعقاب مما لا يعلم مقداره إلا الله سبحانه وتعالى ، فأختلافه قلة وكثرة من شخص لا خير لم يخفى ، لا يمكننا ادراكه ، على أن الضابط الذي ذكره القاضي عبد الجبار على أنه تحقيق للمذهب ، مناقض لما هو مشهور من مذهب المعتزلة — الذي سيأتى بعد من أن ثواب الطاعات محبط لا وزن له مع ارتكاب الإنسان للكبيرة ، لأن صاحبها مخلد في النار ، فأين الثواب الذي يمكن أن يقاس — مع العقاب ويحدد بموجبه كل من الصغيرة والكبيرة ؟

غير أن الأهم من ذلك كله أن المعتزلة مهما اختلفوا في تحديد الضابط مقرون بانقسام المخاص إلى صفائر وكبائر ، فما حكم كل منهما عندهم ؟

أما الصفائر فقد ذكر أبو الحسن الأشمري أنهم لم يتفقوا أيضا على قول واحد بشأنها بل دار بينهم الخلاف في ذلك على أقوال ثلاثة :

(١) أن الله سبحانه يغفر الصفائر إذا اجتنب الكبائر تفضلا .

(٢) يغفر الصفائر إذا اجتنب الكبائر باستحقاق .

(١)

(٣) أن الله لا يغفر الصفائر إلا بالتوبة .

فهذه أقوال ثلاثة عند المعتزلة ، اثنان منها قالت بالفقران ، والخلاف بينهما في الاستحقاق والتفضل ، والاستحقاق كما هو واضح فيه تحكم على الله سبحانه — وذلك غير لائق بحال ، ولكن من مبادئ المعتزلة المشهورة عنهم قولهم بوجوب الصلاح والأصلح ، ولا يخفى ما في هذا البعد من جسارة وعدم تأدب مع الله سبحانه وتعالى ،

أما القول الثالث فإنه يجعل الصغيرة بمنزلة الكبيرة في عدم الغفران إلا بالتوسعة وهذا لم يقل به أحد ، ومخالف أيضاً لما عليه المعتزلة أنفسهم من الفرق بين الصغيرة والكبيرة من حيث المعنى والاعتبار .

وعلى كل حال فالأهم من ذلك كله هو مرتكب الذنب الكبير ، فماذا يقول القوم في حكمه ؟

هذه المسألة تسمى عند مؤرخي الفرق والمعتزلة بالأسماء والأحكام ، لأنها تبحث في صفة مرتكب الكبيرة وحكمه .

يقول الدكتور عبد الكريم عثمان في الكلام على هذه المسألة : . . . .

وقد أثار تحديد مكان مرتكب الكبيرة وحكمه خلافاً شديداً بين المسلمين ، وجعله بعض مؤرخي الفرق سبباً مباشراً لظهور مذهب المعتزلة ، فقد قالت الخوارج إن صاحب الكبيرة كافر ، وذهب المرجئة إلى أنه مؤمن ، وقرر الحسن البصري أنه منافق ، أما وأصل فقد أعلن أن مرتكب الكبيرة ليس مؤمناً ولا كافراً ، ولا منافقاً ، بل هو فاسق ، أو في منزلة بين المنزلتين : الإيمان والكفر ، ومن هنا أطلق على هذا الأصل عند المعتزلة اسم المنزلة بين المنزلتين ، أو الأسماء والأحكام (١) .

فالمعتزلة يرون أن مرتكب الكبيرة ، لا مؤمن ولا كافر ، بل له اسم بين الاسمين وحكم بين الحكمين ، فلا يكون اسمه اسم الكافر ، ولا اسمه اسم المؤمن ، وإنما يسمى فاسقاً وكذلك فلا يكون حكمه حكم الكافر ، ولا حكم المؤمن ، بل يفرد له حكم ثالث وهذا الحكم هو ما يسمى بالمنزلة بين المنزلتين ، فإن صاحب الكبيرة عندهم له منزلة تتجاذب بها هاتان المنزلتان ، فليست منزلته منزلة الكافر ، ولا منزلة المؤمن ، بل له منزلة بينهما (٢) .

والمراد من هذا بيان الحكم الديني لمرتكب الكبيرة ، ففيه أن مرتكبها يطلب منه اسم الإيمان بالكليّة ، لأنه بارتكابها يزول ما معه من إيمان ، فلم يعد مؤمناً غير أنهم

(١) الدكتور عبد الكريم عثمان ، نظرية التكليف ص ٤٩٤ ط مؤسسة الرسالة — بيروت

سنة ١٣٩١ هـ ، ١٩٧١ م .

(٢) أنظر شرح الأصول الخمسة للقاضي عبد الجبار ص ٦٩٧

فى هذا الحكم الدينوى لم يعلقوا به درجة الكافر — فلم يجوزوا تسميته كافرا ، كما لم يجوزوا تسميته مؤمنا ، بل جعلوا له منزلة بين منزلتى الكفر والايمان وهى الفسق وقد برزت هذه المقالة أول ما برزت على يد واصل بن عطاء الفسزال أحد زعماء المعتزلة ، بل زعيمهم الأول والذى كان تلميذا للحسن البصرى ، — المشتهر بقوله بأن مرتكب الكبيرة منافق ، وقد بينها الشهرستاني فى الملل والنحل بقوله : ووجه تقريره لهذه المسألة أنه — أى واصل بن عطاء — قال : ان الايمان عبارة عن خصال خير ، اذا اجتمعت سمى المرء مؤمنا ، وهو اسم مدح ، والفاسق لم يستجمع خصال الخير ولا استحق اسم المدح ، فلا يسمى مؤمنا ، وليست هو بكافر مطلقا أيضا ، لأن الشهادة وسائر أعمال الخير موجودة فيه لا وجبته لانكارها<sup>(١)</sup> .

وكل هذا ليس الا بحثا فى التسمية والمعاملة الدينوية اذ أنهم ذهبوا ههنا المذهب ليلودى لهم غرضين فى آن واحد .

الفرض الأول : هو القول بأن مرتكب الكبيرة يعامل فى الدنيا كما يعامل بقية المسلمين فتجوز مناكحته ، وموارثته ، ودفنه فى مقابر المسلمين ، وغير ذلك من الأحكام الجارية عليه فى الدنيا .

الفرض الثانى : هو القول بالتأبيد فى النار — على ما سيأتى بعد — فانهم لم يوصلوه فى الوصف الدينوى الى درجة الكفر ، حتى تجرى عليه تلك الاختكام الدينوية ، وهز عليهم أن يحطوه اسم الايمان ، لأنه فى نظرهم لا بد وأن يدخل النار ليجسازى بما عمل من السيئات ، وداخل النار عندهم لا يخرج منها ، والمؤمن لا يمكن أن يدخل النار فى نظرهم .

(١) أنظر الملل والنحل للشهرستاني ، تحقيق محمد سيد كيلانى ج ١ ص ٤٨ ط — مطبعة الحلبي بمصر سنة ١٣٨٧هـ .

وزيد المسألة وضوحاً ما ذكره القاضي عبد الجبار من استدلال على هذا المعتقد حيث قال ما معناه : والذي يدل على الفصل الأول ، وهو الكلام في أن صاحب الكبيرة لا يسمى مؤمناً ، هو ما قد ثبت من أنه يستحق بارتكاب الكبيرة الذم واللعن والاستخفاف والاهانة ، وثبت أن اسم المؤمن صار بالشرع اسماً لمن يستحق المدح والتعظيم والمولاه ، فاذ قد ثبت هذان الأصلان ، فلا إشكال في أن صاحب الكبيرة لا يجوز أن يسمى مؤمناً<sup>(١)</sup> . ثم ذكر بعد ذلك الأدلة على أن اسم المؤمن صار بالشرع اسماً لمن يستحق المدح والتعظيم كقوله تعالى : ( قد أفلح المؤمنون ) وقوله :<sup>(٢)</sup> ( إنما المؤمنون الذين إذا ذكر الله وجلت قلوبهم ) إلى غير ذلك من الآيات<sup>(٣)</sup> .

أما الدليل على أن مرتكب الكبيرة لا يسمى كافراً فهو أنه جعل الكافر في الشرع اسماً لمن يستحق العقاب العظيم ، ويختص بأحكام مخصوصة نحو المنع من المناكحة والموارث ، والدفن في مقابر المسلمين ، إذا ثبت هذا ومعلوم أن صاحب الكبيرة ممن لا يستحق العقاب العظيم ولا تجرى عليه هذه الأحكام ، فلم يجز أن يسمى كافراً<sup>(٤)</sup> . ومن أدلة المعتزلة أيضاً على قولهم بالمنزلة بين المنزلتين ما ذكره عضد الدين الأيجي في المواقف حيث ذكر احتجاجهم على ذلك بوجهين :

أحدهما : ما تقدم من أن الإيمان عبارة عن الطاعات ، وأن الفاسق يعامل في الدنيا معاملة سائر المسلمين .

أما الوجه الثاني : فهو ما قاله واصل بن عطاء لمرو بن عبيد ، فرجع عمرو إلى مذهبه وهو أن فسقه معلوم وفسقه وإيمانه مختلف فيه ، أي الأمة مجمعة على أن صاحب الكبيرة فاسق وأختلفوا في كونه مؤمناً أو كافراً فتترك المخلص

(١) عبد الجبار بن أحمد ، المصدر المذكور آنفاً ص ٢٠١ و ٢٠٢

(٢) سورة المؤمنون آية : (١)

(٣) سورة الأنفال آية : (٢)

(٤) عبد الجبار بن أحمد ، المصدر السابق ص ٢١٢

(١)

فيه وتأخذ بالمتفق عليه .

وهذا هو الدليل الأساس الذى يستدل به القوم ، وموضحه القاسم الرسمى بقوله :  
( ٠٠٠ ) والأمة مجمعة على أن من أتى كبيرة ، أو ترك طاعة فريضة كالصلاة والزكاة والصيام مسن أهل الملة فهو فاسق ، وهى مختلفة فى غير ذلك من أسماؤه ، فقال بعضهم : هو مشرك فاسق منافق ، فكلهم قد أقر بأنه فاسق كافر <sup>(٢)</sup> ، وقال بعضهم فاسق منافق فكلهم قد أقر بأنه فاسق ، وأختلفوا فى غير ذلك من أسماؤه فالحق ما أجمعوا عليه من تسميتهم إياه بالفسق ، والباطل ما اختلفوا فيه من نفي اجتماعهم الحجة والبرهان <sup>(٣)</sup> .

وهذا كله — كما سبق وأن قلت — لا يمدو كونه كلاما فى حكم دنيوى وهو القدر الذى يختلفون فيه مع الخوارج ، حيث قالوا بكفره ابتداء ، وخروجه من ملة الاسلام . أما الحكم الأخرى لمرتكب الكبيرة عند المعتزلة : فمندهم أن من استوعب عمرا ففس طاعة الله سبحانه وتعالى ، ثم عارف كبيرة واحدة ، ولم يوفق للتوبة عنها ، ومساكن على هذه الحال ، فهو مخلد فى النار مع المشركين الذين لم يؤمنوا ولم يأتوا بحسنة قط <sup>(٤)</sup> . وهذا هو ميمنه رأى الزيدى الذين تبنا أصول الاعتزال ، وعنهم يقول الشهرستانى : ( أما فى الأصول فيرون رأى المعتزلة حذو القذة بالقذة ، ويمظمون أئمة الاعتزال أكثر من تعظيمهم أئمة أهل البيت <sup>(٥)</sup> .

فمند هؤلاء جيمعا أن الانسان مهبا عمل من الخيرات ، ومهبا جاهد فى سبيل ارضاء ربه ، من فعل للواجبات ، واجتناب للمحرمات ، وكبح لجواح النفس وصدد لشهواتها ، فان جميع طاعاته هذه تذهب هباءا عندما يزل فى يوم من الأيام فيرتكسب

(١) انظر المواقف بشرح الجرجاني ج ٨ ص ٣٢٨ ط الأولى — مصر مطبعة المعارف سنة ١٣٢٥ هـ — ١٩٠٧ م .

(٢) هذا هو رأى الخوارج فى مرتكب الكبيرة .

(٣) القاسم الرسمى ، كتاب العدل والتوحيد ، ضمن مجموعة رسائل العدل والتوحيد

تحقيق محمد عماره ج ١ ص ١٣٠ طبع مطابع مؤسسة دار الهلال سنة ١٩٧١ م ٦٦٦  
(٤) أنظر شرح الأصول الخمسة للقاضى عبد الجبار ، بتحقيق الدكتور عبد الكريم عثمان ص ٦٦٦ ط الأولى سنة ١٣٨٤ هـ القاهرة مطبعة الاستقلال الكبرى .

(٥) الشهرستانى ، محمد بن عبد الكريم بن أبى بكر ، الملل والنحل ، تحقيق محمد سيد كيلانى ج ١ ص ١٦٢ ط مطبعة الحلبي بالقاهرة سنة ١٣٨٧ هـ .

كبيره ، لأن هذه المعصية تحبط جميع تلك الأعمال الخيرة ، فلا يبقى لها وزن ، ولا يمود لها اعتبار ، لأن مرتكب الكبيرة إذا لم يقطع عنها يتوهم جازمة نصوح لاعودة بعمدها ، فلا بد وأن يدخل النار . خالدا مخلدا فيها ، لأن داخل النار عندهم لا يخرج منها أبدا إلا بدين .

وهذا المذهب في مرتكب الكبيرة تذكره كتب الفرق على أنه أصل من أصول المعتزلة التي يجمعون عليها ، إلا أن امام الحرمين الجويني ذكر أن معتزلة البصرة ، وبعض البغداديين واقفية في وعيد مرتكب الكبيرة ، اذ قالوا بأن من مات من المؤمنين على اصراره على المعاصي ، لا يقطع عليه بمقاب ، بل أمره مغفول السي ربه تعالى ، فان عاقبه فذلك بعمده ، وان تجاوز عنه فذلك بفضل ورحمة ، فلا يستنكر ذلك عقلا وشروعا .<sup>(١)</sup>

وعلى كل حال ، فهذا أصل من أصول المعتزلة سواء أجمعوا عليه أم لم يجمعوا فهو المذهب المشهور الشائع عندهم ، وأي خلاف فيه من قبلهم فانه لا ينقض المذهب ، لاسيما وأنهم قد اشتهروا بتبنيه والاستدلال له ، ومن رجع منهم عن القول به فانما كان ذلك منه لأنه في نظري ناشد للحقيقة غير متبع ولا مقلد ، فلا يستغرب ذلك ، إلا أنه كما قلت هو المذهب المقترن باسم المعتزلة عند ذكرهم دائما .

أما أدلتهم على قولهم بخلو مرتكب الكبيرة في النار ، فقد استدلوا بأدلة عقلية ونقلية :

فأما الأدلة العقلية : فمنها ما ذكره القاسم الرسي من أن أحدا لا يقدر أن يؤدي كل ما استحق الله تبارك وتعالى من عبادة ، من شكر نعمته واحسانه ، بالكمال والتمام ،

---

(١) أنظر الارشاد لامام الحرمين الجويني ، تحقيق الدكتور محمد يوسف موسى ، وعلى عبدالمنعم ص ٣٩٣ ط مطبعة السمادة بمصر سنة ١٣٦٩ هـ - ١٩٥٠ م

حتى لا يبقى ما يحق لله جل ثناؤه شيئا الا أداء ههنا فكيف وهو يقول تبارك وتعالى  
 ( وان تعدوا نعمة الله لا تحصوها )<sup>(١)</sup> فكيف يؤدي شكر ما لا يحصى ؟ لم ولم يفترض  
 على خلقه ذلك ، ولا سأل كل ماله عليهم ما يستحق لديهم ، لملكه بضعهم وأن فسى  
 بعض ذلك استفراغ جهدهم ، وما تنجز الله أنفسهم وأنهم لا يقدرين على ذلك  
 ويقصرون عن بلوغ ذلك ٠٠٠٠ ونظر لهم صغير ذنوبهم كله اذا اجتمعوا كبره رحمة بهم  
 ونظر إليهم<sup>(٢)</sup> ، فاما من رجا الرحمة<sup>(٣)</sup> وهو يقيم على الكبيرة فقد وضع الرجاء في غير  
 موضعه ، وأغتر برسه واستهزأ بنفسه ، وخدعه وغره من لا دين له ، الا أن يتسوسب  
 فيفسر له بالظن ، فاما الاقامة على الكبائر فلا ٠٠٠٠ وذلك أن الجنة والنار طريقان  
 فطريق الجنة طاعته المجردة عن الكبائر من معاصي الله ، وطريق النار معصية الله ، وان  
 لم تكن مجردة من بعض طاعات الله ، لا ناقد نجد العبدية من يكتاب الله كله ، ويكفر  
 ببعضه فلا يكون مؤمنا ، ولا بما آمن به من النار ناجيا ، يصدق ذلك قول الله عز وجل : ( —  
 أنؤمنون ببعض الكتاب وتكفرون ببعض ، فما جزاء من يفعل ذلك منكم الا خزي فسى  
 الحياة الدنيا ، يوم القيامة يردون الى أشد المذاب )<sup>(٤)</sup> فلم يسوا بما آمنوا مؤمنين ،  
 بل سوا بما كفروا به منه لكاهن كافرين ، وعلى هذه الطريق فيمن لم يكفر من الفاسقين  
 أهل الكبائر الماصين ، فمن كان على المعصية الكبيرة مقيما فهو على طريق النار  
 فكيف يرجو البلوغ الى الجنة وهو يسلك ذلك الطريق ، كرجل توجه الى طريق  
 خراسان فسلكه وهو يقول : أنا أرجو أن أبلغ الشام ، فهذا من وضع الرجاء في غير  
 موضعه<sup>(٥)</sup> .

- 
- (١) التحل : ١٨ (٢) يريد رعاية لهم .  
 (٣) من هنا سمى المعتزلة السلف مرجئة لقولهم بارجاء حكم صاحب الكبيرة الى يوم  
 القيامة ، فلا يحكم عليه بحكم ما في الدنيا بل يترك حكمه الى الله ان شاء عذبه  
 عدلا منه وأخرجه من النار ، وان شاء عفا عنه ابتداء بفضلته ورحمته .  
 (٤) البقرة : ٨٥  
 (٥) القاسم الرسى ، كتاب العدل والتوحيد ، تحقيق محمد عماره ج ١ ص ١٢٣ - ١٢٤ طبع  
 مطابع مؤسسة الهلال سنة ١٩٧١م .

وملخص الدليل العقلي السابق : أن الله تبارك وتعالى له نعم على عباده لا تحصى ومنها عمل الإنسان لا يستطيع الوفاء بشكرها ، إذ أن ذلك يتطلب منه استيفاء كل حقيق لله عليه ، وقد علم الله من عباده عجزهم وضعفهم عن الوفاء بجميع ذلك ، لذلك اكتفى مني بالقليل بعد أن أعطاهم الكثير ، بل وفى عن صفات ذنوبهم ، وهذه منة عظيمة أخرى منه - تبارك وتعالى - فعلى الإنسان إذا الاتيان بهذا القليل السبى كلف به دون تفريط ، وإذا قصر فيه بإثكاب الكبائر فعلا لمحرم ، أو تركا لواجب فهو من أهل النار لا محالة ، لأن الله تجاوز له عن الكثير لم يكلفه به ، فإذا قصر فى ذلك القليل المطلوب منه فهو من سلك طريق النار ، والطريق إلى الشىء المميين توصل إليه لا إلى ما يوجد فى جهة معاكسة ، وطريق النار المعصية وهذه لا يمكن أن يصل عن طريقها إلى الجنة ، كما أن طريق الجنة الطاعة ، وهذه أيضا لا يمكن أن توصل بصاحبها إلى النار ، وضرب مثلا بسالك طريق خراسان ، وهو يقصد الوصول إلى الشام .

فهذا دليل عقلى على أن الفاسق مصيره إلى النار ، وأنه يفعل به ما يستحقه وهناك دليل عقلى آخر ذكره القاضى عبد الجبار وهذا الدليل هو أن الله أمر ونهى عن أى كلف الإنسان ، ووعده وتوعده ، وكل خلف بالوعد أو الوعيد نوع من الكذب لا يجوز على الله ، ولو ثبت أنه يخلف وعده ولا يحاقب الفاسقين لكان فى ذلك اغراء له على فعل القبيح ، إذ أن للمكلف أن يمتص ويتجاوز حدود الله ، وهو مطمئن إلى أنه سيفرل .<sup>(١)</sup>

أما الأدلة السمعية : فقد استدلوا بمصوم الآيات الواردة فى الوعيد ، ومن هذه الآيات التى هى مناط استدلالهم قوله تعالى ( ومن يعص الله ورسوله ، ويتم حدوده يدخله نارا خالدا فيها )<sup>(٢)</sup>

(١) أنظر شرح الأصول الخمسة ص ٦٥٠

(٢) النساء آية : ١٤



ووجه الاستدلال : أن الله تبارك وتعالى أخبر أن المصاة يعذبون بالنار ويخلدون فيها ، والمعاصي اسم يتناول الفاسق والكافر جميعا ، فيجب حمله عليهما ، لأنه تعالى لو أراد أحدهما دون الآخر لبينه ، فلما لم يبينه دل على ما ذكرناه <sup>(١)</sup> . ومن ذلك قوله تعالى : ( ومن يقتل مؤمنا متعمدا فجزاؤه جهنم خالدا فيها ) <sup>(٢)</sup> ووجه الاستدلال : هو أنه تعالى يبين أن من يقتل مؤمنا عمدا جزاءه وهاقبه وغضبه عليه ولعنه ، وفي ذلك ما قلناه <sup>(٣)</sup> ، أي أن ذلك يكون على سبيل السدوام كما هو مصرح بذكر الخلود في الآية .

ومما استدل به المعتزلة أيضا قوله تعالى : ( ان المجرمين في عذاب جهنم خالدون ) <sup>(٤)</sup>

ووجه الاستدلال : أن المجرم اسم يتناول الكافر والفاسق جميعا فيجب أن يكونا مرادين بالآية ، معنيين بالنار ، لأنه تعالى لو أراد أحدهما دون الآخر لبينه ، فلما لم يبينه دل على أنه أرادهما جميعا <sup>(٥)</sup> .

هذه بعض أدلة الممتزلة من القرآن الكريم على قولهم بتخليد مرتكب الكبيرة في النار . يقول القاضي عبد الجبار بعد ذكره لهذه الأدلة : فانها كما تدل على أن الفاسق يفعل به ما يستحقه من العقوبة ، تدل على أنه يخلد ، إذ ما من آية من هذه الآيات التي مرت الا وفيها ذكر الخلود والتأبيد ، أو ما يجسرى مجراها <sup>(٦)</sup> .

ثم ذكر بعد ذلك طريقة أخرى للاستدلال على هذا الممتد حيث قال : وهنسا طريقة أخرى مركبة من السمع وتحريرها : هو أن المعاصي لا يخلو حاله من أحد أمرين :

(١) عبد الجبار بن أحمد ، المصدر السابق ص ٦٥٧

(٢) النساء آية : ٩٣

(٣) عبد الجبار بن أحمد ، المصدر السابق ص ٦٦٠

(٤) الزخرف : آية ٧٤

(٥) عبد الجبار بن أحمد ، المصدر السابق .

(٦) نفس المصدر ص ٦٦٦

أما أن يعفى عنه ، أولا يعفى عنه ، فإن لم يعف عنه فقد بقى فى النار خالدا ، وهو الذى نقوله . وإن عفى عنه فلا يخلو ، أما أن يدخل الجنة أولا ، فإن لم يدخل الجنة لم يصح ، لأنه لا دار بين الجنة والنار ، فإذا لم يكن فى النار وجب أن يكون فى الجنة لا محالة ، وإذا دخل الجنة فلا يخلو أما أن يدخلها مثابا أو متفضلا عليه ولا يجوز أن يدخل الجنة متفضلا عليه ، لأن الأمة انتفعت على أن المكلف إذا دخل الجنة فلا بد أن يكون حاله متميزا عن حال الولدان المخلدين وعن حال الأطفال والجانيين ، ولا يجوز أن يدخل الجنة مثابا ، لأنه غير مستحق ، وإثابة من لا يستحق الثواب قبيح ، والله تعالى لا يفعل القبيح (١) .

وفرضه من هذا الكلام هو القول بأن الفاسق لا يجوز على الله تعالى أن يعفو عنه ويدخله الجنة ، لأن دخوله الجنة لا يكون إلا عن ثواب لا عن تفضل من الله سبحانه ، فالجنة عوض لازم للإنسان على أعمال الخير إذا لم يشبها كبائر ، والفاسق لا ثواب له ، وإثابة من لا يستحق الثواب قبيح على الله تعالى ، والحسن والقبح كما هو معروف أحد أصول المعتزلة التى يسيرون عليها فى معتقداتهم ، وإذا ثبت هذا فلا بد من دخول الفاسق النار خالدا ، ولا يجوز على الله تعالى أن يعفو عنه ، تعالى الله عن ذلك علوا كبيرا .

وأرى لزاما على قبل أن أختم الكلام عن مذهب المعتزلة بشأن مرتكب الكبيرة أن أنبه هنا إلى أن الدكتور عبد الكريم عثمان قد ذكر فى كتابه نظرية التكليف أن شيخ الإسلام ابن تيمية قد وافق المعتزلة على رؤسهم فى وجوب اغتذاء الوعد والوعيد وتخليد مرتكب الكبيرة فى النار (٢) .

---

(١) المصدر السابق .

(٢) أنظر كتاب نظرية التكليف ص ٤٧٦ ط مؤسسة الرسالة بيروت سنة ١٣٩١هـ / ٧١م

وهذا الكلام فيه مكابرة للواقع ومخالفة للحقيقة الظاهرة الواضحة التي قد يكون -  
الاستدلال عليها من المعبث بمكان فموقف ابن تيمية رحمه الله واضح جلي لا غشوش  
فيه ولا شبهة وهو من هو بالنسبة لمذهب السلف الصحيح فقد قرره ودافع عنه وأنتصر  
له وهو المذهب الثني عن الاعادة والبيان ولم يقل أحد سوى الدكتور عبد الكريم  
عثمان ان ابن تيمية ه قال بأنه يجب على الله اثابة المطيع ه بل ابن تيمية - يقول  
ان الله يثيب المطيع تفضلا منه ونحن لم نوجب ذلك عليه بل أوجبته سبحانه على نفسه ه  
أما عقاب العصاة فان الله أوعدهم بالعقاب ورحمته وسمت كل شيء فقد يتخلصف  
الوعيد بعفوه سبحانه أما اذا عاقب فانه لا يخلد لأنه يخرج من النار من كان في قلبه  
مثقال ذرة من ايمان<sup>(١)</sup> هذا هو بعينه مذهب السلف ه والقدر في ابن تيمية الذي نذر  
نفسه للدفاع عن الحق الذي يسند الدليل ه يعتبر قدحا في أهل الحق من النسبة  
والجماعة وقد تقدم ايضاح مذهبهم في هذه المسألة .

---

(١) أنظر منهاج السنة النبوية لابن تيمية ج ١ ص ٢٨٦ ط بدون

( الفصل السابع )

” مذهب الأشاعرة في الإيمان ”

وفيه مباحث

البحث الأول : حقيقة الإيمان عند الأشاعرة

البحث الثاني : الصلة بين الإيمان والاسلام

البحث الثالث : زيادة الإيمان ونقصه

البحث الرابع : حكم مرتكب الكبيرة

البحث الخامس : مسألة الاستثناء في الإيمان



الأشاعرة فرقة من أكبر الفرق الإسلامية ، وأوسعها انتشارا ، وهم ينتسبون  
الى أبى الحسن الأشعري رحمه الله — الذى ولد سنة ٢٦٠ هـ وتوفي سنة ٣٢٤ على  
ما صححه ابن عساكر <sup>(١)</sup> والذى تخرج على المعتزلة فى علم الكلام ، وتلمذ لشيخهم فى  
عصره أبى على الجبائى ، غير أن الأشعري بعد ذلك سلك طريقا غير طريق المعتزلة ،  
اذ هداه الله الى الحق ، فأخذ يرد على المعتزلة ، ويغند مذاهبهم ، غير أنه لم يمس  
لا يخفى أن مذهب الأشاعرة المعروف لم يبق على ما كان عليه أبو الحسن ، بل تطوّر  
وأخذ شكلا يختلف كليّة عما هو معروف عن الأشعري من آراء ، وتأخذ على سبيل المثال  
مسألة الايمان التى نحن بصدد ها ، فقد قال جمهور الأشاعرة كما سيأتى بعد —  
بأن الايمان مجرد التصديق القلبى ، وأنه لا يزيد ولا ينقص ، بينما يذهب أبو الحسن  
الأشعري فى كتاب الابانة • الذى يعتبر آخر مؤلفاته <sup>(٢)</sup> الى أن الايمان قول وعمل  
يزيد وينقص <sup>(٣)</sup> .

والملاحظ فى هذه الفرقه أنها بقيت متحدة من حيث النسبة ، اذ لم يوجد فيها فرق  
متناحرة ، كما وجد فى غيرها ، على الرغم من وجود خلافات كثيرة بين رجالها  
فى كثير من الأمور الاعتقادية • ومن أشهر رجال الأشاعرة الذين برزوا على  
سرح البيان لمذهب هذه الفرقه ، والانتصار له ، امام الحرمين الجوينى والامام  
الفزائلى ، وأبو بكر الباقلانى والأستاذ أبواسحق الاسفرائينى وغيرهم •

(١) انظر طبقات الشافعية للسبكي مج ٣ ص ٣٥٢ ، تحقيق محمود محمد الطناحسى  
وعبد الفتاح محمد الحلوى ط الأولى سنة ١٣٨٤ هـ — ١٩٦٥ م بمطبعة عيسى  
الحلبى •

(٢) أنظر مذرات الذهب لابن العماد ج ٢ ص ٣٠٣ ، ط المكتب الاسلامى للطباعة  
والنشر ببيروت • بدون تاريخ •

(٣) الابانة عن أصول الديانة — لأبى الحسن الأشعري ص ١٠ ادارة الطباعة المنيرية  
بالازهر • بدون تاريخ •

## المبحث الاول :

### ( حقيقة الايمان عند الاشاعرة ) :

ذهب جمهور الاشاعرة في هذه المسألة الى القول بأن الايمان الشرعى هو شئ واحد فقط لا تعدد فيه وهو التصديق القلبى ، بالله تعالى ، ونسبوة محمد صلى الله عليه وسلم ، وتصديقه فيما أخبر به عن الله عز وجل وصفاته ، وأنبيائه ، وغير ذلك ، فالايان عندهم تصديق قلبى فقط . وهذا هو المذهب المشهور عندهم .

وبيانا له أورد ما ذكره صاحب المواقف في هذا المقام حيث قال : ( اعلم أن الايمان (١) في اللغة هو التصديق مطلقا ، قال تعالى حكاية عن اخوة يوسف : ( وما أنت بمؤمن لنا ) أى بمصدق فيما حدثناك به ، وقال عليه الصلاة والسلام : ( الايمان أن تؤمن بالله وملائكته وكتبه ورسله ) أى تصدق ، ويقال : فلان يؤمن بكذا أى يصدق ، ويعترف به . وأما في الشرع ، وهو متعلق ما ذكرنا من الأحكام — يعنى الثواب على التفاصيل المذكورة — فهو عندنا — يعنى أتباع أبى الحسن الأشعري — وعليه أكثر الأئمة كالقاضي والاستاذ (٢) ووافقهم على ذلك الصالحى وابن الراوندى من المعتزلة : التصديق للرسول فيما علم مجيئه به ضرورة ، تفصيلا فيما علم تفصيلا ، واجمالا فيما علم اجمالا ، فهو في الشرع تصديق خالص . (٣)

فالايان الشرعى هو بيمينه الايمان اللغوى ، إلا أن الايمان الشرعى خاص فيما أمرنا بالتصديق به من الأمور الشرعية ، واللغوى عام .

وهناك قول آخر ذهب الى الأخذ به امام الحرمين الجوينى وهو : أن الايمان مركب من أمرين : تصديق قلبى واقرار لسانى حيث قال : ( والمؤمن على التحقيق

(١) سورة يوسف آية ١٧

(٢) يعنى أبا اسحق الاسفرائينى .

(٣) أنظر المواقف بشرح الجرجانى ج ٨ ص ٣٢٢ طبع مطبعة السعادة بمصر سنة ١٣٢٥ هـ

من أنطوى عقدا على المعرفة بصدق من أخبر عن صانع العالم وصفاته ، وأنبيائه  
فان أعترف بلسانه بما عرف بجنتانه فهو مؤمن ظاهرا وباطنا ، وان لم يعترف بلسانه  
معاندا لم ينفعه علم قلبه ، وكان في حكم الله من الكافرين ، كفر جحود ونسبنا د  
وكذلك كان فرعون وكل معاند جحود ، وكذلك عرف أخبار اليهود بنحوه محمد صلى  
الله عليه وسلم وصادقوا نعمته في التوراة ، فجدوا بشيا وحسدا ، فأصبحوا مسن  
الكافرين ومن أظهر كلمة الايمان ، وأظهر الكفر فهو المنافق الذي يتبوأ الدرك الأسفل  
من النار <sup>(١)</sup> .

فهذا أحد أقطاب الأشاعرة ينفرد عنهم بهذا الرأي ، الذي يوافق فيسسه  
أبا حنيفة ومن ذهب مذهبه ، في أن الايمان تصديق بالقلب ، وإقرار باللسان ،  
لا ينفك أحدهما عن الآخر ، الا في حالة تعذر النطق باللسان فهو عندهم  
ركن يحتمل السقوط لمعذر كالخرس ونحوه ، وهذا الرأي سنفرده بالبحث عند الكلام  
عن أبي حنيفة ان شاء الله ولكن الذي يهنا هنا هو بيان المذهب المشهور عن  
الأشاعرة ، والذي تبنته كتبهم المعتبرة وقررت ، وأستدل له ، وهو ما تقدم من أنه  
تصديق خاس . أما الإقرار اللساني والعمل بالجواب فهم وان لم يجعلوهما مسن  
الايمان ، الا أنهم لم يهملوهما بل جعلوا لهما اعتبارهما في الوجود ، فقد جعلوهما  
شرطا به يتحقق الايمان ، وبأن تاركهما اثما كبيرا ، لأنهما دليل على صدق الايمان  
الباطن ، ومدى تحققه ، وفي بيان ذلك يقول عضد الدين الأيجي بعد ذكر مذهبهم  
في الايمان : ( ..... ) والتلفظ بكلمتي الشهادتين مع القدرة عليه شرط ، فمن  
أخل به فهو كافر مخلد في النار <sup>(٢)</sup> ، ولا تنفعه المعرفة القلبية من غير اذعان وقبول .

(١) الجويني ، امام الحرمين أبو المعالي عبد الملك ، العقيدة النظامية بتحقيق محمد  
زاهد الكوثري ص ٦٢ ط مطبعة الأنوار سنة ١٣٦٧ هـ .

(٢) لا يخفى ما في هذا الكلام من تشدد لا يتناسب مع مذهب القوم القائل بأن التصديق  
القلبي هو المنجى من التخليد في النار ، وكما هو معلوم من مذهبهم الذي يوافقون  
فيه السلف أنه لا يخلد في النار من كان في قلبه مثقال ذرة من ايمان ، ومأله  
التخليد لم يقل به سوى الخواجه والممثلة .

فان من الكفار من كان يعرف الحق يقينا ، وكان انكاره عنادا واستكبارا ، قال الله تعالى ( وجحدوا بها واستيقنتها أنفسهم ظلما وعلوا )<sup>(١)</sup> .

فالعمل له عندهم مكانة كبيرة ، فتاركة أو تارك شيء منه يكون مذنباً معرضاً للعقاب وهذا ما يجملى أقول : ان ما ذهب اليه شيخ الاسلام ابن تيمية رحمه الله ، وما سبقه اليه ابن حزم الظاهري من عد طائفة الأشاعرة من جملة المرجئة المناصرة لمذهبهم في الايمان<sup>(٢)</sup> . أمر لا يتناسب مع الواقع ، والانصاف يدفعنا الى القول بأن القسم لم يقصروا كثيراً في اعتبار العمل الى حد يخرج الزاغة هذا اللقب ، الذي عرف بالسذم والقبح عند أغلب الطوائف منهم ، وهذه من جملة الجهمية المرجئة ، إذ أن الخلاف في هذه المسألة بينهم وبين جماعة السلف خلاف لفظي ، لأنه ينحصر في الشرطية التي قال بها الأشاعرة والشرطية التي قال بها السلف ، والكل متفق على ضرورة الاتيان بالعمل والاقرار دون تفريط أو تقصير ، والتقصير فيهما مؤاخذ على تقصيره ومعرض للعقاب ، ان شاء الله عذبه ، وان شاء غفر له ، وأن الايمان المنجى من التخليد في النار هو التصديق القلبي الجازم لقوله عليه الصلاة والسلام : ( يخرج من النار من كان في قلبه مثقال ذرة من ايمان )<sup>(٣)</sup> شريطة أن لا يكون قد ترك العمل استحلالاً وجحوداً وعناداً . فاذا القوم يخرجون الاقرار والعمل عن الركبة في الايمان ، مع التشدد في الاتيان بهما كشرط لتحقيق الايمان وكما له وكدليل ظاهري محسوس على وجود حقيقته في أعماق القلب .

وقد أوردوا أدلة تؤيد ما ذهبوا اليه ، فمما أوردوه كدليل على اخراج الاقرار عن الركبة قوله تعالى : ( أولئك كتب في قلوبهم الايمان )<sup>(٤)</sup> وقوله تعالى : ( ولما يدخل الايمان في قلوبكم )<sup>(٥)</sup> وقوله سبحانه : ( وقلبه مطمئن بالايمان )<sup>(٦)</sup> وقوله صلى الله عليه وسلم : ( اللهم ثبت قلبي على دينك ) حيث نسب فيها وفي نظائرها الغير محصوره الايمان

(١) انظر المقائد المضدیه بشرح جلال الدين الدواني ج ٢ ص ٢٨٥ ، ٢٨٦ ط المطبعة المثمانیه سنة ١٣١٦ هـ . (٢) انظر كتاب الايمان لابن تيمية ص ١٠ طبع المكتب الاسلامی بدمشق ، وكتاب الفصل لابن حزم ج ٣ ص ١٨٨ (٣)

(٤) سورة الجادله آیه ٢٢ (٥) سورة الحجرات آیه ١٤ (٦) سورة النحل آیه ١٠٦



الى القلب ، فدل ذلك على أنه فعل القلب وهو التصديق <sup>(١)</sup> .

ثم ذكر الایجسی بعد ذلك دليلهم على خروج العمل عن الايمان حيث قال : ( والعمل خارج عنه ، لجيشه مقرونا بالايمان معطوفا عليه في عدة مواضع من الكتاب ، كقوله تعالى : ( الذين آمنوا وعملوا الصالحات ) <sup>(٢)</sup> فان الجزء لا يعطف على كله ، فلا يقال : جاءني القوم وأفرادهم ولا عندى العشرة وآحادها <sup>(٣)</sup> .

غير انهم قالوا ان الايمان قد يطلق على العمل اطلاقا مجازيا <sup>(٤)</sup> وعلى ذلك جرى توجيههم للآيات والأحاديث التي ورد فيها اطلاق الايمان على العمل — ثم انهم لما ذهبوا الى القول بأن الايمان هو التصديق ، وكان ثمة التباس في أن — التصديق هو المعرفة ، فيوافقون بذلك الجهميه ، أو أنه يختلف عنها فيكونون قد سلكوا طريقا <sup>(٥)</sup> ، وقالوا بغير مذهبهم ، ودفعوا لهذا التوهم في موافقة المعرفة للتصديق الذي قد يحمل بعض العلماء على ادخالهم في زمرة الجهمية القائلة بأن الايمان هو المعرفة ، كما فعله ابن تيمية وابن حزم رحمهما الله ، فرقوا بين الأمرين بأن الأمرين المتطابقين ضدهما واحد ، وضد المعرفة غير ضد التصديق ، لأن ضد المعرفة النكارة وضد التصديق التكذيب ، واختلاف الضدين دليل على اختلاف كل من المعرفة والتصديق ، فبين الممنيين فرق شاسع ، وأيضا فان التصديق عبارة عن أمر كسبي للصدق اختيار فيه ، ولهذا يؤمر به ويثاب عليه ، أما المعرفة فقد تحصل بلا كسب ، وإذا فالمعرفة أعم من التصديق ، فكل من صدق فقد عرف ، وليس كل من عرف صدقا ، وفي هذا يقول التفازاني في شرح المقاصد مفرقا بين الأمرين : ( ... فافتصر بعضهم على أن ضد التصديق هو الانكار والتكذيب ، وضد المعرفة

(١) انظر المقائد المضديه للایجسی ج ٢ ص ٢٨٦ .

(٢) سورة الرعد آية ٢٩

(٣) الایجسی ، المصدر السابق .

(٤) انظر غاية المرام في علم الكلام للأمدی ص ٣١١ تحقيق حسن محمود عبد اللطيف

النكارة والجهالة ، واليه أشار الامام الغزالي الى حيث قرر التصديق بالتسليم فانه لا يكون مع الانكار والاستكبار ، بخلاف العلم والمعرفة ، وفصل بمضهم زيادة تفصيل فقال : التصديق عبارة عن ربط القلب على ما علم من اخبار المخبر ، وهو أسسر كسبي يثبت باختيار المصدق ، ولهذا يؤمر به ويثاب عليه ، بل يجعل رأس المبادات بخلاف المعرفة فانها ربما تحصل بلا كسب ، كمن وقع بصره على جسم فحصل له معرفة (١) أنه جدار أو حجر .

فاذا الأشاعرة يدعون أن الايمان الشرعى هو بعينه الايمان اللغوى ، ومن ضمن أدلتهم على أن الايمان الشرعى هو الايمان اللغوى وهو التصديق ، أن الايمان مبقى على أصله اللغوى لم ينقل الى معنى شرعى آخر وأستدلوا لذلك أيضا وفيما قاله الباقلانى ايضاح لهذا الدليل حيث قال : ( فان قال قائل : خبرونا ما الايمان عندكم ؟ قلنا الايمان هو التصديق بالله تعالى ، وهو العلم والتصديق بوجوده بالقلب ، فان قال : وما الدليل على ما قلتم ؟ قيل له : اجماع أهل اللغة قاطبة على أن الايمان فى اللغة قبل نزول القرآن ، ومثله النبى صلى الله عليه وسلم هو التصديق ، لا يعرفون فى لغتهم ايمانا غير ذلك ويدل على ذلك قوله تعالى : ( وما أنت بمؤمن لنا ولو كنا صادقين ) (٢) أى ما أنت بصدق لنا ، ومنه قولهم : فلان يؤمن بالشفاعة ، وفلان لا يؤمن بعذاب القبر ، أى لا يصدق بذلك . فوجب أن يكون الايمان فى التريمة هو الايمان المعروف فى اللغة ، لأن الله عز وجل ما غير اللسان العربى ولا قلبه ، ولو فعل ذلك لتواترت الاخبار بفعله ، وتوفرت دواعى الأمة على نقله ونقله لظهاره واشهاره على طيه وكتمانته ، وفى علمنا بأنه لم يفعل ذلك ، بل أقر أسماء الأمييا ،

(١) التفتازانى ، سمد الدين ، شرح المقاصد ج ٢ ص ٢٥١ ، طبع مطبعة الحجاج

محرم أفندى ، بدون تاريخ .

(٢) سورة يوسف آية : ١٧

والتخاطب بأسره على ما كان فيها ، دليل على أن الايمان في الشرع هو الايمان اللغوي ،  
ومما يدل على ذلك وبينه قول الله عز وجل : ( وما أرسلنا من رسول الا بلسان قومه )<sup>(١)</sup> ،  
وقوله تعالى : ( انا جملناه قرآنا عربيا )<sup>(٢)</sup> فخير أنه أنزل القرآن بلغة القوم ، وسمى  
الأشياء بمسمياتهم ، فلا وجه للمدول بهذه الآيات عن ظواهرها بخير حجة ، وسيمما  
مع قولهم بالمعوم وحصول التوقيت ، على أن الخطاب نزل بلغتهم ، فدل ما قلناه على  
أن الايمان هو ما وصفناه ، دون ما سواه من سائر الطاعات من النوافل والمفروضات<sup>(٣)</sup> .  
ومما تقدم يتلخص لنا ما يأتي :

- (١) أن الايمان الشرعي : هو الايمان المعروف في اللغة وهو التصديق .
  - (٢) أن التصديق محله القلب فقط ، بدليل الآيات التي تنسبه اليه دون غيره ، وقد  
تقدم ذكرها — وذلك دليل على أن الاقرار والعمل لا دخل لهما في التصديق .
  - (٣) أن العمل خارج عن الايمان ومغاير له ، بدليل عطف العمل على الايمان والعطف  
دليل على المغايرة .
  - (٤) أن القرآن الكريم ولغة العرب ، والاجماع ، تدل على بقاء الايمان على  
أصله اللغوي .
  - (٥) أن الاقرار والعمل شرط في الايمان ، يلزم الاتيان بهما ، ومن فرط فيهما  
فهو معرض للمقاب .
- فهذه النقاط الخمس هي ملخص مذهب الأشاعرة في حقيقة الايمان .

---

(١) سورة ابراهيم آية : ٤  
(٢) سورة الزخرف آية : ٣  
(٣) أبو بكر ، محمد بن الطيب ، التمهيد ، ٣٤٦ ، ٣٤٧ ، بيروت المكتبة الشريفة  
سنة ١٩٥٧ م .

## المبحث الثاني :

### ( الصلة بين الايمان والاسلام عند الأشاعرة ) :

هذه المسألة لم يتفق الأشاعرة فيها أيضا بل وقع بينهم خلاف فافترقوا على رأيين ، فمن قائل بالترادف بينهما ، ومن قائل بالتفاير ، وكل فريق استدل لرأيه بما يدل عليه من الكتاب والسنة ، وفيما يلي أورد بعض النصوص في ذلك من كتبهم المعتبرة ثم أعقب ذلك ببيان ما تضمنته من أفكار .

يقول الشيخ عبدالسلام بن ابراهيم اللقاني في شرحه لجوهرة التوحيد : ( ..... ولما كان الايمان والاسلام لغة متفايري المدلول لأن الايمان هو التصديق ، والاسلام هو الخضوع والانقياد ، اختلف فيهما شرعا ، فذهب جمهور الأشاعرة الى تفايرهما أيضا ، لأن مفهوم الايمان ما علمته آتفا ، ومفهوم الاسلام امثال الأوامر والنواهي ببناء الصل على ذلك الازعان ، فهما مختلفان ذاتا ومفهوماً وان تلازما شرعا بحيث لا يوجد مسلم ليس بمؤمن ولا مؤمن ليس بمسلم ..... وذهب جمهور المالكيين والمحققون من الأشاعرة الى اتحاد مفهوميهما بمعنى وحدة ما يراد منهما في الشرع وتساويهما بحسب الوجود ، على معنى أن كل مسن أنصف بأحدهما فهو متصف بالآخر شرعا — وعلى هذا فالخلاف لفظي باعتبار (١) المال .

ويقول الشيخ سعد الدين التفتازاني في كتابه المشهور شرح المقاصد : ( الجمهور على أن الاسلام والايمان واحد ، إذ معنى آمنتم بما جاء به النبي عليه السلام صدقته ، ومعنى أسلمتم له سلمته ولا يظهر بينهما كثير فرق لرجوعهما الى معنى الاعتراف والانقياد والاذعان والقبول ، وبالجملة لا يعقل بحسب الشرع مؤمن ليس بمسلم أو مسلم ليس بمؤمن ، وهذا مراد القوم بترادف الاسمين ، واتحاد المعنى

---

(١) اللقاني ، عبدالسلام بن ابراهيم المالكي ، اتحاف المرید بجوهرة التوحيد ، تعليق الشيخ محمد يوسف الشيخ ص ٣٨ ، ٣٩ ، ٤٠

وعدم التباير على ما قال في التبصره : الايمان من قبيل الاسماء المترادفه وكل مؤمن مسلم وكل مسلم مؤمن . لأن الايمان اسم لتصديق شهادة العقول والآثار على سبيل وحدانية الله تعالى . وأن له الخلق والأمر لا شريك له في ذلك . والاسلام اسم للسلام المرء نفسه بكليةها لله تعالى بالمعبودية له من غير شرك . فحصل من طريق المراه منهما على معنى واحد . ولو كان الايمان متبايزين لتصور وجود أحدهما بدون الآخر ولتصور مؤمن ليس بمسلم أو مسلم ليس بمؤمن . فيكون لأحدهما في الدنيا أو الآخرة حكم ليس للآخر وهذا باطل قطعاً . وقال في الكفايه : الايمان هو تصديق الله فيما أخبر من أوامره ونواهيه . والاسلام هو الانقياد والخضوع لأوامره . وإذا لا يتحقق الا بقبول الأمر والنهي . فالإيمان لا ينفك عن الاسلام حكماً فلا يتبايران . وإذا كان المراد بهذا لاتحاد هذا المعنى صح التمسك فيه بالاجماع . على أنه يمنع أن يأتي أحدهما بجميع ما اعتبر في الاسلام ولا يكون مؤمناً . وعلى أنه ليس للمؤمن حكم لا يكون للمسلم وبالعكس . وعلى أن دار الايمان دار الاسلام وبالعكس . وعلى أن الناس كانوا في عهد النبي عليه السلام ثلاث فرق مؤمن وكافر وشافق لا رابع لهم<sup>(١)</sup> .

ويقول امام الحرمين الجويني في العقيدة النظامية : ( فان قيل هل يفسق بين الايمان والاسلام . قلنا وقد يطلق والمراد به الانعان والاستسلام ظاهراً من غير اظهار حقيقة الايمان . قال تعالى : ( قالت الأعراب آمنا قل لم تؤمنوا ولكن قولوا أسلفنا ) فالمؤمن اذن المستسلم وقد لا يكون المستسلم مؤمناً فكل مؤمن على ذلك مسلم وليس كل مسلم مؤمناً<sup>(٢)</sup> )

فما تقدم من النصوص يتضح لنا أن مذهب الأشاعرة في الصلة بين الايمان والاسلام

(١) التفتازاني ، أحمد الدين عمر ، شرح المقاصد ، ج ٢ ، ص ٢٥٩ - ٢٦٠ .

(٢) امام الحرمين أبو المعالي عبد الملك الجويني ، العقيدة النظامية ، بتحقيق

محمد زاهد الكوثري ، ص ٦٣ ط مطبعة الانوار سنة ١٣٦٧ هـ - ١٩٤٨ م .

مبنى على الخلاف ، إذ لم يتفقوا فيها على رأى بل اختلفوا فى ذلك على قولين :

(١) أن الايمان والاسلام متغايران ذاتاً ومفهوماً مع القول بتلازمهما شرعاً فى الوجود بمعنى أنه لا يوجد مسلم ليس بمؤمن ، كما أنه لا يمكن وجود مؤمن ليس بمسلم مع اختلاف حقيقتى الايمان والاسلام ، وهذا الرأى عزاه — كما تقدم — الشيخ اللقان الى جمهور الأشاعرة ، وهو ما اختاره امام الحرمين نفسه وقال به كما يتضح لنا من كلامه المتقدم ، ولعله قصد بقوله فكل مؤمن مسلم وليس كل مسلم مؤمناً أن الانقياد والاستسلام قد يحصل بدون تصديق فلا يعتد به ، أما التصديق اذا حصل فلا بد وأن ينتج الانقياد والاستسلام الذى هو معنى — الاسلام فيكون بذلك مؤمناً مسلماً والا فهو يقول — كغيره من أصحاب هذا الرأى — بالتلازم بين الايمان والاسلام فى السجود .

وقد قال بهذا القول وأيده بشدة تاج الدين السبكي فى طبقات الشافعية .<sup>(١)</sup>

(٢) الرأى الثانى : أن الايمان والاسلام متحدان ، بمعنى أنهما مترادفان مفهوماً ومراداً ، ومتساويان فى الوجود ، فكل متصف بأحدهما فهو متصف بالآخر من الناحية الشرعية ، وهذا يشبه ما تقدم فى الرأى الأول من القول بالتلازم فى الوجود ، مما حدا بشارح جوهر التوحيد الى اعتبار الخلاف بين الرايين لفظى باعتبار النتيجة والمآل ، وهو فى الحقيقة كذلك .

فمنذ هؤلاء لا يعقل بحسب الشرع مؤمن ليس بمسلم أو مسلم ليس بمؤمن ، وهو مرادهم من المترادف ، وهذا الرأى — كما تقدم — اختيار الشيخ التفتازانى وعزاه الى الجمهور ، ورواه عن أبى المعين النسفى من كتابه تبصرة الأدلّة ، وضعه بعض الأدلة على اثباته وترجيحه .

---

(١) السبكي ، تاج الدين أبو نصر عبد الوهاب بن على بن عبد الكافى ، طبقات الشافعية ، تحقيق محمد محمود الطناحى ، وعبد الفتاح محمد الحلو ، ط الأولى بمطبعة عيسى الحلبي سنة ١٣٨٣هـ — ١٩٦٤م .

فمن أدلته : الاجماع على أنه لا يمكن أن يأتي أحد بجميع ما اعتبر/ولا يكتفون  
مسلمًا ، أو بجميع ما اعتبر في الاسلام ولا يكون مؤمنًا ، وعلى أنه ليس للمؤمن  
من حكم خارج به ولا يكون للمسلم وبالعكس الى آخر ما ذكر من المسائل .  
وقد ساق بعد ذلك أدلتهم السمعية بقوله :

والمشهور من استدلال القوم وجهان :

أحدهما : أن الايمان لو كان غير الاسلام لم يقبل من مبتغيه لقوله تعالى : ( ومن  
يبتغ غير الاسلام دينًا فلن يقبل منه )<sup>(١)</sup> .

وثانيهما : أنه لو كان غيره لم يستثن<sup>يصح</sup> أحدهما من الآخر . . . . . لقوله تعالى  
( فأخرجنا من كان فيها من المؤمنين ، فما وجدنا فيها غير بيت من المسلمين )<sup>(٢)</sup> ،  
أى فلم نجد ممن كان فيها من المؤمنين إلا أهل بيت من المسلمين<sup>(٣)</sup> .

وبعد أن ذكر التفاتاني هذا الرأي ، وأستدل له ، التفت الى الرأي الآخر  
وعزاء الى الحشوية - على حد تمبيره - وبعض المعتزلة ، وهو رأى فى نظره  
باطل .

وأنا أقول : ان هذا الرأي الذى أبطله ، وأنكر أن يكون قد تبناه جماعة  
من الأشاعرة ، يمتد بقولهم ، أقول : ان هذا الرأي هو الذى يتناسب مع  
ما سبق تقريره من أن الايمان عند الأشاعرة هو التصديق فقط ، واعتبار الأعمال  
التي تمثل الاسلام من لوازم ذلك التصديق ، وأصحاب القول بالترادف من الأشاعرة  
قد شملوا بوجود تناقض بين مذهبهم فى حقيقة الايمان ، ومذهبهم فى القسول  
بالترادف بين الايمان والاسلام ، لذلك حاولوا تفسير وجهة نظرهم بأن المراد  
بالترادف ، الترادف فى المراد بمعنى أن المراد من الايمان الادعان بالقلب ،

(١) سورة آل عمران ، آية ٨٥

(٢) سورة المائدة آية ٣٥ ، ٣٦ .

(٣) التفاتانى ، شرح المقاصد ج ٢ ص ٢٦٠

والاسلام الازعان بالجوارح ، والمعنيان واحد وكلاهما مراد ، فهما مترادفان من هذا الوجه ومترادفان أيضا من حيث أن كلاهما مطلوب شرعا ، والمراد منهما واحد وهو الازعان . كما يتضح ذلك من كلام التفازاني السابق . وقد سبق أن ذكرت عند بيان رأى السلف في هذه المسألة ، أن الخلاف بينهم تم على رأىين أيضا ، هما القول بالترادف ، والاقتراق ، وذكرت أن الرأى الصائب هو ما ذكره شيخ الاسلام ابن تيمية من القول بالاقتراق مع التلازم الشديد بينهما الى درجة أنه لا يمكن أن يتصور وجود أحدهما بدون الآخر ، وأن هذا الرأى هو الذى تجتمع عليه الأدلة ، حيث لا يخفى ما بينهما من بعد لا يمكن أن تجتمع معه الا على مثل هذا الرأى ، القائل بالتلازم ، بحيث أن الايمان اذا ذكر منفردا كما فى حديث وفد عبد القيس دخل فيه الاسلام لا محالة واذا ذكر الاسلام منفردا دخل الايمان فيه أيضا .

واذا ذكرنا مجتمعين كما فى حديث جبريل اقتربا فيراد من أحدهما غير ما يراد من الآخر . من حيث المعنى .

والرأى القائل بالترادف عند السلف ، له وجهة لا تتعارض مع رأيهم فى حقيقة الايمان ، لاطلاقهم الايمان على الأعمال ، وجعلها جزأته بدلالة النصوص ، بخلاف رأى الأصاغر القائل بالترادف ، فانه يتعارض مع مذهبهم القائل بأن الايمان تصديق قلبى فحسب ، والأعمال لوازم للايمان ، فهى غيره ، وهذا ما يقتضيه مذهبهم .

بقى أن أذكر أدلة القائلين بالتفائير ، فمن أدلتهم قوله تعالى : ( قالست الأعراب آمنا ، قل لم تؤمنوا ولكن قولوا أسلمنا )<sup>(١)</sup> حيث أثبت أحدهما ونفى الآخر . واستدلوا على التفائير أيضا بعطف أحدهما على الآخر ، والعطف كما يقولون دليل على التفائير ، مثل قوله تعالى : ( ان المسلمين والمسلمات والمؤمنين والمؤمنات )<sup>(٢)</sup> وقوله تعالى : ( ومازادهم الا ايمانا وتسليما )<sup>(٣)</sup> والتسليم هو الاسلام

(١) سورة الحجرات آية ١٤ (٢) سورة الأحزاب آية ٣٥

(٣) سورة الأحزاب آية ٢٢



وأن جبريل لما جاء لتعليم الدين سأل النبي عن كل منهما على حده ،  
وأجاب النبي لكل بجواب وذلك أنه قال : أخبرني عن الإيمان  
فقال : الإيمان أن تؤمن بالله وملائكته وكتبه ورسله ..... الخ  
قال : أخبرني عن الإسلام فقال : الإسلام أن تشهد أن لا اله  
الا الله وأن محمدا رسول الله ..... الخ .

وذلك حديث جبريل المشهور ، ولا يخفى قوة أدلة كل من الفريقين  
لا يجمعهما الا ما ذكرت آنفا .

---

### البحث الثالث :

#### ( مذهب الاشاعرة فى زيادة الايمان ونقصه ) :

هذه المسألة اختلفت آراء الاشاعرة فيها ، فلم يثبتوا على رأى واحد ، بل  
منهم من منع القول بزيادة الايمان ونقصه ، ومنهم من أثبتها ، وبعض آخر  
أثبت الزيادة ومنع النقصان ولكل وجهة تختلف عن وجهة الآخر ودليل غير  
دليله . فقد ذكر البغدادي أن من ذهب من الاشاعرة الى القول بأن الايمان  
تصديق بالقلب فقط منع القول بالنقصان ، واختلفوا فى الزيادة وقد اختار هو  
القول بالزيادة والنقصان وساق الأدلة على ذلك <sup>(١)</sup> . وقد ذكر صاحب المواقف  
عن الامام الرازى وكثير من المتكلمين رأيهم بأنه بحث لفظي ، لأنه فرع تفسير الايمان ،  
فمن قال هو التصديق فليس هو قابلا للزيادة والنقصان ، ولعلوه بأن الواجب هو  
اليقين وأنه لا يقبل التفاوت لا بحسب ذاته ، لأن التفاوت إنما هو لاحتمال النقيض  
وهو — أى احتماله — ولو بأبعد وجه ينافى اليقين فلا يجامعه ، ولا بحسب  
متعلقه ، لأنه جميع ما علم بالضرورة مجىء الرسول به ، والجميع من حيث هو جميع  
لا يتصور فيه تعدد ، والا لم يكن جميعا ، وان قلنا هو الاعمال ، أما وحدها  
أو مع التصديق فيقبلها وهو ظاهر <sup>(٢)</sup> وهذا القول — أى أن الخلاف فى مسألة  
زيادة الايمان ونقصه لفظي — فى نظري غير صحيح ، لأن ثمة من قال بأن الايمان  
هو التصديق ، ومع ذلك قال ان الايمان يزيد وينقص بحسب ذاته أى التصديق  
نفسه يزيد وينقص بحسب متعلقه وهى أفراد ما جاء به الرسول صلى الله عليه  
وسلم ما يجب التصديق به .

(١) أنظر أصول الدين للبغدادي ص ٢٥٢ طبع مطبعة الدولة باستانبول سنة

١٣٤٦هـ — ١٩٢٨م .

(٢) أنظر المواقف بشرح الجرجاني ج ٨ ص ٣٣٠ ط مطبعة السعادة بصر

سنة ١٣٢٥هـ — ١٩٠٢م .

ومن قال بأن الخلاف في زيادة الايمان ونقصه لفظي الامام أبو حامد الغزالي<sup>(١)</sup> على  
أننى أحب أن أتبع هنا إلى أنهم لا يقصدون بقولهم ان الخلاف لفظي أن الآراء ترجع  
إلى رأى واحد أما القول بالزيادة والنقصان أو عدمها على تعددها ، بل المقصود  
أن الرأى في ذلك فرع عن الرأى في حقيقة الايمان .

ثم ان عضد الدين الأيجى صاحب المواقف يرجع القول بأن الايمان يزداد  
وينقص حتى وان كان التصديق وحده حيث قال : **والحق أن التصديق يقبل الزيادة  
والنقصان لوجهين : أى بحسب الذات وبحسب المتعلق .**

**الأول :** القوة والضعف من التصديق من الكيفيات النفسانية متفاوتة قوة وضعفا .  
**الثاني :** من وجهى التفاوت - أعنى ما هو بحسب المتعلق - أن يقال : التصديق  
التفصيلي في أفراد ما علم جيبته به جزء من الايمان يثاب عليه ثوابه على تصديقه  
بالاجمال ، يعنى أن أفراد ما جاء به متعددة وداخلية في التصديق الاجمالى  
فاذا علم واحدا منها بخصوصه وصدق به ، كان هذا تصديقا مفايرا لذلك التصديق  
المجمل ، وجزءا من الايمان ، ولا شك أن التصديقات التفصيلية تقبل الزيادة  
فكذلك الايمان ، والنصوص كحقوله تعالى : ( واذا نلت عليهم آياته زادتهم  
ايمانا ) دالة على قبوله لهما - أى قبول الايمان للزيادة والنقصان - بالوجه  
الثاني ، كما أن نص قوله تعالى ( ولكن ليطمئن قلبى ) دل على قبوله لهما بالوجه  
الأول<sup>(٢)</sup> .

هذا ما ارتضاه صاحب المواقف ، وقد رد على من قال من أصحابه بأن الايمان - السدى  
هو التصديق عندهم لا يزيد ولا ينقص بقوله : قولكم الواجب اليقين والتفاوت لا يكون  
الا لاحتمال النقيض - قلنا لا نسلم أن التفاوت لذلك الاحتمال فقط ، اذ يجوز أن

(١) أنظر الإقتصاد في الاعتقاد للغزالي ، تحقيق الدكتور عادل العوا ص ٢٠٨ ط -  
الأولى بدار الأمانه ببيروت سنة ١٣٨٨هـ - ١٩٦٩م .  
(٢) المواقف بشرح الجرجاني ج ٨ ص ٢٣١ ط مطبعة السعادة ، بصرى سنة ١٣٢٥هـ -  
١٩٠٧م

يكون بالقوة والضعف بلا احتمال للتقيض — ثم ذلك الذى ذكرتموه يقتضى أن يكون  
إيمان النبی وآحاد الأمة سواء ، وأنه باطل اجماعاً ، ولقول ابنزاهيم عليه السلام  
(ولكن ليطمئن قلبي ) فإنه يدل على قبول التصديق اليقيني للزيادة كما سلف تقريره  
والظاهر أن الظن الغالب الذى لا يخطر منه احتمال التقيض بالبال حكمه حكم  
التيسين ، في كونه إيماناً حقيقياً ، فان إيمان أكثر المومنين من هذا القبيل ، وعلى  
هذا فكون التصديق الإيماني قابلاً للزيادة واضح وضوحاً تاماً (١)

وقد ذكرناج الدين السبكي أن هناك جماعة قالوا بأن الإيمان هو التصديق ، ومنع  
ذلك قالوا أيضاً بأنه يزيد وينقص ، وأنهم إنما ذهبوا هذا المذهب ليجمعوا بين  
كلام السلف القائلين بأن الإيمان يتجزأ وما أنكروا أن يكون تصديقاً ، وبين قول أبي  
الحسن الأشعري القائل بأنه التصديق فقط ، وما أنكروا أن يصح تجزؤه فجمعوا  
بين الأمرين بأن قالوا : نفس التصديق لا يزيد ولا ينقص ، والإيمان الشرعي  
يزيد وينقص بزيادة ثمراته وهى الأعمال ونقصانها ، وقالوا : ان فى هذا توفيقاً بين  
ظواهر النصوص التى جاءت بالزيادة ، وأقوال السلف وبين أصل وضعه فى اللغة  
وما عليه المتكلمون ، ومن قال بهذا رأى من متكلى الأشاعرة الأمدى فى كتابه  
أبكار الأفكار (٢) .

وقد استحسن الامام النووى من محدثى الأشاعرة هذا رأى إلا أنه مال إلى القول  
بأن نفس التصديق يزيد وينقص حيث قال : وهذا الذى قاله هؤلاء ، وان كان ظاهراً  
حسناً فالأظهر والله أعلم أن نفس التصديق يزيد وينقص بكثرة النظر وتظاهرو  
الأدلة ، ولهذا يكون إيمان الصديقين أقوى من إيمان غيرهم بحيث لا تعترضهم شبهة  
ولا يتزلزل إيمانهم بمعارض ، بل لا تزال قلوبهم مشرحة نيرة وان اختلفت عليهم الأحوال ،

(١) نفس المصدر السابق .

(٢) أنظر طبقات الشافعية لتاج الدين السبكي ، بتحقيق محمود محمد الطناحسى ،  
وعبد الفتاح محمد الحلوجى ، ١٣١ - ١٣٢ ط الأولى بمطبعة عيسى الحلبي  
سنة ١٣٨٣ هـ - ١٩٦٤ م وشرح صحيح مسلم للامام النووى ج ١ ص ١٤٨ ط المطبعة  
المصرية ومكتبتها بدون تاريخ .

وأما غيرهم من المؤلفين ، ومن قارسهم ونحوهم فليسوا كذلك . فهذا مما لا يمكن -  
انكاره ، ولا يتشكك عاقل في أن نفس تصديق أبي بكر رضي الله عنه لا يساويه تصديق  
آحاد الناس ، ولهذا قال البخاري في صحيحه : قال ابن أبي مليكة : أدركت  
ثلاثين من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم كلهم يخاف النفاق على نفسه ما منهم  
أحد يقول انه على إيمان جبريل وميكائيل . انتهى كلام النووي .<sup>(١)</sup>

وتبين لنا ما تقدم أن الأشاعرة اختلفوا في زيادة الإيمان ونقصه على النحو التالي : -  
(١) أن الإيمان هو التصديق ، وهو لا يزيد ولا ينقص ، ولهم في ذلك حجة  
عقلية بحتة وهي أن الإيمان عبارة عن التصديق الجازم البالغ حد اليقين ،  
واليقين لا يقبل التفاوت ، لأن التفاوت فيه إنما هو لاحتمال النقص ، واحتمال  
النقص الذي هو الشك يناقض اليقين . وهذا قول جماعة قليلة من الأشاعرة  
وينسب إلى أبي الحسن الأشعري نفسه ، وهو غير صحيح ، لأن ما صرح  
به في كتاب الإبانة الذي هو آخر ما صنف يثبت أنه يقول بزيادة الإيمان  
ونقصه كما أسلفنا .<sup>(٢)</sup>

(٢) أن الإيمان الذي هو التصديق أيضا يزيد وينقص ، ولأصحاب هذا القول  
سلكان :

(١) القول بأن التصديق نفسه يزيد وينقص ، فيصح إطلاق القول بالزيادة  
والنقصان على الإيمان بحسب الذات الذي هو التصديق ، وبحسب  
المتعلق ، وهو أفراد ما جاء به الرسول صلى الله عليه وسلم مما يجسب  
الإيمان به ، وقد استدل هؤلاء على كلا الأمرين ،  
فاستدلوا على زيادة التصديق ونقصانه بحسب ذاته بدليل عقلي وآخر

---

(١) النووي ر. نفس المصدر ص ١٤٩ .  
(٢) أنظر كتاب الإبانة عن أصول الديانة للأشعري ص ١٠ ط إدارة الطباعة المنيرية  
بالأزهر ، بدون تاريخ .

نقلى ، فدليلهم العقلى هو ( أن التصديق القلبى يزيد وينقص بكثرة النظر ووضوح الأدلة ، وعدم ذلك ، ولهذا كان ايمان الصديقين أقوى من ايمان غيرهم بحيث لا تمتريه الشبه ، ويؤيده أن كل أحد يعلم أن ما فى قلبه يتفاضل حتى يكون فى بعض الأحيان أعظم يقيناً واخلاصاً منه فى بعضها ، فكذلك التصديق والمعرفة بحسب ظهور البراهين وكثرتها (١)

أما ما استدلوا به من النقل فقوله تعالى فى قصة ابراهيم عليه السلام ( أولم تؤمن — قال بلى ولكن ليطمئن قلبى ) فأطمئنان القلب الذى هو أقصى درجات التصديق هو ما قصده ابراهيم عليه السلام والا فهو مصدق دون شك .

كما استدلوا على أن الايمان يزيد وينقص بحسب متعلقه بأن التصديق التفصيلى فى أفراد ما وجب عليه الايمان به جزء من الايمان يشاب عليه ، كما يثاب على تصديقه بالكل . وأضافوا الى ذلك الآيات المصرحة بزيادة الايمان . ولا شك أن القابل للزيادة قابل للنقصان .

(ب) المسلك الثانى :

القول بأن الايمان يزيد وينقص بحسب متعلقه فقط ، أما التصديق نفسه لا يزيد ولا ينقص ، وقد ذهبوا هذا المذهب ليكون جميعاً بين رأى السلف القائل بأن الايمان يتجزأ والتصديق داخل فيه ، وقسول القائلين بأنه التصديق فقط ولم ينكروا أنه يتجزأ . ووجه الجمع : أن الكل اتفقوا على أن الايمان يتجزأ سواء هو التصديق وحده أو التصديق والعمل فتقول ان التصديق الذى هو أصل الايمان لا يزيد ولا ينقص .

---

(١) اللقانى ، عبد السلام بن ابراهيم المالكى ، اتحاف المرید بجوهره التوحید ص ٣ بتحقيق الشيخ محمد يوسف الشيخ ط ١ سنة ١٣٧٩ هـ — ١٩٦٠ م .

والزيادة والنقصان إنما تكون في الأعمال التي هي ثمرات الإيمان والإيمان يطلق عليها حقيقة عند قوم ، وبجازا عند آخرين .  
ويكون في هذا جمع بين ظواهر النصوص التي جاءت بالزيادة ، وأقاويل السلف ، وبين أصل وضعه في اللغة وما عليه المتكلمون من أنه التصديق فقط .

(٣) أما الرأي الثالث وهو القول بأن الإيمان يزيد ولا ينقص — فهذا رأى قليل الانصار واضح البطلان ولولا الوفاء بتعداد الآراء لما استحق الذكر ، إذ أنه لا يتصور شيء قابل للزيادة ، غير قابل للنقصان .  
والراجع من هذه الآراء الذي عليه جمهور الأشاعرة هو الرأي القائل بأن الإيمان يزيد وينقص وإن كان هو التصديق وحده . (١) لأن التفاوت لا يكون باحتمال النقيض بل بالقوة والضعف ، ولليقين مراتب ، من أجل البديهيات إلى أخفى النظريات ، فما يعلم بداهة أقوى يقينا مما يعلم نظرا ، وما يعلم بأدلة أوضح وأكثر أشد يقينا من غيره (١) هكذا قال المعلق على شرح جوهرة التوحيد . هذا هو رأى الأشاعرة في زيادة الإيمان ونقص واختلافهم كما رأيت يدور حول هل التصديق نفسه يزيد وينقص ، أم أن الزيادة والنقصان تكون من قبل ثمراته التي هي الأعمال ، فالمسألة خلافية بينهم ، ولكن ما عليه جمهورهم هو ما تقدم ذكره . والله أعلم .

---

(١) انظر انحاف المرید بجوهرة التوحيد ، تعليق الشيخ محمد يوسف الشيخ ط  
سنة ١٣٧٩هـ .

## البحث الرابع :

### ( رأى الأشاعرة فى مرتكب الكبيرة ) :

اتفق الأشاعرة على انقسام الذنوب الى صفائر وكبائر . أما الصفائر فقد ذكر  
 شارح المقاصد اتفاق الأمة عن أن الله تعالى يعفو عن بعضها مطلقاً <sup>(١)</sup> ويفهم من  
 أن الأشاعرة مجمعون على ذلك ، إلا أن شارح جوهرة التوحيد ذكر رأيين نفس  
 هذه المسألة بعد أن ذكر الاتفاق على ترتيب التكفير على اجتناب الكبائر فقال :  
 ( ذهب أئمة الكلام الى أنه لا يجب التكفير على القطع بل يجوز وغلب على الظن  
 ويقوى فيه الرجاء ، لأننا لو قطعنا لاجتناب الكبائر بتكفير صفائره بالاجتناب ، لكانت  
 له فى حكم النجاس الذى يقطع بأنه لا ثبوت فيه ، وذلك نقض لعرى الشريعة ، فقوله  
 تعالى ( ان تجتنبوا كبائر ما تنهون عنه نكفر عنكم سيئاتكم ) معناه ان شئنا حملنا له  
 على قوله : ( ان الله لا يغفر أن يشرك به ويغفر ما دون ذلك لمن يشاء ) .

وذهب جماعة من الفقهاء والمحدثين والمعتزلة الى أن المكلف اذا اجتنب الكبائر  
 كفرت صفائره قطعاً ولم يجز تعذيبه عليها ، بمعنى أنه لا يجوز أن يقع لقيام الأدلة  
 السمعية على عدم وقوعه كقوله تعالى : ( ان تجتنبوا كبائر ما تنهون عنه ) الآية ،  
 والنظم ظاهر فى هذا الثانى وهو أشهر من الأول عندهم ، وهى القولين جواز  
 المقاب على الصغيرة وأمتناعه والأول هو الحق <sup>(٢)</sup> وهذا الكلام يدل على انقسام  
 القوم فى غفران الصغيرة الى رأيين .

أحدهما القول بأنها تنفسر قطعاً نظراً لوعد الله سبحانه وتعالى . بذلك نفس  
 كتابه حيث قال : ( ان تجتنبوا كبائر ما تنهون عنه نكفر عنكم سيئاتكم ) الآية .

(١) شرح المقاصد ج ٢ ص ٢٣٥ . ودعوى اتفاق الأمة غير صحيح ، بخلاف  
 الخواج مشهور .

(٢) اللقانى ، عبد السلام بن ابراهيم المالكى ، اتحاف المرید بجوهرة التوحيد  
 ص ١٥٨ تعليق الشيخ محمد يوسف الشيخ ج ١ : سنة ١٣٢٩ هـ - ١٩٦٠ م



وهذا ايجاب منه تعالى على نفسه بغفران الصفائر اذا اجتنبت الكبائر فلا بد وأن —  
الصفائر تغفر لا محاله تفضلا منه سبحانه . وهذا الرأي هو المذهب المشهور  
عن الأشاعرة كما ذكر ذلك شارح المقاصد . الذى يعتبر كتابه من أشهر الكتب  
التي يعتمد عليها أصحابه .

أما رأى الثانى فهو القول بأن الصفائر يجوز أن تغفر ، ولا نقول بالقطع  
لأن فى ذلك اغراء بفعلها ، وهو دليل على بخت ولا يخفى ما بين الرأىين  
من ثقارب إذ كلها تتفق على أن الصفائر تغفر اذا اجتنبت الكبائر تفضلا والخلاف  
فى القطع بذلك أو عدمه ، ولكن الرأى الذى يسنده الدليل هو القائل بأنها تغفر  
قطعا اذا اجتنبت الكبائر لوضوح الأدلة على ذلك ، ولا تخفى مؤاخذه صاحبها  
ان كانت تجره الى فعل الكبيرة .

هذا بشأن حكم الصغيرة عند الأشاعرة أما حكم مرتكبى الكبائر ، فالكلام فى ذلك  
ذو شقين أحدهما الكلام فى صفته وتسميته فى الدنيا ، والثانى الكلام فى حكمه  
الأخروى فأما تسميته وحكمه الدينوى فقد ذهبوا الى القول بأن مرتكب الكبيرة  
مؤمن فاسق ، لان ارتكاب الكبيرة لا يذهب ايمانه كما ذهب اليه المعتزلة وانما  
يؤثر فيه بالنقصان ، فيسلب منه كمال الايمان ، ويفقد بما اتصف به من معصية  
وفسق ، فيقال مؤمن فاسق ، وفى هذا يقول أبو بكر الباقلانى فى التمهيد : ( فان  
قال قائل : فخيرنى عن الفاسق الملى هل تسمونه مؤمنا بايمانه الذى فيه ،  
وهل تقولون ان فسقه لا يضاد ايمانه ؟ قيل له : أجل ، فان قال : فلم قلستم  
ان الفسق الذى ليس بجهل بالله لا يضاد الايمان ؟ قيل له : لأن الشئيين  
انما يتضادان فى محل واحد ، وقد علمنا أن ما يوجد بالجوارح لا يجوز أن ينقى علما  
وتصديقا ، يوجد بالقلب فثبت أنه غير مضاد للملم بالله والتصديق له . والدليل  
على ذلك أنه قد يعمز على معصية الرسول صلى الله عليه وآله وسلم بقلبه من لا ينفى  
عزمه على ذلك معرفة النبى صلى الله عليه وآله وسلم ، وتصديقه له ، وكذلك حكم القول

في المزم على معصية الله عز وجل ، وأنه غير مضاد لمعرفته والعلم به ، والتصديق له هو الايمان لا غير . فصح بذلك اجتماع الفسق الذي ليس بكفر مع الايمان وانهما غير متضادين .

فان قال : ولم قلتم انه يجب أن يسمى الفاسق المولى بما فيه من الايمان مؤمناً ؟ قيل له : لأن أهل اللغة انما يشتقون هذا الاسم للمسمى به من وجود الايمان به ، فلما كان الايمان موجوداً بالفاسق الذي وصفنا حاله ، وجب أن يسمى مؤمناً كما أنه لما لم يضاد ما فيه من الايمان فسقه الذي ليس بكفر وجب أن يسمى به فاسقاً ، وأهل اللغة متفقون على أن اجتماع الوصفين المختلفين لا يوجب منع اشتقاق الأسماء منهما ، ومن أحدهما ، فوجب بذلك ما قلناه (١) .

فما تقدم يتبين لنا الرأي ودليله ، وذلك الدليل الذي ساقه الباقلاني ذوو شقين ، أحدهما عقلي والآخر لفظي .

أما العقلي فيقول ان الفسق لا يضاد الايمان ، لأن التضاد بين الشيئين لا يكون إلا إذا وجد فيهم محل واحد ، والمعصية التي بها يكون الفسق محلها الجوارح ، والايمان عندهم محلها القلب فقط ، وما يوجد بالجوارح لا يجوز أن ينفي ما يوجد بالقلب ، لأنه غير مضاد له ، إذ قد يعص الله تعالى من هو مصدق بقلبه بالله ورسوله ، فصح بذلك اجتماع الفسق والايمان .

وأما اللفظي : فهو أن أهل اللغة يشتقون تسمية الشيء من صفة توجد فيه ، والايمان الذي هو التصديق القلبي موجود في الفاسق الذي عص الله تعالى بمعمسل قبيح صدر عن الجوارح غير مضاد للايمان .

---

(١) الباقلاني ، أبو بكر محمد بن الطيب ، كتاب التمهيد ص ٣٤٩ - ٣٥٠ نفسر المكتبة الشرقية ببيروت سنة ١٩٥٧م .

وهذان الدليلان — كما هو واضح — مبنيان على مذهبهم القائل بسان  
الايان هو التصديق القلبي بالله وملائكته وكتبه ورسله الذي تقدم بيانه ، وأن أعمال  
الجوارح إنما هي ثمرات ذلك التصديق القلبي ، وليست ركنا فيه ، ولا جزاء فنى  
مفهومه . وهم موافقون للسلف في إطلاقهم هذه الصفة على مرتكب الذنب الكبير  
وقد تقدم استدلالهم على هذه التسمية بمثل قوله تعالى في شأن حاطب بن أبى  
بلتمه ( يا أيها الذين آمنوا لا تتخذوا الكافرين أولياء من دون المؤمنين ) فقد  
خاطبه باسم الايمان مع ما أرتكبه من عظيم الذنب بشأن الله ورسوله في قصته  
المشهوره ومثل قوله تعالى ( وان طائفتان من المؤمنين أقتلتا فأصلحا بينهما )  
فسماهم مؤمنين مع أقتالهم ، وغير ذلك من الآيات التي تطلق على فاعل  
الذنب الكبير اسم المؤمن ، وذلك أيضا دليل للأشاعة لأنهم يرون نفس الراى .

أما الحكم الاخرى لمرتكب الكبير ، عند الاشاعة ، فانهم أيضا يوافقون السلف  
فيه . حيث فوضوا أمره الى الله تعالى ان شاء عذبه بعدله وان شاء غفر له بفضله  
وذلك اذا مات المذنب من غير توبه ، وعن سابق اصرار وفي ذلك يقول البغدادى  
من الاشاعة : ( ٠٠٠ ) فأما أصحاب الذنوب من المسلمين اذا ماتوا قبل التوبة  
فمنهم من يغفر الله عز وجل له قبل تعذيب أهل العذاب ، ومنهم من يعذبه  
في النار مدة ثم يغفر له ويرده الى الجنة برحمته ( ١ )

ويقول الشيخ عبدالسلام بن ابراهيم اللقاني في شرح جوهرة التوحيد :  
( ٠٠٠ ) فذهب أهل الحق الى أنه لا يقطع له بعفو ولا عقاب ، بل هو في مشيئة  
الله سبحانه وتعالى ، وعلى تقدير وقوع العقاب عدلا منه سبحانه وتعالى يقطع له بعدم  
الخلود في النار ( ٠٠٠ ) ولا تعلم خلافا للأشاعة في هذه المسألة . وتبين لنا ما  
( ٢ )

( ١ ) البغدادى ، أبو منصور عبدالقاهر بن طاهر ، أصول الدين ص ٢٤٢ ط الأولى  
بمطبعة الدولة بآستانبول سنة ١٣٤٦ هـ — ١٩٢٨ م .  
( ٢ ) أنظر اتحاف المرید بجوهرة التوحيد تعليق الشيخ محمد يوسف الشيخ ص ١٢٣ ط  
سنة ١٣٧٩ هـ .

تقدم أن معتقد القوم في مرتكب الكبيرة أنه لا يقطع عليه بحكم ما ء بل يفوض أمره إلى الله سبحانه وتعالى ء أن شاء غفر له ذنبه ابتداءً آمن غير سابق تعذيب فيدخله الجنة بفضله ورحمته ء وأن شاء أدخله النار وعذبه بقدر جرمه ثم أخرجه منها وأدخله الجنة وكل هذا يستندون فيه إلى أدلة شرعية منها ما يدل على إمكان غفران الذنوب • ومنها ما يدل على عدم تخليد الذنوب المؤمن إذا هو أدخل النار لمماقبتها التي تتم بمعدل من الله سبحانه وتعالى •

فمن النصوص التي استدلوا بها على غفران الذنوب ما عدا الشرك قوله تعالى :  
( أن الله لا يفسر أن يشرك به ويغفر ما دون ذلك لمن يشاء ) (١) وقوله  
سبحانه ( أن الله يفسر الذنوب جميعاً ) (٢) ليس غير ذلك ما استدلوا به على  
هذه المسألة ما ورد في كتاب الله سبحانه وتعالى وسنة نبيه ما تقدم ذكره في بيان  
مذهب السلف ء فلا داعي لتكراره •

ثم أنهم استدلوا على هذه المسألة أيضاً بأن العقاب حقه تعالى فيحسن إسقاطه  
مع أن فيه نفعاً للمبد من غير ضرر لأحد • (٣) أما دليلهم على أن من عذب من  
المصاء لا يخلد في النار فهو أيضاً عين ما استدل به السلف من مثل قوله صلى الله  
عليه وسلم : ( من قال لا إله إلا الله دخل الجنة ) قالوا : وليس ذلك قبل دخول  
النار فتبين أن يكون بعده وهي مسألة أنقطاع المذاب أو بدونه وهي مسألة المفتو  
التام (٤) ومن أدلتهم أيضاً قوله صلى الله عليه وسلم : ( يخرج من النار من كان  
في قلبه مثقال ذرة من إيمان ) إلى غير ذلك من الأدلة التي تسبق ذكرها  
عند بيان مذهب السلف في هذه المسألة والتي يتفق الأشاعرة معهم فيها •

(١) النساء آية ٤٨ (٢) سورة الزمر آية ٥٣

(٣) عبد السلام بن إبراهيم اللقاني ء المصدر السابق ص ١٧٢

(٤) نفس المصدر ص ١٧٤ •

وقصارى القول فى هذه المسألة : أن الأشاعرة يتفقون مع السلف فيها  
من ناحية الاعتقاد وطريقة الاستدلال ولزيادة التفصيل والبيان يرجع لما تقدم  
تقريره فى مذهب السلف والله الموفق .

## المبحث الخامس :

### ( الاستثناء في الايمان عند الأشاعرة )

ذهب الأشاعرة في هذه المسألة الى أن الايمان الذي يتصف به الانسان في الحال مقطوع به لا يجوز الاستثناء فيه ، وانما يجوز الاستثناء في الايمان باعتبار الموافاة في المستقبل وفي ذلك يقول التفازاني في شرح المقاصد بعد ذكره للآراء الواردة في هذه المسألة يقول : ( ٠٠٠ الثالث وعليه التمهيد ما قال امام الحرمين ان الايمان ثابت في الحال قطعا من غير شك فيه ، لكن الايمان الذي هو علم الفوز وآية النجاة ايمان الموافاة ، فأعنى السلف به وقرنوه بالشك ، ولم يقصدوا الشك في الايمان الناجز ، ومعنى الموافاة الاتيان والوصول الى آخر الحياة وأول منازل الآخرة ، ولاخفاء في أن الايمان النجى والكفر المهلك ما يكون في تلك الحال ، وان كان مسبقا بالصد لا ما ثبت أولا ، وتخبر الى الضد ، فلهذا يرى الكثير من الأشاعرة — ( يننون القول بأن العبارة بايمان الموافاة )<sup>(١)</sup> ومصادتها بمعنى أن ذلك هو النجى ، لا بمعنى أن ايمان الحال ليس بايمان وكفره ليس بكفر ، وكذا السعادة والشقاوة ، والولاية والمداه ٠٠٠ وبالجملة لا يشك المؤمن في ثبوت الايمان وتحقيقه في الحال ، ولا في الجزم بالثبات والبقاء عليه في الحال ، لكن يخاف سوء الخاتمة ويرجو حسن المآل ، فيربط ايمان الموافاة الذي هو آية النجاة ووسيلة نيل الدرجات بشيئة الله جريا على مقتضى قوله تعالى : ( ولا تقولن لشيء انى فاعل ذلك غدا الا أن يشاء الله )<sup>(٢)</sup> .

فاذا تبين ما تقدم أن المسألة ذو شقين ، أحدهما : عدم جواز الاستثناء في الايمان الناجز ، لأن ذلك يعتبر شكا في الايمان والشك في ايمانه لا يعتبر

(١) هكذا في الأصل المطبوع : ولعل الكلام فيه نقص واستقامة : يننون القول بجواز الاستثناء على أن العبارة ٠٠٠ الخ

(٢) التفازاني اسعد الدين شرح المقاصد ج ٢ ص ٢٦٣ — ٢٦٤ طبع مطبعة الخديجة محمدرافندي سنة ١٣٠٥

مؤمننا فإذا سئل المؤمن هو جزم بالإيجاب لا بالتعليق بالمشيئة .  
وثانيهما : جواز الاستثناء باعتبار واحد فقط ، وهو أن الإيمان المعتبر فـسـسـى  
النجاة من النار ودخول الجنة هو ما يختم به للانسان فيمتلئ من أجل أنه  
لا يدري ما يوافي الله به من الإيمان لأن خاتمة مجهوله مع رجائه أن تكون حسنة .  
وهذا هو المذهب المشهور عن الأشاعرة .

كما ذكر البغدادي أنهم مختلفون في ذلك وبين اختلافهم بقوله : ( والقائلون  
بأن الإيمان هو التصديق من أصحاب الحديث مختلفون في الاستثناء فيه فمنهم  
من يقول به ، وهو اختيار شيخنا أبي سهل محمد بن علي بن الصلوكي ، وأبى  
بكر محمد بن الحسين بن عورك ، ومنهم من ينكره وهذا اختيار جماعة من شيخ عصرنا ،  
منهم أبو عبد الله بن مجاهد ، والقاضي أبو بكر محمد بن الطيب الأشعري وأبو اسحق  
إبراهيم بن محمد السفراييني ) (٢)

ووجهة المجيزين ما تقدم ذكره ، أما العالمون منه فلا دليل لهم إلا أنهم  
يمتثلون ذلك شكاً ، والشك في الإيمان غير جائز . ونضم إلى أدلة المجيزين  
لهذه المسألة ما تقدم ذكره عند بيان مذهب السلف من مثل قوله عليه السلام عند  
زيارة القبور ( أنا أن شاء الله بكم لاحقون ) وقوله تعالى ( لتدخلن المسجد الحرام  
أن شاء الله آمنين ) حيث كان الاستثناء في امر مقطوع به والله أعلم .

---

(١) البغدادي ، أبو منصور عبد القاهر بن طاهر التميمي ، أصول الدين ص ٢٥٣ ط  
الأولى بمطبعة الدولة بآستانبول سنة ١٢٤٦ هـ - ١٩٢٨ م .

## ” الباب الثالث ”

---

موقف السلف من آراء المتكلمين في الإيمان

ونفيه فصول

- الفصل الأول : موقف السلف من المتكلمين في حقيقة الإيمان
  - الفصل الثاني : موقف السلف من المتكلمين في زيادة الإيمان ونقصه
  - الفصل الثالث : موقف السلف من المتكلمين في حكم المصائب
  - الفصل الرابع : موقف السلف من المتكلمين في مسألة الاستثناء
-



### الفصل : الأول

” موقف السلف من آراء المتكلمين فى حقيقة الايمان ”

جمما لشتات آراء المتكلمين فى حقيقة الايمان ، أوجزها فيما يأتى فأقول :

ان حاصل ما تقدم من الآراء فى حقيقة الايمان يمكن اجمالها فى نوعين : بسيط ومركب ،  
فالبسيط منها ثلاثة : ١- التصديق الذى هو رأى المرجئة والمختار عند الأشاعرة وبعض  
الأحناف ٢٠- المصرفة وهذا رأى جهنم بن صفوان الترمذى ٣٠- الاقرار فقط وهو ما ذهب  
اليه الكراميه ٠

أما المركب فاثنتان ، واحد منهما للمتكلمين من الأحناف وبعض الشعاعرة وهو التصديق  
والاقرار ٠ وثانيهما : ما ذهب اليه السلف ، والمعتزلة والخوارج من المتكلمين من أنـه  
تصديق ، واقرار ، وعمل ٠

ويلاحظ من آراء المتكلمين السالفة الذكر أنهم يجمعون على تأخير العمل عن الركبة  
فى الايمان وعدم دخوله فيه ٠ واليك موقف السلف من هذا الرأى ٠

(١) موقف السلف من المتكلمين فى تأخيرهم العمل عن الايمان :

لقد وقف السلف من هذا الرأى موقفا ينكرون فيه صحته ويقررون ضده ، فقد تقدم أن  
السلف قالوا بدخول الأعمال فى الايمان ، وأنها ركن ثالث من أركانها ، واعتبروا ما عدا  
هذا الرأى رأيا خاطئا ، ممارضا لما ورد من نصوص تطلق على الأعمال ايمانا ، فنصوص  
الكتاب والسنة ، مليئة بما يصعب حصره مما يدل على هذا الرأى ٠ وكمثال لهذا  
الاستدلال الذى يتضمن الرد على الرأى المخالف ، ما ذكره الامام أبو عبد الله  
محمد بن اسماعيل البخارى - رحمه الله - من نصوص صريحة ورتبها ترتيبا قصدا  
به الرد على من أخر العمل عن الايمان ، واليك بعضا من النصوص التى أوردتها  
والمنهج الذى سلكه ، فقد وضع - رحمه الله - تراجم ، وأدج تحتها  
ما يدل عليها من آية أو حديث حيث قال : ( باب أمور الايمان )<sup>(١)</sup> ثم ساق قول

---

(١) انظر صحيح البخارى مع شرحه فتح البارى ج ١ ص ٥٠ .

الله تعالى : ( ليس البر أن تولوا وجوهكم قبل المشرق والمغرب ، ولكن البر من آمن بالله واليوم الآخر ، والملائكة ، والكتاب ، والنبين ، وآتى المال على حبه ذوى القربى واليتامى والمساكين ، وابن السبيل ، والسائلين ، وفى الرقاب ، وأقام الصلاة ، وآتى الزكاة ، والموفون بعهدهم إذا عاهدوا ، والصابرين فى البأساء والضراء ، وحين البأس ) <sup>(١)</sup> الآية .

وساق بعد هذه الآية حديث شعب الإيمان . ثم بدأ بعد ذلك يحقده بابا لكل خصله من خصال الإيمان فقال : ( باب المسلم من سلم المسلمون من لسانه وهده <sup>(٢)</sup> ) ثم ساق حديث ابن عمر رضى الله عنهما عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : ( المسلم من سلم المسلمون من لسانه وهده ، والمهاجر من هجر ما نهى الله عنه ) . وقال أيضا ( باب قيام ليلة القدر من الإيمان ) <sup>(٣)</sup> ثم ساق حديث أبى هريرة رضى الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من يقم ليلة القدر إيماناً واحتساباً غفر له ما تقدم من ذنبه .

و ( باب الجهاد من الإيمان ) <sup>(٤)</sup> و ( باب تطوع قيام رمضان من الإيمان ) <sup>(٥)</sup> و ( باب الصلاة من الإيمان ) <sup>(٦)</sup> ثم ساق قول الله تعالى : ( وما كان الله ليضيع إيمانكم ) . الى غير ذلك مما ذكره رحمه الله ، وقد عرف عنه هذا المنهج وأشتهر بين العلماء - وهو - منهج قصد به الرد على المرجئة ، ومن وافقهم فى اخراج العمل عن الركبة فى الإيمان . ووجه الاستدلال بما تقدم ذكره : أن كتاب الله وسنة رسوله أطلقت على الأعمال اسم الإيمان ، فالجهاد من الإيمان والصلاة من الإيمان ، وكذلك الزكاة وجميع أعمال البر ، فكيف يصح القول بأن الأعمال ليست من الإيمان مع أن الشارع الحكيم أطلق عليها إيماناً ، وزعم خلاف ذلك باطل يشتمل على مخالفة واضحة ، وصريحه لكتاب الله وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم ، فواجبنا الإجماع فيما قرره الوحى .

(١) سورة البقرة آية ١٧٧ .

(٢) صحيح البخارى مع شرحه فتح البارى ج ١ ص ٥٣ (٣) نفس المصدر ص ٩١

(٤) نفس المصدر ص ٩٢ (٥) نفس المصدر ص ٩٢ (٦) نفس المصدر ص ٩٥

وما قاله البخارى وقرره ، هو بعينه رأى السلف جميعا ، وقد بدعوا من خالفه وأنكروا عليهم رأيهم ، وقد قرر هذا المعتقد ، وبين هذا الموقف من جانب السلف ( الامام أحمد ) فى كتاب السنه ، حيث بين أن المذهب الصحيح هو القائل بتركب الإيمان من أمور ثلاثه وأن اللهمال أحد هذه الأركان ، وقرر الأدلة التى قال بها البخارى ومن نحا نحوه (١) فاذا السلف تمسكوا بالوحى الذى يؤمن به الجميع وردوا على مخالفيهم بالنصوص الصحيحة الصريحة ، وبالإضافة الى هذه الطريقة المثلى فى اثبات المعتقد والرد على الخصوم — سلكوا طريقا آخر لافساد رأى من آخر العمل عن الإيمان وهو طريق اللزام حيث ذكر ابن تيميه عن أبى ثور قوله فى الرد على أصحاب هذا الرأى : ( ٠٠ ) فأما الطائفة التى ذهبت الى أن العمل ليس من الإيمان ، فيقال لهم : ماذا أراد الله من العباد اذ قال لهم : ( أقيموا الصلاة وآتوا الزكاة ) الفرائض ذلك أو الاقرار والعمل ؟ فان قالت : ان الله أراد الاقرار ولم يرد العمل ، فقد كفت .

..... وان قالت : أراد منهم الاقرار والعمل — قيل : فاذا كان أراد منهم الأمرين جميعا ، لم زعمتم أنه يكون مؤمنا بأحدهما دون الآخر ، وقد أرادهما جميعا ؟ أرايتم لو أن رجلا قال : أعمل جميع ما أمر به الله ولا أقرب به ، أليكون مؤمنا ؟ فان قالوا : لا ، قيل لهم : فان قال : أقرب بجميع ما أمر الله به ، ولا أعمل به يكون مؤمنا ؟ فان قالوا : نعم ، قيل ما الفرق ؟ فقد زعمتم أن الله أراد الأمرين جميعا ، فان جاز أن يكون بأحدهما مؤمنا اذا ترك الآخر ، جاز أن يكون بالآخر اذا عمل به ولم يقر مؤمنا ، ولا فسرق بين ذلك .

فان أحتج فقال : لو أن رجلا أسلم فأقرب بجميع ما جاء به النبى صلى الله عليه وسلم أليكون مؤمنا بهذا الفرائض قبل أن يجىء وقت عمل ؟ قيل له انما يطلق له الاسم بتصديقه أن العمل عليه بقوله : أن يعمل فى وقته اذا جاء وليس عليه فى هذا الوقت الفرائض بجميع ما يكون به مؤمنا ، ولو قال : أقرب ولا أعمل لم يطلق عليه اسم الإيمان — يعنى أنه

(١) أنظر كتاب السنه للإمام أحمد ، ص ٧٢ — ١٠٦ ط المطبعة السلفية سنة ١٣٤٩ هـ

لا يكون مؤمناً الا اذا التزم بالعمل مع الاقرار ، والا فلو أقصر ولم يلتزم بالعمل لم يكن مؤمناً<sup>(١)</sup> فاذا العمل ركن فى الايمان على رأى السلف والقول باخراجه غير صحيح والسلف جميعاً ضد هذا رأى الاخير لما له من نتائج خطيرة على الاسلام الذى هو دين عمل وكد وكفاح ، لا يعرف الكلل ، ولا يركن الى السلبات ، بل يبحث عن الايجابيات التى تحرك المسلم ، وتدفع به الى الانتاج النافع ، الذى يرتفع بمستوى هذا الدين الى المكانة اللائقة ، التى يجب أن تحاول الوصول بدیننا الحنيف اليها ، فالمسلمون كانوا فى الصدر الأول مدركين لهذه الحقيقة ، اذ ورد فى وصفهم بأنهم كانوا رهبانا بالليل ، أسودا بالنهار ، فينبغى أن يسلك المسلمون فى هذا العصر ، وفى كل زمان بعده ، مسلك أولئك الرجال الذين كانوا خير مثل فى تطبيق تعاليم هذا الدين الحنيف ، وهذا المسلك لا يتناسب معه الا رأى السلف الصالح ، الذى يجعل العمل جزءاً من الايمان ، الذى هو بيمينه الاسلام عندهم ، وعند بعضهم ملازم له ملازمة الروح للجسد ، أما تلك الآراء التى تبعد العمل عن الايمان ففيها تثبيط للهمم ، وتنافس عن العمل الجاد المثمر ، الذى يطلبه الاسلام ، مع أنه ينبغى هنا - من باب الانصاف - أن نفرق بين الرايين اللذين تضمننا تأخير العمل عن الايمان ، فأحد الرايين كما اتضح لنا فى موضعه ، ابا حنيفة ، بالمره ، ينادى صراحة بما يخالف تعاليم الاسلام أمراً ونهيًا ، فيقول للانسان صدق بقلبك وكفى ، ثم اسلك ما شئت من طرق الشر والضلال ، وهو ما تضمنه قولهم : ( لا يضر مع الايمان ممصيه كما لا تنفع مع الكفر طاعه ) وهؤلاء هم غلاة المرجئة ، ولا أحد يشك فى تفاهة هذا رأى وخطره على الاسلام . أما رأى الآخر الذى تضمن تأخير العمل عن الايمان ، فانه وقف الى جانب السلف فى انكار رأى السالف للمرجئة ، اذ قال أصحابه بوجوب الاتيان بالعمل ، ومن قصر فيه فليعرف أنه فى خطر كبير ، اذ أنسسه معرض لعقاب الله تعالى ، ولا شك أن هذا الأخير أخف من ذاك ، بل هو فى نظرى مقارب لمذهب السلف فى اعتبار الأعمال ، وانما الخلاف فى كون السلف يجلونه ركنًا

داخلا فى الايمان ، وأطلقوا عليه اسم الايمان أما هؤلاء فقالوا ليس ركننا ولا يطلـسـق عليه ايمان ، وهو موضع النقد والمخالفة التى تقدم ببيانها ، فالخلاف بين هؤلاء وبين السلف لفظى ، ولكن لا ينبغى أن يفهم من قولى بلفظية الخلاف أنى أوافقهم ، وأقرهم على اخراج الممل عن الايمان ، لأن اللفظ الذى يجب أن يقال ويقرر ما دل الوحى عليه ، وهو أن الأعمال جزء من الايمان ، وتسمى ايمانا .

أما ما استدلوا به على رأيهم من النصوص التى عطفت الأعمال على الايمان — كقوله تعالى : ( الذين آمنوا وعملوا الصالحات ) اذ قالوا : ان المطف دليل على المنافرة ، فان هذا غير صحيح أيضا ، فدلالة المطف على المنافرة ، ليست فى كل حال من أحوال المطف والمطف هنا لا دليل لهم فيه ، اذ أنه من باب عطف الخاص على العام ، وأمثلة فى القرآن كثيرة . منها قوله تعالى : ( من كان عدوا لله وملائكته ورسله ، وجبريل وميكال فان الله عدو للكافرين ) (١) فلا أحد ينكر ان جبريل وميكال من الملائكة ، ولو كان المطف يقتضى المنافرة فى جميع أحواله ، لدلت هذه الآية على أن جبريل وميكال من جنس آخر غير الملائكة ، وذلك ما لا يقول به أحد . ومنها قوله تعالى : ( حافظوا على الصلوات والصلاة الوسطى ) (٢) الى غير ذلك من الأمثلة التى أجاب بها السلف (٣) وقد تقدم قول السلف ان الاسلام الذى هو الأعمال الظاهرة كما هو مفسر فى حديث جبريل اذا ذكر مقرونا بالايمان فانه يراه من أحدهما غير ما يراه من الآخر فى الحقيقة الشرعية ولكنه لا يدل على التفائير بينهما تفائيرا لا التقاء معه ، لأن أحدهما اذا ذكر منفردا دخل الآخر فيه كما فى حديث وفد عبد القيس وكذلك يقال فى كل نص شرعى من آية أو حديث ورد فيه الاسلام مقرونا بالايمان أو منفصلا عنه .

وقد وجد المتكلمون أن النصوص المستفيضة تطلق على العمل اسم الايمان ، فلم يجدوا مخرجا منها الا بأن قالوا : دلالة لفظ الايمان على الاعمال مجاز .

(١) سورة البقرة آية : ٩٨

(٢) سورة البقرة آية : ٢٣٨

(٣) أنظر كتاب الايمان لابن تيمية ص ١٦٦ .

وعلى تصديق القلب كما في حديث جبريل حقيقه ، وقدره هذا القول بأنه - كما يقول شيخ الاسلام ابن تيميه - ( اصطلاح حادث بعد انقضاء القرون الثلاثة لم يتكلم به أحد من الصحابة ، ولا التابعين لهم باحسان ، ولا أحد من الأئمة المشهورين في العلم ، كما لك ، والثوري ، والأوزاعي ، وأبي حنيفة ، والشافعي ، بل ولا تكلم به أئمة اللغة والنحو ، كالخليل ، وسيبويه ، وأبي عمرو بن الملا ، ونحوهم ، وأول من عرف أنه تكلم بلفظ المجاز أبو عبيدة معمر بن المثنى في كتابه ، ولكن لم يمن بالمجاز ما هو قسم الحقيقه ، وإنما عني بمجاز الآية ما يعبر به عن الآية ... وإنما هذا الاصطلاح حادث ، والغالب أنه كان من جهة المترتبة ونحوهم من المتكلمين ، فإنه لم يوجد هذا في كلام أحد من أهل الفقه والأصول ، والتفسير ، والحديث ونحوهم من السلف ، وهذا الشافعي هو أول من جرد الكلام في أصول الفقه ، لم يقسم هذا التقسيم ولا تكلم بلفظ الحقيقه والمجاز ... وكذلك سائر الأئمة ، لم يوجد لفظ المجاز في كلام أحد منهم ، إلا في كلام أحمد بن حنبل ، فإنه قال في كتاب الرد على الجهميه في قوله ( أنا ونحن ) ونحو ذلك في القرآن ، هذا من مجاز اللغة .

..... وهذا أحتج على مذهبه من أصحابه من قال ان في القرآن مجازا .....  
والذين أنكروا أن يكون أحمد أو غيره نطقوا بهذا التقسيم ، قالوا : ولم يرد أحمد بذلك أن اللفظ استعمل في غير ما وضع له ...

ثم يقال ثانيا : هذا التقسيم لا حقيقة له ، وليس لمن فرق بينهما أحد صحيح ، يميز بين هذا وهذا ، فعمل أن هذا التقسيم باطل ، وهو تقسيم من لم يتصور ما يقول ، بل يتكلم بلا علم ، فهم مبتدعة في الشرع ، مخالفون للمقل ، وذلك أنهم قالوا : الحقيقه اللفظ المستعمل فيما وضع له ، والمجاز : هو المستعمل في غير ما وضع له ، فاحتاجوا الى اثبات الوضع السابق على الاستعمال ، وهذا يتمذر )

فما تقدم نفهم أن السلف ينكرون أن يكون في القرآن مجاز ، ولاحتي في اللغة ، وعلى فرض وجوده ، فالقرآن يخلو منه .

غير أنى أقول : ان القرآن قد يشتمل على مجاز فى بعض سورته ، غير أن كل آية فيه تقرر عقيدة فأنها تدل عليها دلالة حقيقية ، ودعوى المجاز فى هذا النوع من نصوص القرآن دعوى باطله ، وإنما خطر الاختلاف فى المقائد ، كان منبعمه حكاية المجاز ، إذ جنسنا على العقيدة الإسلامية جنائية كبيره ، وأحدث بينها الفرقة فى كثير من أفكارها وتصوراتها .

ثم على فرض اشتغال القرآن ككل على مجاز - وهذا ما لا يقره السلف ولا كل ناشد للحقيقة فانه لا بد من قرينة تصرفه عن ظاهر معناه الأصلى ، ولا قرينة هنا يمكن أن تصرف بها النصوص السالفة الذكر عن ظاهر معناها الدال على أن الأعمال من الإيمان ، ثم على فرض وجوده ، أيضا ، فانه لا يمكن أن يستعمل على هذا النطاق الواسع ، ففكرة النصوص الواردة فى هذا الموضوع تدفعنا الى القول بأن المجاز لو كان واردا هنا لكأنت نصوصه معقولة الكميه ، ولكن كثرة التكرار فيه تأكيد لا يقبل الجدل على أن العمل من الايمان حقيقة لا مجازا ، وكل رأى غير هذا الرأى فلا اعتبار له .



## ٢- موقف السلف من المتكلمين في تصورهم لحقيقة الإيمان :

أما آراؤهم في حقيقة الإيمان من الاختصار على شيء واحد هو التصديق وحده ، أو المعرفة وحدها ، أو الاقرار ، أو أنه اقرار وتصديق فقط فهذا خطأ أيضا والسلف رحمهم الله جميعوا هذه الآراء بأن قالوا الإيمان تصديق وإقرار وعمل وكل رأى غير هذا فهو باطل ينتج عنه إهمال جوانب أخرى دل الوحي عليها . إذ ورد في كتاب الله تعالى : ما يدل على أن تصديق القلب إيمان كقوله تعالى : ( من كفر بالله من بعد إيمانه إلا من أكره وقلبه مطمئن بالإيمان ) ولكن من شرح بالكفر صدرا - فعليه غضب من الله ولهم عذاب عظيم (١) وغيرها مما تقدم ذكره ، فهذه الآية وأمثالها دالة على وجوب الإيمان بالقلب تصديقا واعتقادا وهي ما ركن إليه أصحاب القول بالتصديق فقط . إلا أنهم أهملوا ما سواها من النصوص الآتية التي تدل على الاقرار وما تقدم ذكره مما يدل على المصطلح .

فما يدل على وجوب الإيمان باللسان نطقا قوله تعالى في سورة البقرة : ( قولوا آمنا بالله وما أنزل إلينا ، وما أنزل إلى إبراهيم وإسماعيل وإسحق وإسماعيل وما أوتى موسى وعيسى وما أوتى النبيون من ربهم لا نفرق بين أحد منهم ونحن له مسلمون ) فإنا آمنوا بمثل ما آمنتم به فقد اهتدوا وإن تولوا فانما هم في شقاق (٢)

وقال عليه السلام : ( أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا لا إله إلا الله ) الحديث وغير ذلك مما تقدم ذكره ، قالوا : فهذه أدلة على وجوب الإيمان باللسان نطقا . أما الأعمال فقد تقدم بعض النصوص التي تدل أيضا على أنها إيمان . وكلها أدلة شرعية يؤمن بها الجميع ، فلا مجال لانكارها أو تأويلها بخير ما تحتصل من معنى أما أدلة المتكلمين على مذاهبيهم فإن أكثر ما فيها أنها تدل على ذلك الجانب الذي أخذوا به ، ولكنهما لا تدل على إيمان الجوانب الأخرى . أما ما أدعوه من الحصر وظنوا أن أدلتهم ترشد إليه ، فإن ذلك غير صحيح ، ونبدأ أولا بنقاش من قال بأن الإيمان هو التصديق فقط .

(١) سورة النحل : آية ١٠٦  
(٢) سورة البقرة : آية ١٣٦ - ١٣٧



وقد سبق بسط أدلتهم في مواضعها فلا داعي لاعادتها <sup>(١)</sup> وقد ذكر أدلتهم شيخ الاسلام ابن تيمية وقال بعدها : وللجمهور من أهل السنة وغيرهم عن هذا أجوبة • ثم ذكر أجوبة السلف التي نوجزها فيما يأتي :

(١) دعوى اجماع أهل اللغة على أن الايمان قبل نزول القرآن هو التصديق يقال : من نقل هذا الاجماع ؟ ومن أين يعلم هذا الاجماع ؟ وفي أي كتاب ذكر هذا الاجماع ؟

(٢) أن يقال : أتعنى بأهل اللغة نقلتها كابى عمرو • والأصمعي • والخليل ونحوهم • أو المتكلمين بها ؟ فان عنت الأول • فهؤلاء لا ينقلون كل ما كان قبل الاسلام باسناد وانما ينقلون ما سمعوه من العرب في زمانهم • وما سمعوه في دواوين الشعر وكلام العرب وغير ذلك بالاسناد • ولا تعلم فيما نقلوه لفظ الايمان • فضلا عن أن يكونوا أجمعوا عليه • وان عنت المتكلمين بهذا اللفظ قبل الاسلام فهؤلاء لم تشهدهم ولا نقل لنا أحد عنهم ذلك •

(٣) أنه لا يعرف عن هؤلاء جميعهم أنهم قالوا : الايمان في اللغة هو التصديق • بل ولا عن بعضهم • وان قدر أنه قاله واحد أو اثنان • فليس هذا اجماعا •

(٤) أن يقال : هؤلاء لا ينقلون عن العرب أنهم قالوا : معنى هذا اللفظ كذا وكذا • وحينئذ فلو قدر أنهم نقلوا كلاما عن العرب يفهم منه أن الايمان هو التصديق لم يكن ذلك أبلغ من نقل المسلمين كافة للقرآن عن النبي صلى الله عليه وسلم • وإذا كان مع ذلك قد يظن بعضهم أنه أريد به معنى ولم يرد • فظن هؤلاء ذلك فيما ينقلونه عن العرب أولى •

(٥) أنه لو قدر أنهم قالوا هذا • فهم آحاد لا يثبت بنقلهم التواتر • والتواتر من شرطه استواء الطرفين والواسطه • واين التواتر الموجود عن العرب قاطبة قبل نزول القرآن ؟ انهم كانوا لا يعرفون للايمان معنى غير التصديق • فان قيل : هذا يتدح في العلم باللغة قبل نزول القرآن • قيل فليكن • ونحن لا حاجة بنا مع بيان

---

(١) أنظر ما ساقه الباقلائي في ذلك عند بيان مذهب الأشاعرة ص ١٤٣ من الرسالة •

الرسول لما بعثه الله به من القرآن أن نمرت اللغة قبل نزول القرآن ، والقرآن نزل بلفظة قرشى ، والذين خطبوا به كانوا عربا ، وقد فهموا ما أريد به وهم الصحابة ثم الصحابة بلفظ القرآن ومعناه الى التابعين حتى انتهى اليها ، فلم يبق بنا حاجة الى أن تتواتر عندنا تلك اللغة من غير طريق تواتر القرآن ، لكن لما تواتر القرآن لفظا ومعنى ، وعرفنا أنه نزل بلغتهم ، عرفنا أنه كان فى لفثهم لفظ السماء والأرض ، والليل والنهار ، والشمس والقمر ، ونحو ذلك على ما هو معناها فى القرآن . والا فلو كلفنا نقلا متواترا لأحاد هذه الألفاظ من غير القرآن لتمذر علينا ذلك فى جميع الألفاظ ، لا سيما اذا كان المطلوب أن جميع العرب كانت تريد باللفظ هذا المعنى ، فان هذا يتمذر العلم به . والعلم بمعانى القرآن ليس موقوفا على شئ من ذلك ، بل الصحابة بلغوا معانى القرآن كما بلغوا لفظه .

(٦) أنه لم يذكر شاعدا من كلام العرب على ما أدعاه عليهم ، وانما أستدل من غير القرآن بقول الناس : فلان يؤمن بالشفاعة ، وفلان يؤمن بالجنة والنار ، وفلان يؤمن بعذاب القبر ، وفلان لا يؤمن بذلك ، ومعلوم أن هذا ليس من الألفاظ العربية قبل نزول القرآن ، بل هو ما تكلم الناس به بعد عصر الصحابة ، لما صار من الناس أهل البدع يكذبون بالشفاعة وعذاب القبر . ومرادهم بذلك هو مرادهم بقوله : فلان يؤمن يؤمن بالجنة والنار ، وفلان لا يؤمن بذلك . والقائل لذلك وان كان تصديق القلب داخلا فى مراده ، فليس مراده ذلك وحده بل مراده التصديق بالقلب واللسان ، فان مجرد تصديق القلب بدون اللسان لا يعلم حتى يخبر به عنه .

(٧) أن يقال : من قال ذلك ، فليس مراده التصديق بما يرجى وخاف ، بدون خسوف ولا رجاء ، بل يصدق بعذاب القبر وخافه ، ويصدق بالشفاعة ويرجوها ، والا فلماذا بأنه يحذب فى قبره ، ولم يكن فى قلبه خوف من ذلك أصلا لم يسموه مؤمنا به ، كما أنهم لا يسمون مؤمنا بالجنة والنار الا من رجا الجنة وخاف النار ، دون المعرض عن ذلك بالكليه مع علمه بأنه حق . كما لا يسمون ابليس مؤمنا بالله ، وان كان صدقا بوجوده وربوبيته ولا يسمون فرعون مؤمنا ، وان كان عالما بأن الله بعث موسى ، وأنه

هو الذى أنزل الآيات ، وقد استيقنت بها أنفسهم مع جحدهم لها بالسنتهم  
ولا يسمون اليهود مؤمنين بالقرآن والرسول ، وإن كانوا يعرفون أنه حق ، كما  
يعرفون أبناءهم ، فلا يوجد قط فى كلام العرب أن من علم وجود شئ ، مما يخاف  
ويرجى ، يجب حبه وتعظيمه ، وهو مع ذلك لا يحبه ولا يحظمه ولا يخافه ولا يرجوه  
بل يجحد به ويكذب بلسانه ، أنهم يقولون : هو مؤمن به ، بل ولو عرفه بقلبه ، وكذب به  
بلسانه ، لم يقولوا : هو صدق به ، ولو صدق به مع العمل بخلاف مقتضاه ، لم يقولوا :  
هو مؤمن به ، فلا يوجد فى كلام العرب شاهد واحد يدل على ما ادعوه ، وقوله :  
( وما أنت بمؤمن لنا ) فان هذا استدلال بالقرآن ، وليس فى الآية ما يدل على  
أن الصدق مرادف للمؤمن ، فان صحة المعنى بأحد اللفظين لا يدل على أنه  
مرادف للآخر .

( ٨ ) قوله : لا يعرفون فى اللغة ايماننا غير ذلك ، من أين له هذا النفس الذى لا تمكن  
الاحاطة به ؟ بل هو قول بلا علم .

( ٩ ) أنه لو فرض أن الإيمان فى اللغة التصديق ، فمعلوم أن الإيمان ليس هو التصديق  
بكل شئ ، بل بشئ مخصوص ، وهو ما أخبر به الرسول صلى الله عليه وسلم  
وحينئذ فيكون الإيمان فى كلام الشارع أخص من الإيمان فى اللغة ومعلوم أن الخاص  
ينضم إليه قيود لا توجد فى جميع العام ، كالحيوان إذا أخذ بعض أنواعه وهو الانسان  
كان فيه المعنى العام ، ومعنى أخص به ، وذلك المجموع ليس هو المعنى العام  
فالتصديق الذى هو الإيمان أدنى أحواله أن يكون نوعا من التصديق العام ، فلا  
يكون مطابقا له فى العموم والخصوص من غير تغيير اللسان ولا قلبه ، بل يكون الإيمان  
فى كلام الشارع مؤلفا من العام والخاص ، كالانسان الموصوف بأنه حيوان ، وأنه ناطق .

( ١٠ ) أن القرآن ليس فيه ذكر إيمان مطلق غير مفسر ، بل لفظ الإيمان فيه اما مقيد  
واما مطلق مفسر . فالمقيد كقوله : ( يؤمنون بالغيب ) وقوله تعالى :  
( ١ )

( ١ ) فما آمن لموسى الا ذرية من قومه <sup>(١)</sup> والمطلق المفسر كقوله تعالى : ( انما المؤمنون الذين اذا ذكر الله وجلت قلوبهم ) <sup>(٢)</sup> الاية وقوله : ( انما المؤمنون الذين آمنوا بالله ورسوله ثم لم يرتابوا ، وجاهدوا بأموالهم وأنفسهم فى سبيل الله أولئك هم الصادقون ) <sup>(٣)</sup> ونحو ذلك ، وقوله ( فلا وربك لا يؤمنون حتى يحكموك فيما شجر بينهم ثم لا يجدوا فى أنفسهم حرجا مما قضيت ويسلموا تسليما ) <sup>(٤)</sup> وأمثال هذه الآيات وكل ايمان مطلق فى القرآن فقد يبين فيه أنه لا يكون الرجل مؤمنا الا بالعمل مع التصديق ، فقد بين فى القرآن أن الايمان لا بد فيه من عمل مع التصديق . كما ذكر مثل ذلك فى اسم الصلاة والزكاة والصيام والحج . . . . .

( ١١ ) أنه اذا قيل : ان الشارع خاطب الناس بلفظة العرب ، فانما خاطبهم بلفظهم المعروفة وقد جرى عرفهم أن الاسم يكون مطلقا وعاما ، ثم يدخل فيه قيد أخص من معناه كما يقولون : ذهب الى القاضى والوالى والأمير ، يريدون شخصا معينا يعرفونه دلت عليه اللام مع معرفتهم به . وهذا الاسم فى اللفظة اسم جنس لا يدل على خصوص شخص ، وأمثال ذلك . فذلك الايمان والصلاة والزكاة ، انما خاطبهم بهذه الاسماء بلام التصريف ، وقد عرفهم قبل ذلك أن المراد الايمان الذى صلته كذا وكذا ، أو الدعاء الذى صفة كذا وكذا . فهتقديران يكون فى لغتهم التصديق فانه قد يبين أنى لا اكفى بتصديق القلب واللسان ، فضلا عن تصديق القلب وحده ، بل لا بد أن يعمل بموجب ذلك التصديق ، كما فى قوله تعالى : ( انما المؤمنون الذين آمنوا بالله ورسوله ثم لم يرتابوا ) <sup>(٥)</sup> انما المؤمنون الذين اذا ذكر الله وجلت قلوبهم ) <sup>(٦)</sup> . . . . . ومثل هذا كثير فى الكتاب والسنة كقوله عليه

( ٢ ) سورة الأنفال : الآية : ٢  
( ٤ ) سورة النساء : الآية : ٦٥  
( ٦ ) سورة الأنفال : الآية : ٢

( ١ ) سورة يونس : الآية ٨٣  
( ٣ ) سورة الحجرات : الآية ١٥  
( ٥ ) سورة الحجرات : الآية ١٥

السلام : ( لا يزنى الزانى حين يزنى وهو مؤمن ) وقوله : ( لا يؤمن من لا يأمن جاره بوائقه ) وأمثال ذلك • فقد بين لهم أن التصديق الذى لا يكون الرجل مؤمنا الا به • هو أن يكون تصديقا على هذا الوجه • وهذا بين فى القرآن والسنة من غير تغيير للغة ولا نقل لها •

(١٢) أن يقال : بل نقل وغير • قوله : لو نقل لتواتر • قيل نعم • وقد تواتر أنه أراد — بالصلاة والزكاة والصيام والحج معانيها المعروفة • وأراد بالايان ما بينه بكتابه — وسنة رسوله من أن العبد لا يكون مؤمنا الا به • كقوله " انما المؤمنون " الآية وهذا متواتر فى القرآن والسنة • ومتواتر أيضا أنه لم يكن يحكم لأحد بحكم الايمان الا أن — يؤدى الفرائض •

(١٣) قوله : ولا وجه للمدول بالآيات التى تدل على أنه عربى عن ظاهرها • فيقال له : الآيات التى فسرت المؤمن • وسلبت الايمان عن لم يعمل • أصرح وأكثر من هذه الآيات • ثم اذا دلت على أنه عربى • فما ذكر لا يخرج عن كونه عربيا • ولم هذا لما خاطبهم لفظ الصلاة والحج وغير ذلك • لم يقولوا : هذا ليس بعربى • بل خاطبهم باسم المنافق • وقد ذكر أهل اللغة أن هذا الاسم لم يكن يعرف فى الجاهلية • ولم يقولوا : انه ليس بعربى • لأن المنافق مشتق من نفق اذا خج فاذا كان اللفظ من لفتهم • وقد تصرف فيه المتكلم به كما جرت عادتهم فى لفتهم لم يخرج ذلك عن كونه عربيا • (١) فهذه المناقشات من جانب السلف تؤدى الى أن الصحيح هو أن الايمان تصديق وعمل وليس تصديقا فقط •

أما ما ذهب اليه الجهمية من أن الايمان هو المعرفة المجردة • فهذا أيضا رأى فاسد الى أبعد الحدود • وقد وقف السلف منه موقف الرضى والانكار • ورأوا فيه خطرا يهدد

(١) انظر هذه المناقشات فى كتاب الايمان لابن تيميه ص ١٠٢ - ١٠٩ ط المكتب الاسلامى بدمشق •

الاسلام ، وهو وان كان يشارك المرجئة الرأي في مذهبهم ، فانه أشد خطرا  
واكثر فسادا ، اذا لمعرفة فطرى في جميع البشر ، فلا أحد ينكر أن الله  
هو الرب الخالق لكل شيء ، سوى الدهريين والملاحدة . وبناء على هذا فقد قال  
جهم بتساوى الناس في هذه المعرفة ، وذلك بدوره يؤدى الى تساويهم في الايمان  
اذا لمعرفة لا تتبعض ، وانما هي شيء واحد لا تعدد فيه .

وهذا مذهب واضح البطلان عقلا وشرعا . ووجه بطلان هذا المذهب أنه يدخل في  
الايمان ما ليس منه وينتصر على المعرفة وحدها ، ويجعل الناس في الايمان سواسي  
سواء في ذلك النبي والولى والمجرم والمشرک واليهودى ، وكل كافرباى نوع من أنواع  
الكفر ، ولا يوجد ثمة عقل سليم يسوى بين هذه العناصر وبين أنبياء الله وأوليائه  
وفي ايضاح فساد هذا المذهب يقول شارح العقيدة الطحاوية : ( . . لازم  
أن فرعون وقومه كانوا مؤمنين ، فانهم عرفوا صدق موسى وهارون عليهما الصلاة والسلام  
ولم يؤمنوا بهما ، ولهذا قال موسى لفرعون ( لقد علمت ما أنزل هؤلاء الرب السموات  
والأرض بصائر ) (١) وقال تعالى : ( وجحدوا بها واستيقنتها أنفسهم ظلما وعلوا  
فانظركيف كان عاقبة المفسدين ) (٢) وأهل الكتاب كانوا يعرفون النبي صلى الله عليه  
وسلم كما يعرفون أبناءهم ، ولم يكونوا مؤمنين به ، بل كافرين به ، معادين له ، وكذلك  
أبو طالب عنده يكون مؤمنا فانه قال :

ولقد علمت بأن دين محمد \* من خير أديان البرية ديننا

لولا العلامة أو حذار مسببة \* لوجدتني سمحا بذاك أمينا

بل ابليس يكون عند الجهم مؤمنا كامل الايمان ( فانه لم يجهل به ، بل هو عارف به  
( قال رب أنظرني الى يوم يبعثون ) (٣) قال رب بما أغويتني ) (٤) قال فبعزتك  
لأغوينهم أجمعين ) (٥) والكفر عند الجهم هو الجهل بالرب تعالى ولا أحد أجهل  
منه بربه فانه جعله الوجود المطلق ، وسلب عنه جميع صفاته ولا جهل

(١) الاسراء ١٠٢

(٢) النمل ١٤

(٣) الحجر ٣٦

(٤) الحجر ٣٩

(٥) ص ٨٢

(١)  
أكبر من هذا ، فيكون كافرا بشهادته على نفسه )

فهذه الزامات أوردتها شاح المقيدة الطحاوية على مذهب الجهم ، وهي الزامات تؤدي الى فساد مذهبه بوضوح لأن القول الذي يؤدي اليها وهي فاسده لا يسمه الا الالتزام بها فيكون كافرا بلا ريب ، أو ينكرها ، ولا يمكن انفصال مذهبه عنها فيكون مذهبه فاسدا بالضرورة .

وإذا أتضح فساد مذهب الجهم هذا الذي يجعل الايمان مجرد المعرفة ، تنتقل الى بيان موقف السلف من مذهب الكرامية القائل بأن الايمان هو شيء واحد فقط وهو الهزار باللسان حذرا من تبمضيه ، وهذا رأى يراه السلف فاسدا أيضا ، لأنه يؤدي الى القول بايمان المنافقين وهذا ما لا يقول به مسلم ، وليس هذا الزاما لهم بل قالوا به حقيقة لكن تقدم أن ابن تيمية يرى أن خلافهم للسلف إنما هو في الاسم فقط ، أما الحكم فيرون أنهم في الآخرة يلقون ما أوعدهم الله به من النار ، وايمانهم بألسنتهم غير نافع لهم في الآخرة ، لأن الحكم الأخرى يستلزم مطابقة الباطن للظاهر ، ولكن الكرامية خطأ وا في تسمية المنافق مؤمنا وان كانت تجري عليه أحكام الدنيا لكونه اتقى بادعاء الايمان بلسانه فليس لنا الا الظاهر . ولكننا اذا عرفنا المنافق فليس له منا الا ما سماه الله به .

ورأى الكرامية هذا وان كان فاسدا أيضا ، غير ان رأى الجهمية أفسد وأكثر خطورة منه . أما مذهبهم في العصاة فهو عين مذهب المرجئة إذ أن من أقرب بلسانه فهو مؤمن مهما عمل بشرط أن يتطابق ظاهره باطنه . وسيأتى النقاش في مسألة المصاة ان شاء الله . ومذهب الكرامية هذا وما استدلوا به عليه إنما يؤدي الى القول بأن الهزار أحد أركان الايمان التي قال بها السلف . أما الحصر فيه فلا دليل عليه أبدا مثله كمثل غيره من المذاهب المفردة في الايمان فالتصديق والعمل تقدمت الأدلة على ضرورته وكذلك الاقرار باللسان .

( الفصل الثاني )

( موقف السلف من مذهب المتكلمين في زيادة الايمان ونقصه )

تقدم لنا أن أغلب المتكلمين ذهبوا الى القول بأن الايمان لا يزيد ولا ينقص سواء منهم من جملة شيئا واحدا أو جملة مركبا من شيئين فأكثر ، ما عدا المعتزلة كما مر بيانا ذلك في موضعه ، إذ أنهم ذهبوا الى أن الإيمان يزيد وينقص من جهة التكاليـف فقط ، أما الزيادة والنقصان التي قصدها السلف فلم يذهب اليها المعتزلة . لذلك فإنهم يدخلون في جملة المتكلمين الذين قالوا بعدم زيادة الايمان ونقصه ، وكذلك من الاشعة مرة كما تقدم من قال ان الايمان هو التصديق فقط ، ومع ذلك قال بزيادة الايمان ونقصه ، لأن التصديق نفسه يزيد وينقص ، وهؤلاء أيضا وان قالوا بزيادة الايمان ونقصه إلا أنهم لم يقولوا كما قال السلف انه يزيد بالطاعة وينقص بالمعصية لأن الأعمال عندهم ليست ايمانا وهؤلاء يكفى في نقاشهم ما تقدم من أدلة على دخول العمل في الإيمان فيكون الايمان يزيد وينقص من جهة العمل ، وتأتي زيادة التصديق انعكاسا للمحافظة على الأعمال ، ونقصانه نتيجة للتقصير فيها .

وعلى كل حال فجميع من قال من المتكلمين بعدم زيادة الايمان ونقصه ، فان السلف رحمهم الله تعالى ، وقفوا منهم موقف المنكر لهذا المذهب ، والشنع عليه ، لأن فيهم مخالفة صريحة وواضحة لنصوص الكتاب والسنة .

وان قد ثبت فيما تقدم فساد رأيهم في اخراج العمل عن الايمان ، فان ذلك أيضا يلزم منه فساد رأيهم في قولهم بعدم زيادة الايمان ونقصه لأن الايمان اذا كان عبارة عن التصديق والأعمال ، والأعمال يتفاوت الناس في الاتيان بها ، فيلزم من ذلك تفاضلهم في الايمان وعدم تساويهم فيه .

كما أن النصوص المصرحة بالزيادة في الإيمان ، لا يسمع أحدا أنكارها أو تأويلها بما لا يتفق مع مقاصد التشريع .



فقد استهل الامام البخارى رحمه الله كتاب الايمان من صحيحه بايراد النصوص القرآنية المرححة بلفظ الزيادة فى الايمان ، حيث قال - رحمه الله : وهو قول وفهم ويزيد وينقص ، قال الله تعالى ( ليزدادوا ايمانا مع ايمانهم ) ثم ذكر ثمانى آيات تنطق صراحة بزيادة الايمان ، فإى دليل بعد هذا الدليل وهل من اللائق أن نسلك طريقا غير طريق القرآن ، وأن نؤول هذه النصوص بما لا تحتل ، كما فعل أصحاب ابن حنيفة ، اذأ ولوها بزيادة المؤمن به ، وأن ذلك أنتهى بانتها نزول الوحي ، وأنه انما كان فى حق الصحابة ، فإى دليل على هذا التخصيص ، ثم ان النقصان لازم لما يقبل الزيادة دون جدال .

وقد تقدم ذكر الأوجه التى بها يزيد الايمان ، والنص هو المال أولا وآخرها ما دام القرآن نطق بزيادة الايمان فليس لنا مع القرآن رأى ، وما دام العقل لا يستسيغ التسوية بين المجرم والولى ، فضلا عن أن الشرع لا يقر ذلك ، فكيف لنا أن نحكم بالتسوية بينهما . وعلى كل حال ، فقد ثبت أن الأعمال من الايمان والأعمال ما يتفاوت الناس فى الايمان به على الوجه المطلوب ، فذلك يؤدى بدوره الى تفاوتهم فى الايمان .

ثم ان التصديق نفسه الذى اعتبره المرجئة ، والأشاعرة هو الايمان ، يزيد وينقص ومنهم من ذهب الى زيادة الايمان الذى هو التصديق ونقصانه ، كما عرفنا ذلك عند بيان مذهب الأشاعرة فقد قال الله تعالى حكاية عن ابراهيم عليه السلام ( أولم تؤمن ، قال بلى ولكن ليطمئن قلبى ) فالتصديق موجود ، لدى ابراهيم عليه السلام ، ولكن طلب زيادة فيه باطمئنان القلب .

وقد عرفنا من مذهب السلف أن الايمان بشقيه التصديق والعمل كلاهما يزيد وينقص ، يزيد الى درجة الكمال ، وينقص ، حتى أضعف درجاته وقد تقدم قول مالك بن دينار : ( أن الايمان يبدو فى القلب ضعيفا ضئيلا كالبقلة ، فان صاحبها تعاهده فسقاه بالعلوم النافعة والأعمال الصالحة وأماط عنه الدغل ، وما يضمف نفسه ويوهنه ، أو شك أن ينمو ويزداد ويصير له أصل وفرع ، وشجرة وظل الى ما لا يتناهى

حتى يصير أمثال الجبال ، وان صاحبه أهله ولم يتعاهده ، جاءه عنز فتفتتها  
أوصى فذهب بها او كثر عليها الدغل فأضعفها ، أو أهلكها ، أو أيسسها كذلك الايمان (١)

وهذا كله يحطل قول المتكلمين ان الايمان لا يزيد ولا ينقص ، وأن أهله فيه سواء .

فما دام النص يصرح بزيادة الايمان ، تصريحاً لا يقبل التأويل ، أو المدول عن الظاهر  
وما دما متبعين لا مبتدعين فليس أمامنا الا طريق واحد هو مسامرة النصوص فيما تدل عليه  
ودلالة النصوص ، لا سيما في أمور العقيدة واضحة لا تمقيد فيها ، وانه لمن الخطأ  
الشنيع ، أن نتكلف تأويلات وفلسفات ، ما أنزل الله بها من سلطان ، حتى نعدل بالنص  
عن ظاهر دلالة ، الى معان بعيدة عن روحه ، تؤدي الى الانحراف بالنصوص عن  
خط سيرها الذي رسم لها وهدفها الذي وردت من أجله .

وزيادة الإيمان وردت بصراحه في نصوص كثيرة ، والانسان اذا عرف أن ايمانه يزيد  
بزيادة العمل الذي هو جزء منه وينقص بنقصانه ، فانه يتحرى الزيادة دائماً ، ويتجنب  
ما يؤدي به الى النقصان ، فيكون دائم الحذر من المواقب الرخيمة التي تؤثر في  
ايمانه بمخالفة أوامر الله ورسوله ، وبالممكن اذا عرف أن ايمانه تام لا يحتوره نقصان بحال ،  
فانه قد يتجراً على انتهاك الحرمات بحجة أنها غير مؤثرة في ايمانه ، وغير مطلوبة  
من أجل تقوية الايمان ، وهذا هو موضع الخطر في ذلك المذهب الذي يخالف  
النس مخالفة ظاهره فاذا هنا موقفان متشابهان للمتكلمين في زيادة الايمان ونقصه :

أحدهما : القول بأن الايمان اذا ذهب بعضه ، ذهب كله .

وقد منع السلف صحة هذا الرأي . وقالوا بأن هذا هو الأصل الذي تفرعت عنه البدع  
في الايمان ، فان أصحابه ظنوا أنه متى ذهب بعضه ذهب كله ولم يبق منه شيء . وهذا  
هو ما ذهب اليه المعتزلة والخوارج القائلون بأن الايمان هو مجموع ما أمر الله به ورسوله ، وهو  
الايمان المطلق كما قاله أهل الحديث ، قالوا : فاذا ذهب شيء منه لم يبق مع صاحبه  
من الايمان شيء فيخلد في النار .

ثانيهما : قول المرجئة على اختلاف فرقهم : لا تذهب الكبائر وترك الواجبات الظاهرة  
منه شيء ، اذ لو ذهب شيء منه لم يبق منه شيء ، فيكون شيئا واحدا يستوى فيه البر  
والفاجر .

وقد ذكر هذين الموقفين شيخ الاسلام ابن تيمية رحمه الله <sup>(١)</sup> ثم ذكر بعد ذلك أن النصوص  
الواردة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وعن أصحابه تدل على ذهاب بعضه وبقيته  
بعضه ، كقوله صلى الله عليه وسلم ( يخرج من النار من كان في قلبه مثقال ذرة من ايمان )  
ولهذا كان أهل السنة والحديث على أنه يتفاضل <sup>(٢)</sup> .

وقد ثبت لفظ الزيادة والنقصان منه عن الصحابة ، ولم يعرف فيه مخالف منهم ، فيروى  
الناس من وجوه كثيرة مشهورة عن حماد بن سلمة عن أبي جعفر ، عن جده عمير بن حبيب  
الخطمي ، وهو من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : الايمان يزيد وينقص ،  
قيل له : وما زيادته وما نقصانه ؟ قال : اذا ذكرنا الله وحمدناه وسبحناه ، فذلك زيادته  
واذا غفلنا ونسينا فذلك نقصانه <sup>(٣)</sup> وغير ذلك من الآثار الواردة عن الصحابة فاذا كان هذا  
هو فهم صحابة رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ولم يوجد بينهم مخالف في ذلك  
اذ لو وجد لوصلنا وعرفناه ، وما داموا عاصروا نزول الوحي ، فهم ولهمك أعرف منا بدلائله ،  
لا سيما والنس ماثل أماننا ، ونحن نلاحظ مطابقة فهمهم وأستنتاجهم لما نجد من النصوص  
وقصارى القول : أن المسلك الوحيد الذي لا يسمنا الا نهجه هو طريق الوحي الالهي  
وفهمه على غرار ما فهمه أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم ، دون تكلف ممان  
جديده بعيدة عن روح النص ودلائله .

---

(١) أنظر كتاب الايمان ص ١٨٦ .

(٢) نفس المصدر .

(٣) نفس المصدر .

### ( الفصل الثالث )

” موقف السلف من المتكلمين في حكم مرتكب الكبيره ”

عرفنا فيما تقدم أن الخلاف فيما يتعلق بالمصاه ، إنما حدث بين السلف وبين ثلاث طوائف :

( ١ ) الطائفة التي لا تؤاخذ بالذنب مع الإيمان ، إذ لا يضر عندهم مع الإيمان مصيبيهم كما لا تنفع مع الكفر طاعه ، وهم غلاة المرجئه ، بما فيهم الجهمية والكرامية كما تقدم .

( ٢ ) الطائفة التي سلبت المصاة اسم الإيمان فيما يتعلق بأحكام الدنيا وجعلتهم فاسق منزلة بين المنزلتين ، وأجازت معاملتهم في الأحكام الدنيوية كما يعامل بقية المسلمين ، أما في الآخرة فيخلدون في النار ، وهم المعتزلة .

( ٣ ) وطائفة ثالثة حكمت بكفرهم ابتداءً ، فمن عصى فهو عندهم كافر في الدنيا وفي الآخرة خالد مخلد في النار .

وهذه الطوائف الثلاث اتفقت على أمور ذكرها شيخ الاسلام ابن تيمية رحمه الله فقال : ( وطوائف أهل الأهواء ، من الخوارج ، والمعتزلة ، والجهمية ، والمرجئه ، كراميتهم ، وغير كراميتهم ، يقولون انه لا يجتمع في المبداء إيمان ونفاق ، ومنهم من يدعى الاجماع على ذلك ، وخالفوا فيه الكتاب والسنة ، وآثار الصحابة والتابعين لهم باحسان مع مخالفة صريح المقول ، بل الخوارج والمعتزلة طردوا هذا الأصل الفاسد ، وقالوا : لا يجتمع في الشخص الواحد طاعة يستحق بها الثواب ، ومعصية يستحق بها العقاب ، ولا يكون الشخص الواحد محموداً من وجه ، مذموماً من وجه ، ولا محبوباً مدعواً له من وجه مسخوطاً ملموناً من وجه ، ولا يتصور أن الشخص الواحد يدخل الجنة والنار جميعاً عندهم ، بل من دخل احدهما لم يدخل الأخرى ، ولهذا أنكروا خروج أحد من النار أو الشفاعة في أحد من أهل النار ، وحكى عن غالية المرجئة أنهم وافقوهم على هذا الأصل ، لكن هؤلاء قالوا : ان أهل الكبائر

(١)  
يدخلون الجنة ، ولا يدخلون النار ، مقابلة لأولئك )

فإذا هذه الطوائف الثلاث اتفقت على عدم اجتماع الايمان والنفاق من الشخص الواحد وعلى عدم دخوله النار والخرج منها الى الجنة ، بل اذا دخل واحدة منها فأنه لا يخرج منها أبدا ، والمرجئة تقول انه يدخل الجنة ابتداء ولا يدخل النار ، لأنه عندهم مؤمن كامل الايمان .

وقد تقدم تفصيل موقف كل طائفة عند بيان مذهبها .  
والآن لنبدأ ببيان موقف السلف من مذهب المرجئة .

موقف السلف من المرجئة :

المرجئة - كما عرفنا - ترى أن المؤمن العاصي كامل الايمان فلا يؤثر عصيانه في ايمانه بالنقصان . وهو من أهل الجنة ابتداء .  
وقد أنكر السلف هذا المذهب ، وشنعوا على أهله تشنيعا بليغا ، لأنه يخالف كتاب الله وسنة رسوله . حيث قالوا ( بأن العاصي ناقص الايمان ، ولولا ذلك ما عذب ، كما أنه ناقص البر والتقوى باتفاق المسلمين ، وهل يطلق عليه اسم المؤمن ؟ هذا فيه القولان والصحيح التفصيل ، فإذا سئل عن أحكام الدنيا كمتقه في الكفارة ، قيل : هو مؤمن ، وكذلك اذا سئل عن دخوله في خطاب المؤمنين .

وأما اذا سئل عن حكمه في الآخرة ، قيل : ليس هذا النوع من المؤمنين الموعودين بالجنة . بل معه ايمان يمنعه من الخلود في النار ، ويدخل به الجنة بعد أن يمذب في النار ، ان لم يغفر الله له ذنوبه ، وهذا قال من قال : هو مؤمن بايمانه فاستسقى بكبيرته ، أو مؤمن ناقص الايمان . (٢)

ثم ان آيات الوعيد التي وردت بحق العصاة مثل قوله تعالى ( ان الذين يأكلون أموال اليتامى ظلما انما يأكلون في بطونهم نارا وسيصلون سعيرا ) (٣) مع قوله تعالى : ( أفمن كان مؤمنا كمن كان فاسقا ) (٤) مع حديث عبادة بن الصامت ( يايموني على أن لا تشركوا بالله

(١) أنظر كتاب الايمان لابن تيمية ص ٣٠١  
(٢) نفس المصدر ص ٣٠٢ (٣) سورة النساء آية ١٠ (٤) سورة السجدة آية ١٨

شيئا . . . الى أن قال : فمن وفى منكم فأجره على الله ، ومن أصاب من ذلك شيئا فموجب في الدنيا فهو كفارة له ، ومن أصاب من ذلك شيئا ثم ستره فهو الله <sup>الى</sup> ، ان شاء عفا عنه وان شاء عاقبه فبايعناه (١) . وأمثال ذلك تدل على فساد مذهب المرجئيين سواء القائل بكمال ايمان العاصي ، وعدم مؤاخذته ، والقائل بتساوي الناس في ايمان ، وقد قسم الله تبارك وتعالى المؤمنين في القرآن بقوله : ( فمنهم ظالم لنفسه ، ومنهم مقتصد ، ومنهم سابق بالخيرات ) (٢) وقد زعم جولد تسيهر ، المستشرق المعروف أن المرجئة قد أتت بمذهب متسامح حين نادت بأن ايمان اذا كان قائما لم يضر العمل ، واذا كان المرء غير مؤمن لم ينفعه العمل ، لأنهم بذلك - في نظره - قد حسموا الخلاف الواقع بين الثقياء من العلماء ، وبين حكام بني أمية الذين مالوا الى الفسق والفجور ، وأن رأيا غير رأيهم لا يستند الى أساس متين (٣) ولا عجب من هذا المستشرق حين يبرز مثل هذا الرأي ، ويعتبره أصح وأسلم ، لأن مما يثلج صدره هو وأمثاله ، أن يجدوا بين المسلمين من يدعو الى القمود عن تطبيق تعاليم الاسلام ، ويغري بارتكاب المحرمات ، لأن مثل هذا هو الذي يحقق لهم الغرض المنشود ، وهو القضاء على الاسلام ، مستخدمين المتسبين اليه من فرق الضلال ، ومن المنحرفين ، كجنود لهم لانفاذ هذا الغرض الخبيث وأنى لهم ذلك .

وعلى كل حال ، فالمرجئة مفرقة من جانب السلف جميعا ، وهذا هبهم في ايمان واضح البطلان .

### الخواجه والممترلة :

هاتان الفرقتان اتفقتا بشأن مرتكب الكبيرة على أمرها خلفتا في آخر . فالأمر الذي هو موضع الخلاف بينهما ، هو الحكم الدنيوي لمرتكب الكبيرة فمتمد الممترلة أنه يسلب منه اسم الايمان كلية ، ويكون في منزلة بين المنزلتين ، ومما مل كما يعامل بقية المسلمين في الدنيا .

(١) رواه البخاري . أنظر صحيح البخاري مع شرحه فتح الباري ج ١ ص ٦٤

(٢) سورة فاطر آية ٣٢

(٣) انظر العقيدة والشرعة لاجناس جولد تسيهر . تعريب محمد يوسف موسى وآخرون ص ٧٥ الدبعة الأولى سنة ١٩٤٦ م .

أما الخوارج فحكموا بكفره ابتداءً وخروجه من ملة الاسلام .

أما الأمر الذى هو موضع الاتفاق ، فهو الحكم الأخرى له ، وهو الحكم بتخليسه  
فى النار مع الكفار .

وقد وقف السلف من هذا المذهب موقف النكار أيضا ، فهو مذهب فيه جراه على اصدار  
الاحكام وتعسف فى الدليل .

أما من ناحية الحكم الدنيوى فقد أخطأ الفريقان بسلب المذهب اسم الايمان ، سواء  
من عامله فى الدنيا معاملة المسلمين ومن حكم بكفره وخروجه من ملة الاسلام ابتداءً .

والنصوص الشرعية مصرحة بضد هذا المذهب ، ومعارضة له معارضة جازمه ، فكتاب

الله تعالى وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم طيثان بالنصوص التى تخاطب المذهب باسم  
الايمان ، كقوله تعالى : ( وان طائفتان من المؤمنين اقتتلوا فأصلحوا بينهما ) <sup>(١)</sup> وقوله

سبحانه فى شأن حاطب بن أبى بلتمه ( يا أيها الذين آمنوا لا تتخذوا عدوى وعدوكم

أولياء . . . الآية ) فسمى الطائفتين مؤمنين مع اقتتالهم وخاطب حاطبا باسم الايمان

مع ارتكابه لتلك الفعل الشنيع بمحاولة اخبار قريش بمسير النبى صلى الله عليه وسلم

اليهم . وقال عليه السلام ( اذا التقى المسلمان بسيفيهما فالقاتل والمقتول فى النار ) <sup>الحديث</sup>

الى غير ذلك من النصوص التى تخاطب المصاة باسم الايمان ، فهل لنا أن نخالف

هذه النصوص الصريحة فنحكم بخلافها ، فهى تدل على أن العاصى مؤمن وأنه يشتمل

على وجهين أحدهما مذموم والآخر ممدوح ، فالمذموم المصيان الذى وقع منه ، والممدوح

ما فيه من ايمان ، فيعطى ماله ، ويدان بما عليه ، فله اسم الايمان ، والممصة لا تطفئ

على ايمانه ، فتذهبه كلية ، بل تؤسرفيه بالنقصان ، فيبقى مؤمنا بايمانه ، فاسقاب ممصيته

ومسألة المنزلة بين المنزلتين التى قال بها المعتزلة لا أصل لها ، ولا دليل عليها

والذى حملهم على تبنيها ، ما يعرفونه ويقرون به من أن العاصى معه أوجه من الخير

لا يستطيعون أن يكفروه مع وجودها فيه ، وهز عليهم ابقاء ايمانه ، مع أن النصوص السالفة

( ١ )

( ٢ )

الذكر وغيرها واضحة الدلالة على وجوب تسميته مؤمنا • وخلاف الممتزلة مع  
 الخواج في الحكم الدينى خلاف لفظى اذ انهم وافقوهم فى الحكم الأخرى كما تقدم •

أما مذهب الخواج فى القول بكفر مرتكب الذنب وخروجه من ملة الاسلام ابتداء فهو  
 قول شنيع ، وفيه جرأة لا نظير لها — ومطلانه أوضح من أن يدل عليه بدليل • ومع  
 شناعته ، وفظاعته ، فان قولهم بتكفير صحابة رسول الله صلى الله عليه وسلم أشنع وأفظع  
 وهؤلاء قوم عصمنا الله سبحانه وتعالى من الاشتراك فى سفك دمائهم ، واثارة الفتن بينهم ،  
 فيجب علينا الذب عنهم بكل ما أوتينا من حجه ، لأنهم صحابة رسول الله صلى الله عليه  
 وسلم ، وعلى أيديهم أظهر الله هذا الدين ، وهم بقاع الأرض وساد العدل والوثام — وقد  
 قال فيهم رسول الله صلى الله عليه وسلم ( لا تسبوا أصحابي ، فوالذى نفسى بيده لو أنفق  
 أحدكم مثل أحد ذهباً ما بلغ مد أحدهم ولا نصيفه ) • وقصة التحكيم التى تدرج بها الخواج  
 لتكفير صحابة رسول الله صلى الله عليه وسلم منكبين على على بذلك تحكيم الرجال فى كتاب  
 الله ، ولا حكم الا لله ، فان هذه مغالطة منهم ، وكلمة حق أريد بها باطل ، فان  
 الحكم وان كان لله ، فان تنفيذه لا يكون الا بالرجال وكيف ينفذ حكم الله بدون تحكيم ، وقد  
 حكم الله تبارك وتعالى الناس فى غير موضع من كتابه ، فقال سبحانه فى جزاء الصيد : ( يحكم  
 به ذوا عدل منكم ) (١) وقال تعالى : ( وان امرأة خافت من بعلها تشورا أو اعراضا فلا جناح  
 عليهما أن يصلحا بينهما ) (٢) وقال : ( وان خفتم شقاق بينهما فابعثوا حكما من أهله وحكما  
 من أهلها ) (٣) يعنى الزوج والزوجه • وقال سبحانه ( وما اختلفتم فيه من شئ فحكمه الى  
 الله ) (٤) وأيضا ( فردوه الى الله وإلى الرسول ) (٥) وقال : ( ولوردوه الى الرسول وإلى  
 أول الامر منهم لعلمه الذين يستنبطونه منهم ولولا فضل الله عليكم ورحمته لاتبعتم الشيطان  
 الا قليلا ) (٦) فهذا محكم القرآن قد جمل أحكاما كثيرة الى العلماء ، وإلى الأمراء من الناس

(١) سورة المائدة ، آية : ٩٥

(٢) سورة النساء آية : ١٢٨ ، ٣٥

(٣) “ “ “ “ “

(٤) سورة الشورى آية : ١٠

(٥) سورة النساء آية : ٥٩

(٦) سورة النساء آية : ٨٣



ينظرون فيه مما لم ينزل بيانه من عند الله ، فكيف قلتم لا حكم الا لله ؟ فان أبوا هذا الشرح  
ظهر جهلهم ، وان قنا لـوا به تركوا قولهم ورجعوا الى الحق <sup>(١)</sup>

ثم ان الاختلاف الذى وقع بين صحابة رسول الله صلى الله عليه وسلم ، لم يكن  
عن سوء نية وقصد أبدا ، ولا يجوز لنا أن نشك فى اخلاص كلا الفريقين للحق ، فالكل مجتهد  
فمن اجتهد وأخطأ فله أجر على أجهاده وخطوه مغفور ، ومن اجتهد فأصاب فله أجران ، وقد اجتهد معاوية فأخطأ ، واجتهد على فأصاب ، والكل ينشد الحق دون ريب  
يقول القاضى أبوبكر بن العرس فى هذا الشأن : ( والذى تثلج به صدوركم أن النبى  
صلى الله عليه وسلم ذكر فى الفتن ، وأشار وبين ، وأنذر بالخواج وقال : ( تقتلهم  
أدنى الطائفتين الى الحق ) فبين أن كل طائفة منهما تتعلق بالحق ، ولكن طائفة على  
أدنى اليه . وقال تعالى ( وان طائفتان من المؤمنين اقتتلوا فأصلحوا بينهما . فان  
بغت احدهما على الأخرى قتلوا التى تبغى حتى تفى الى أمر الله — فان فأت فأصلحوا  
بينهما بالعدل وأقسطوا ان الله يحب المقسطين ) <sup>(١)</sup> فلم يخرجهم عن الايمان بالبغى بالتأويل  
ولا سلبهم اسم الأخوة بقوله : ( انما المؤمنون اخوة فأصلحوا بين أخويكم ) <sup>(٢)</sup> وقال صلى  
الله عليه وسلم فى عمار : ( تقتله الفئة الباغية ) وقال فى الحسن : ( ابنى هذا سيد  
ولعل الله أن يصلح به بين فئتين عظيمتين من المسلمين ) فحسن له صلح نفسه واصلاحه .  
..... فهذه كلها أمور جرت على رسم النزاع ، ولم تخرج عن طرق الفقه ، ولا عدت سبيل  
الاجتهاد الذى يؤجر فيه المصيب عشرة ، والمخطئ أجرا واحدا <sup>(٣)</sup> ) ويقول شيخ الاسلام  
ابن تيمية فى منهاج السنه ما معناه : ( ان مما به لم يكن ممن يختار الحرب ابتداء ، بل كان  
من أشد الناس حرصا على ان لا يكون قتال ، وكان غيره أحوص على القتال منه ، وقتال صفين  
للناس فيه أقوال : فمضهم من يقول : كلاهما كان مجتهدا مصيبا ، كما يقول ذلك كثير من أهل  
الكلام والفقه والحديث من يقول كل مجتهد مصيب ، ويقول : كانا مجتهدين . وهذا قول  
كثير من الاشعرية والكرامية والفقهاء وغيرهم ، وهو قول كثير من أصحاب أبى حنيفة

(١) سورة الحجرات آية ٩

(٢) سورة الحجرات آية ١٠

(٣) أنظر كتاب المواصم من القواصم للقاضى أبى بكر بن العرس تحقيق الشيخ محب الدين

والشافعي وأحمد وغيرهم • وتقول الكرامية كلاهما امام مصيب • ويجوز نصب امامين للحاجة ومنهم من يقول : بل المصيب أحدهما لا بعينه • وهذا قول طائفة منهم • ومنهم من يقول : على هو المصيب وحده • ومعاوية مجتهد مخطئ • كما يقول ذلك طوائف من أهل الكلام والفقهاء أهل المذاهب الأربعة •

وقد حكى هذه الأقوال الثلاثة ابو عبد الله حامد من أصحاب الامام أحمد وغيره • ومنهم من يقول : كان الصواب أن لا يكون قتال • وكان ترك القتال خيرا للطائفتين • فليس في الاقتتال صواب • ولكن على كان أقرب الى الحق من معاوية • والقتال قتال فتنه • ليس بواجب ولا مستحب • وكان ترك القتال خيرا للطائفتين مع أن عليا كان أولى بالحق — وهذا قول أحمد • وأكثر أهل الحديث • وأكثر أئمة الفقهاء • وهو قول أكابر الصحابة والتابعين لهم باحسان وهو قول عمران بن حصين رضى الله عنه وكان ينهى عن بيع السلاح في ذلك القتال • ويقول : هو بيع السلاح في الفتنة • وهو قول أسامة بن زيد • ومحمد بن مسلمة وابن عمر • وسعد بن أبي وقاص • وأكثر من بقى من السابقين الأولين من المهاجرين والأنصار رضى الله عنهم • ولهذا كان مذهب أهل السنة الامساك عما شجر بين الصحابة فانه قد ثبتت فضائلهم • ووجبت موالاتهم ومحبتهم (١) ويقول الشيخ محب الدين الخطيب في هذا الشأن : ( أهل السنة المحمديه يدينون لله على أن عليا ومعاوية • ومن مهمما من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم كانوا جميعا من أهل الحق • وكانوا مخلصين في ذلك • والذي اختلفوا فيه • انما اختلفوا فيه عن اجتهاد كما يختلف المجتهدون في كل ما يختلفون فيه • وهم — لا خلاصهم في اجتهادهم مثابون عليه في حالتي الاصابة والخطأ وثواب المصيب أضعاف ثواب المخطئ • وليس بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم بشر مصوم عن أن يخطئ • وقد يخطئ بعضهم في أمور ويصيب في أخرى وكذلك الآخرون أما من مرق عن الحق في اثاره الفتنة الأولى على عثمان فلا يمد من احدى الطائفتين اللتين على الحق • وان قاتل معها والتحق بها • لأن الذين تلوث أيديهم ونياتهم وقلوبهم

---

(١) انظر منهاج السنة النبويه لشيخ الاسلام ابن تيميه ج ٢ ص ٢٦٤ •

بالبغى الظالم على أمير المؤمنين عثمان — كائنا من كانوا — استحقوا إقامة الحد الشرعى عليهم ، سواء استطاع ولى الأمر ان يقيم عليهم هذا الحد أو لم يستطع . وفى حالة عدم استطاعته فان مواصلتهم تسمير القتال بين صالحى المسلمين كلما أحسوا منهم بالعزم على الإصلاح والتأخى — كما فعلوا فى وقعة الجمل ومعهما — يمد اصرارا منهم على الاستمرار فى الاجرام ماداموا على ذلك . فاذا قلنا ان الطائفتين كانتا من أهل الحق فانما نريد أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم ، الذين كانوا فى الطائفتين ، ومن سار معهم على سنته صلى الله عليه وسلم من التابعين ، ونرى أن عليا المبشر بالجنة أعلى مقاما عند الله من معاوية خال المؤمنين ، وصاحب رسول رب العالمين ، وكلاهما من أهل الخير . واذا — أندس فيهم طوائف من أهل الشر ، فان من يعمل مثقال ذرة خيرا يره ، ومن يعمل مثقال ذرة شرا يره <sup>(١)</sup> ثم ذكر بعد ذلك ما رواه ابن كثير فى تاريخه عن عبد الرحمن بن زياد بن أنعم أنه قال — وقد ذكر أهل صفين : ( كانوا عربا ، يعرف بعضهم بعضا ففى الجاهلية ، فالتقوا فى الاسلام معهم على الحمية وسنة الاسلام ، فتصابروا ، واستحيوا من الفرار وكانوا اذا تهاجروا دخل هؤلاء فى عسكر هؤلاء ، فيستخرجون قتلاهم — فيدفنونهم <sup>(٢)</sup> وقال الشيبى : ( هم أهل الجنة ، لقي بعضهم بعضا فلم يفر أحد <sup>(٣)</sup> من أحد )

فهذا هو موقف أهل السنة — وموقف كل منصف — قديما وحديثا — من صحابة رسول الله صلى الله عليه وسلم — أما تلك المواقف التى وقفها الخوارج من الجبيع والشيمة من أصحاب معاوية مع الفلو فى شأن أهل البيت فانها — ظاهرة الفساد والبطلان بما تقدم تقريره من كلام عن العلماء الأعلام ، الذين لم يتكلموا فى صحابة رسول الله صلى الله عليه وسلم بسوء ، بل قالوا بشأنهم ما يجب أن يقال ، مستندين الى الدليل القاطع ، فلم يحكموا بسواهم ولم يتبعوا أغراضهم — بل قالوا بالعدل ، وتكلموا بفصل الخطاب :

(١) محب الدين الخطيب فى تعليقه على كتاب المواصم من القواصم ص ١٦٨ — ١٦٩

(٢) أنظر البدايه والنهائيه لابن كثير ج ٢ ص ٢٧٨ ط الاولى سنة ١٩٦٦ م

(٣) نفس المصدر .

أما ما أستدل به الخواج من نصوص لتكفير مرتكب الذنب فان للسلف عنها جوابين ، :  
أحدهما أن المراد بقوله تعالى ( ومن لم يحكم بما أنزل الله فأولئك هم الكافرون )  
وامثالها كفر لا ينقل عن الملة ، بل كفر دون كفر ، وفقى دون فسق وظلم دون ظلم —  
وهذا رأى جماعة من المفسرين كعطاء ، وطاوس وغيرهما .

والرأى الثانى : أنهم يكفرون باستحلالهم لذلك ، فيحمل على من فعل الذنب مستحسلا  
له جاحدا لتحريره أو وجوه وهذا رأى ابن عباس وأصحابه<sup>(١)</sup> . فجميع النصوص التى يفهم  
منها كفر مرتكب الذنب ، فانما المراد بذلك فاعل الذنب مستحلا له .  
وكذلك النصوص التى تنفى عنه الايمان فانما المراد بها نفى كماله .

وهكذا فان الخواج قد تمسكوا . بخيط المنكوت ، اذ أن النصوص الأخرى المستفيضة  
التي تدل على بقاء ايمان المذنب — تدل على ذلك المعنى للنصوص المقابلة ، وهو توفيق  
بحمد الله لا مدخل عليه .

أما الحكم الاخرى لمرتكب الكبيره :

فهو موضع اتفاق بين طائفتى الخواج والمعتزلة ، وهذا أيضا فيه مكابرة للنصوص . —  
وتضييق لرحمة الله الواسعه ، وتيئيس من رجائه . والسلف رحمهم الله ومن وافقهم ينظرون  
الى هذا الرأى نظرة ناقدة ، ومثقة لباطله فالمذنب مؤمن ، مهما بلغ ذنبه ، ودخوله  
النار أمر وارد ، لانه يستحقه ولكن الأمر الذى لا يمكن أن يحصل فهو تخليد المذنب  
فى النار ، اذ ان النصوص المستفيضة تدل على خروج المذنب من النار وعدم تخليده  
فيها ، كقوله صلى الله عليه وسلم : ( يدخل أهل الجنة الجنة ، وأهل النار النار ، ثم  
يقول الله تبارك وتعالى : أخرجوا من كان فى قلبه حبة خردل من ايمان ، فيخرجون منهسا<sup>(٢)</sup>  
..... الحديث )

(١) أنظر هذين الرأيين فى جامع البيان للطبرى ج ٦ ص ٢٥٦ — ٢٥٧ .

(٢) رواه البخارى . أنظر ج ١ ص ٦٤ . من صحيح البخارى مع شرحه فتح البارى .

وقوله صلى الله عليه وسلم : ( يخرج من النار من قال لا اله الا الله وفى قلبه وزن —  
شعيرة من خير ، ويخرج من النار من قال لا اله الا الله وفى قلبه وزن برة من خير ، ويخرج  
من النار من قال لا اله الا الله وفى قلبه وزن ذرة من خير ، وفى روايه ( من ايمان )  
(١)  
مكان من خير .

ومن الأحاديث الدالة على خروج العصاة من النار وعدم خلودهم فيها حديث  
الشفاعة المشهور ، وفى بيان هذه المسألة يقول شارح الطحاوية : ( النوع الثامن :  
شفاعته فى أهل الكبائر من أمته ، ممن دخل النار ، فيخرجون منها ، وقد تواترت بهذا  
النوع الأحاديث . وقد خفى علم ذلك على الخواج والمعتزلة ، فخالفوا فى ذلك  
جهلا منهم بصحة الأحاديث ، وعنادا ممن علم ذلك واستمر على بدعته . وهذه الشفاعة  
تشاركه فيها الملائكة والنبيون والمؤمنون أيضا . وهذه الشفاعة تتكرر منه صلى الله عليه وسلم  
أربع مرات . ومن أحاديث هذا النوع حديث انس بن مالك رضى الله عنه قال : قال  
رسول الله صلى الله عليه وسلم : ( شفاعتى لأهل الكبائر من أمتى ) . رواه الامام  
أحمد رحمه الله . وروى البخارى رحمه الله فى كتاب التوحيد : . . . . عن أنس  
بن مالك . . . قال : حدثنا محمد صلى الله عليه وسلم ، قال : اذا كان يوم القيامة ، صاح  
الناس بعضهم فى بعض ، فيأتون آدم فيقولون اشفع لنا الى ربك — فيقول لست لها ،  
ولكن عليكم بابراهيم . . . — الى أن قال عليه السلام : فيأتونى فأقول : أنا لها ، —  
فأستأذن على ربي فيؤذن لى ، ويلهمنى محامد أحمد به ، لا تحضرنى الآن ، فأحمد  
بتلك المحامد ، وأخر له ساجدا ، فيقال : يا محمد ارفع رأسك وقل يسمع لك ، واشفع  
تشفع ، وسل تعطى ، فأقول : يارب ، أمتى أمتى ، فيقال : انطلق فأخرج منها —  
من كان فى قلبه مثقال شعيرة من ايمان ، فأنطلق فأقبل ، ثم أعود فأحمد بتلك المحامد  
ثم أخر له ساجدا ، فيقال : يا محمد ، ارفع رأسك وقل يسمع لك ، واشفع تشفع وسل  
تعطى ، فأقول : يارب أمتى أمتى ، فيقال : انطلق فأخرج منها من كان فى قلبه مثقال

ذرة ، أو خردلة من ايمان ، فأنطلق فأفعل ، ثم أعود بتلك المحامد ، ثم أختر له  
ساجدا ، فيقال : يا محمد ، ارفع رأسك وقل يسمع لك ، وسل تعطى ، واشفع تشفع ،  
فأقول : يا رب ، أمتى أمتى ، فيقول : انطلق فأخرج من كان في قلبه أدنى  
أدنى مثقال حبة من خردل من ايمان فأخرجه من النار ، فأنطلق فأفعل<sup>(١)</sup> فهذه أدلة  
قاطعة على خروج المذنبين من النار وأن مصيرهم الى الجنة مهما عذبوا ، وأما الخلود  
فلا يكون الا بالكفر ، والذنب ليس كفرا . وأما الأدلة التي استدلو بها على الخلود  
فهي محمولة أيضا على الاستحلال ممن فعل الذنب مستحلا له فهو كافر كما قال ابن عباس  
في تأويل قوله تعالى ( ومن يعص الله ورسوله ، ويتمدد حدوده يدخله نارا خالدا فيها ،  
وله عذاب مهين )<sup>(٢)</sup> فقد ذكر ابن جرير عنه في تأويل هذه الآية مع ما قبلها بشأن قسمة  
الميراث ، وهي قوله سبحانه : ( يوصيكم الله في اولادكم للذكر مثل حظ الانثيين )<sup>الايه</sup>  
ذكر ان أناسا استنكروا هذا الحكم وقالوا أيورث من لا يركب الفرس ، ولا يقاتل العدو  
ولا يجوز الثنية نصف المال ، أو جميع المال ، استنكارا منهم قسمة الله ، ما قسم  
لصغار ولد الميت ونسائه ، واناك ولده ، وخالفوا قسمة الله ، وخالفوا حكمه في ذلك وحكم  
رسوله ، استنكارا منهم لحكمهما وهم المنافقون ، ففيهم وفي أمثالهم نزلت هذه الآية  
فهم من أهل الخلود في النار ، لأنهم باستنكارهم حكم الله يصيرون كفارا ، ومن ملة الاسلام  
خارجين<sup>(٣)</sup> . وكذلك يقال في كل نص ظاهره التخليد في النار ، فالنصوص المقابلة  
ترشد الى المراد . والله اعلم .

( ١ ) أنظر صحيح البخارى مع شرحه فتح البارى ج ١٣ ص ٤٧٣ - ٤٧٤ حديث رقم ٧٥١٠

صحيح مسلم مع شرح النووي ج ٣ ص ٥٣ - ٥٨ . وهذا لفظ البخارى .

( ٢ ) سورة النساء آية ١٤

( ٣ ) أنظر جامع البيان . لأبى جعفر محمد بن جرير الطبرى ج ٤ ص ٢٩١

## الفصل الرابع

### موقف السلف من المتكلمين فى مسألة الاستثناء

تقدم لنا أن المتكلمين فى الاستثناء على رأيين ، فرأى يحرم الاستثناء كلية وهم  
المرجئة والاهناف .

ورأى آخر يحرمه باعتبار ، ويجيزه باعتبار آخر . وهم الأشاعرة . فيحرمونـــــــــــــــــه  
باعتبار الحال ، ويجيزونه باعتبار المال .

أما المرجئة فان السلف انكروا صحة مذهبهم ، لأنهم بنوا تحريم الاستثناء على  
أساس أن الايمان هو التصديق القلبى فقط ، والاستثناء فيه لا يكون الا عن  
شك فلا يجوز ، وقد أثبتوا أنه تصديق وعمل ، والاستثناء اذا كان عن شك ، وأحسن الانسان  
ذلك من نفسه فان السلف يوافقونهم على تحريمه ، أما أن يحرم كلية بالاستناد الى دعوى  
لم تصح وهى أن الايمان عبارة عن التصديق القلبى فحسب فان ذلك غير صحيح  
والايمان وان كان مقطوعا به فان السلف يرون جواز الاستثناء فيما هو مقطوع به لورود  
الاستثناء فى أمور مقطوع بها كما تقدم بيانه عند مذهب السلف من مثل قوله تعالى  
( لا تدخلن المسجد الحرام ان شاء الله آمنين ) .

أما عن الأشاعرة فقد حرموا الاستثناء فى الحال لأنه أمر مقطوع به ، والسلف أجابوهم  
بجواز الاستثناء فى ما هو مقطوع به كما تقدم أما جواز الاستثناء باعتبار الموافاة ، فان السلف  
فى تجويزهم الاستثناء لم يجوزوه بهذا الاعتبار ، بل جوزوه باعتبار أن الأعمال جزئية منـــــــــه  
كما تقدم أيضا ، والأعمال لا يستطيع الانسان أن يجزم باستكمالها فيملق الايمان بهذا  
الاعتبار . وفى بيان مخالفة مأخذ الأشاعرة فى جواز الاستثناء فى الايمان لما عليه السلف  
يقول شيخ الاسلام ابن تيمية ( ثم اكثر المتأخرين الذين نصروا قول جهم يقولون بالاستثناء  
فى الايمان ، ويقولون : الايمان فى الشرع : ما يوافق به العبد ربه وان كان فى اللثة  
أعم من ذلك ، فجعلوا فى مسألة الاستثناء مسمى الايمان ما ادعوا أنه سماه فى الشرع  
وعدلوا عن اللثة ، فهلا فعلوا هذا فى الأعمال ، ودلالة الشرع على أن الأعمال

الواجبه من تمام الايمان لا تحص كثرة ، بخلاف دلالة على أنه لا يسمى ايمانا ، الامامات  
الرجل عليه ، فانه ليس في الشرع ما يدل على عدا ، وهو قول محدث ، لم يقله أحد  
من السلف ، لكن هؤلاء ظنوا أن الذين استثنوا في الايمان من السلف كان هذا مأخذهم<sup>(١)</sup>  
وعلى كل حال ، فالسلف لا يجوزون الاستثناء في الايمان عن شك فيه ، فالانسان يستثنى  
في ايمانه اذا سئل عنه قاصدا تجنب تزكية نفسه بادعاء استكمال الايمان ، لأنه عبارة عن  
تصديق قلبى واعمال ، والأعمال لا يستطيع الانسان ادعاء استكماله لها ، والا فان الانسان  
قاطع بتصديقه القلبى ، غير أن الاستثناء ورد في النصوص فيما هو مقطوع به أيضا ، وتحريم  
الاستثناء كلية بدعوى أنه شك لا يصح ، لأن ذلك اذ اصح فان معناه أن النبي صلى الله  
عليه وسلم كان شاكاً حين قال في تسليمه على الموتى ( ٠٠٠ انا ان شاء الله بكم لاحقون ) ،  
وهذا ما لا يقوله مسلم ، فالاستثناء جائز باعتبار الأعمال ، لا في الاعتقاد القلبى ، ولا فى  
القول اللسانى ، وكما تقدم فان السلف يكرهون الجواب عن سؤال المؤمن أنت بالاطلاق  
لأن فيه ادعاء استكمال الايمان وتزكية للنفس ، وهذا ادعاء غير لائق وتزكية لا تجوز  
لقوله تعالى ( ولا تزكوا أنفسكم ) كما أن السلف كرهوا ايراد مثل هذا السؤال أصلاً .

---

(١) ابن تيمية - كتاب الايمان ص ١٢٠ - ١٢١ .



### خاتمة البحث :

أما بعد : فقد تبين لنا من خلال دراستنا لمذهب السلف ومذاهب المتكلمين أن منهج السلف في اثبات العقيدة هو المنهج السليم ، الذي يجب أن يتبع ، لذلك فان آراءهم في الايمان هي التي تتماشى مع واقع هذا الدين ، وقرضه الذي أتى من أجله ، من تحقيق للمبوضية الكاملة لله تبارك وتعالى " وما خلقت الجن والانس الا ليعبدون " فأراهم التي عرضناها في مواضعها ، بمقارنتها مع آراء المتكلمين تقريراً واستدلالاً ، مطابقة لما قرره الوحي الالهي ، وأرشد اليه .

فالصحيح الذي يجب أن يقال : هو أن الايمان تصديق بالقلب ، وإقرار باللسان ، وعمل بالجوارح ، فحقيقة الايمان مركبة من هذه الأمور الثلاثة ، والوحي الالهي الذي نزل ببيان العقيدة الصافية دل على ذلك ، ثم ان هذا القول هو الذي يحقق الهدف المنشود من وراء التشريعات العملية والعقدية ، التي حث الله تبارك وتعالى في كتابه وعلى لسان رسوله صلى الله عليه وسلم على التمسك بها وتطبيقها في حياة هذه الأمة ، لتكون بحسب خير أمة أخرجت للناس والدين الاسلامي الحنيف كما سبق أن قلت دين عمل وجد ومثابرة وطمح ، يطلب من اتباعه أن يكونوا رهبانا بالليل أسودا بالنهار لتحقيق ذلك العزة والرفعة والفلبة لهذا الدين وأهله ، هذا الدين الذي كان خاتمة الأديان ، فكان خير دين ارتضاه الله تبارك وتعالى لخير أمة " اليوم أكملت لكم دينكم وأتممت عليكم نعمتي ، ورضيت لكم الاسلام ديناً " وكيف نكون جديرين بهذه المكانة الساقطة بين الأمم اذا نحن نقاسمنا عن الاخذ بالاسباب التي تصل بنا اليها ، واكتفينا من صفة الايمان بما احتواه القلب فقط ، جاعلين الصل أمراً ثانوياً خارجاً عن نطاق الايمان .

أما عن الصلة بين الايمان والاسلام فقد توصلنا الى أنهما يفتقران من حيث الحقيقة الشرعية لكل منهما متلازمان في الوجود ، لدلالة حديث جبريل ، وحديث وفد عبد القيس على هذا المعنى ، وأن القول بالتلازم في الوجود يعني لكأنهما شيء واحد هو الذي تجتمع عليه النصوص الدالة على الافتراق والاتحاد ، مع ملاحظة أن كليهما مراد من أجل كمال الايمان

لأن الإنسان المسلم إذا قصر في الأعمال التي هي الاسلام فان هذا التقصير يؤدي الى نقصان ايمانه لأن الأعمال من الايمان ، فلا يخلو المسلم من ايمان به يصبح اسلامه ، ولا اسلام به يصبح ايمانه ، فهما متلازمان كتلازم الروح والجسد .

وتوصلنا أيضا الى أن المذهب الحق الذي لا يدل الوحي الا عليه دون سواء هو أن الايمان يزيد وينقص ، يزيد بالطاعة ، وينقص بالمعصية ، وهذا المذهب أيضا كما عرفنا هو الذي يجب أن يحتقدا لانسجامه مع النصوص القرآنية والحديثية الواردة في هذا الشأن ، ثم ان الغرض المنشود من هذا الدين لا يتحقق الا بهذا الرأي ، لأن فيه مجالا للتسابق من أجل الوصول الى الكمال الذي يحقق للمسلم درجة أعلى في الدنيا والآخرة ، فاذا عرف الإنسان المسلم أن ايمانه فيه نقص مالم يعمل بجميع ما طلب منه العمل به ، ويكف عن جميع ما طلب منه الكف عنه ، فانه يتحرك بالعمل الجاد ، ويتحرى الاعتماد عن المصاع ، ليحقق بذلك أكبر قدر ممكن من الكمال الديني الذي يكون سببا في نجاته من النار ، ودخوله الجنة .

وتوصلنا أيضا الى أن الحق الذي يجب أن يتيح هو القول بأن مرتكب الكبيرة مؤمن بايمانه فاسق بمعصيته ، وهو يوم القيامة تحت المشيئة بين الخوف والرجاء ، فان شاء الله عذب به ، وان شاء عفا عنه ابتداء ، ثم ان عذب فانه لا يخلد في النار ، بل يخرج منها بعد أن يجازى فيها بقدر ذنوبه ، ويدخل الجنة ، وهذا الرأي أيضا هو الذي يتمشى مع الوحي الالهي ، أما ما سواه فان فيه اجحاف وتطرف ما أنزل الله به من سلطان ، وفيه من المخالفة لكتاب الله وسنة رسوله ما لا يخفى على من له أدنى بصيرة .

أما عن مسألة الاستثناء فقد توصلنا الى جواز الاستثناء وجواز تركه والاستثناء أولى ، لأن فيه بعد عن ادعاء ما لا نستطيع الجزم بتحقيقه وهو كمال الايمان ، وفيه موافقة للنصوص الواردة بالاستثناء في الأمور المقطوع بها ، كما توصلنا أيضا الى تحريمه في حالة الاستثناء عن شك في الايمان القلبي .

وجميع هذه النتائج التي توصلت اليها في بحثي تمثل مذهب السلف الصالح ، وقد كان اختياري لها ، واقتناعي بصحتها ناتجا عن ايماني بوجاهة الأدلة التي استندوا اليها ، وسراحتها في الدلالة على ما ذهبوا اليه .

ثم اننى لما تفحصت ما خالفها من آراء المتكلمين ، وجدت فيها بعبدا واضحا عن دلائل  
الوحي ، وتمصفا شديدا فى توجيه الاستدلال ، فوجدت نفسى تنفر منها وتميل الى تلك  
المقيدة الصافية النقيصة ، التى تتسم بموافقة تامة للوحي الالهى وحرصى شديدا على تقرير  
معتقداته التى يرشد اليها ، ويحث على التمسك بها .

وقد زاد طهيب السلف قوة الى قوته ، ووضوحا الى وضوحه ، تلكم الاجوبة التى أجبوا  
بها عن أدلة المتكلمين ، والتى تبين فى وضوح تام انصدام مذهبهم مع جميع ما ورد من قرآن  
وسنة حول هذا الموضوع .

وختاماً : أوجه دعوتى الى الأمة الاسلامية قاطبة أن تحكم كتاب الله وسنة رسوله فيما  
شجر بينهما ، لأنهما الفصيل بين الحق والباطل ، وأن يتجردوا عن أهوائهم ، ويتبمسوا  
السبيل الذى أرشد الله تبارك وتعالى اليه ، وأن يتأملوا فى كتاب الله فسجدون فيه المقيدة  
الصافية عن الشوائب ، التى تمكرو صفوه هذه الأمة وتبث الفرقة بين أبنائها ، وأن يتجنبوا  
كل قول يخالفهما ، بل وربما يهدى الى الكفر بهما فى كثير من الأحيان ، وأن يتمسكوا  
فى ايمانهم بتلك الأقوال التى قررت صحتها دون سواها لصراحة الدليل ، ووضوح الحجة ،  
وأن يعرضوا عن كل رأى فيه مخالفة للدليل الشرعى ، وأن يتظلموا دائما الى الكمال  
فى الدين ، والتسابق فى أفعال الخير .



” مراجع البحث ”  
=====

- ١ - القرآن الكريم •
- ٢ - صحيح البخارى مع شرحه فتح البارى • طبع المطبعة السلفية بدون تاريخ •
- ٣ - صحيح مسلم مع شرحه للنووى • طبع المطبعة المصرية ومكتبتها بدون تاريخ •
- ٤ - الابانة عن أصول الديانة • لآبى الحسن على بن اسماعيل الأشعرى المتوفى سنة ٣٢٤ هـ • طبع ادارة الطباعة المنيرة بالأزهر • بدون تاريخ •
- ٥ - اتحاف المرید بجوهره التوحيد • تأليف الشيخ عبد السلام بن ابراهيم المالکى اللقانى • وتعليق الشيخ محمد يوسف الشيخ • الناشر مكتبة القاهرة سنة ١٣٧٩ هـ - ١٩٦٠ م •
- ٦ - الارشاد • لامام الحرمين الجوينى • تحقيق الدكتور محمد يوسف موسى وعلى عبد المنعم • طبع مطبعة السعادة بمصر سنة ١٣٦٩ هـ - ١٩٥٠ م •
- ٧ - أصول الدين • تأليف أبى منصور عبد القاهر بن طاهر التميمى البغدادى المتوفى سنة ٤٢٩ هـ • الطبعة الاولى بمطبعة الدولة باستانبول سنة ١٣٤٦ - ١٩٢٨ م •
- ٨ - الاقتصاد فى الاعتقاد • لآبى حامد الخزالى • تحقيق الدكتور عادل الصوّ • الطبعة الاولى • الناشر دار الأمانة ببيروت سنة ١٣٨٨ هـ - ١٩٦٩ م •
- ٩ - أمالى القاضى عبد الجبار الممتزلى • تأليف جمفر بن احمد بن عبد السلام مخطوط ضمن مجموعة رسائل بمكتبة جامع الروضة بصنماء •
- ١٠ - كتاب الايمان • لآبى عبيد القاسم بن سلام المتوفى سنة ٢٢٤ هـ ضمن رسائل من كنوز السنة تحقيق الشيخ محمد ناصر الدين الألبانى طبع المطبعة المصروفية بدمشق بدون تاريخ •
- ١١ - كتاب الايمان • لابن أبى شيبة • أبو بكر عبد الله بن محمد المتوفى سنة ٢٣٥ هـ • ضمن مجموعة الرسائل السابقة •
- ١٢ - كتاب الايمان • لابن منده • محمد بن اسحق بن محمد • مصور بالمكتبة المركزية بجامعة الطلك عبد المميز رقم ٩٩٦ •
- ١٣ - كتاب الايمان • لابن تيمية • احمد بن عبد الحليم الحرانى • الناشر المكتب الاسلامى

بدمشق • بدون تاريخ •

١٤ — بحر الكلام • لأبي المعين النصفى • مخطوط بمكتبة " على باشا " ضمن المكتبة

السلامية باستانبول • رقم ١٥٧١ •

١٥ — البداية والنهاية • للحافظ • أبو الخداء • بن كثير الدمشقي المتوفى سنة ٧٧٤هـ —

ط الأولى سنة ١٩٦٦م •

١٦ — تأنيب الخطيب • لمحمد زاهد الكوثري • طبع مطبعة الأنوار بمصر سنة ١٣٦١ هـ —

— ١٩٤٢م •

١٧ — تأويل مختلف الحديث • تأليف أبي محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة المتوفى سنة

٢٧٦هـ • الناشر دار الجبل ببيروت سنة ١٣٩٣هـ — ١٩٧٣م •

١٨ — تبصرة الأدلة • لأبي المعين النصفى • مخطوط بمكتبة الأزهر تحت رقم ٤٤٠٦ •

١٩ — التبصير في الدين • لأبي المظفر الاسفرائيني المتوفى سنة ٤٧١هـ • تحقيق محمد

زاهد الكوثري • طبع مطبعة الأنوار سنة ١٣٥٩هـ — ١٩٤٠م •

٢٠ — التمهيد • للباقلاني • أبو بكر محمد بن الطيب • الناشر المكتبة الشرقية ببيروت

سنة ١٩٥٧م •

٢١ — التنبيه والرد على أهل الأهواء والبدع • لأبي الحسين محمد بن أحمد بن عبد الرحمن

المطلي • المتوفى سنة ٣٧٧هـ • تحقيق محمد زاهد الكوثري • ط سنة ١٣٨٨ هـ —

— ١٩٦٨م •

٢٢ — جامع البيان عن تأويل أي القرآن • لأبي جعفر محمد بن جرير الطبري ط الثانية

بمطبعة الحلبي بمصر سنة ١٣٧٣هـ — ١٩٥٤م •

٢٣ — الجوهرية المضيقة • شرح وصية أبي حنيفة • لحسين السكندري مخطوطة بدار الكتب

المصرية تحت رقم ٢٨٨ •

٢٤ — رسالة في العقائد على مذهب أبي منصور الماتريدي • مجهولة المؤلف • مخطوطة

بمكتبة " لاله لي " ضمن المكتبة السلامية باستانبول رقم ٢٢٤٠ •

٢٥ — الرفق والتكامل • للكنوي أبو الحسنات محمد عبد الحي الهندي • بتحقيق عبد الفتاح

أبو غدة • طبع مطبعة الأصول بدون تاريخ •

٢٦ — كتاب الزينة فى الكلمات الاسلامية العربية ، تأليف الشيخ أبو حاتم احمد بن حمدان الرازى ، تحقيق الدكتور عبد الله سليم السامرائى طبع مطبعة الحكومة ببغداد سنة ١٣٩٢هـ — ١٩٧٢م .

٢٧ — كتاب السنة ، للإمام احمد بن حنبل ، طبع المطبعة السلفية سنة ١٣٤٩هـ .

٢٨ — شذرات الذهب ، لابن العماد الحنبلى المتوفى سنة ١٠٨٩هـ ، الناشر المكتسب الاسلامى ببيروت ، بدون تاريخ .

٢٩ — شرح الأصول الخمسة ، للقاضى عبد الجبار بن أحمد الهذلى المتوفى سنة ٤١٥هـ تعليق أحمد بن الحسين بن أبى هاشم ، وتحقيق الدكتور عبد الكريم عثمان ، الطبعة الاولى سنة ١٣٨٤هـ — ١٩٦٥م ، القاهرة ، مطبعة الاستقلال الكبرى .

٢٩ — شرح السنن ، للإلكاثرى ، هبة الله بن الحسين بن منصور الطبرى ، مخطوط مصور بالمكتبة المركزية بجامعة الملك عبد العزيز بمكة المكرمة تحت رقم ٤٤٦ .

٣١ — شرح السنة ، لأبى محمد الحسين بن مسعود الفراء البغوى ، تحقيق شعيب الأرنؤوط ، وزهير الشاويش ، الناشر المكتب الاسلامى بدمشق ، بدون تاريخ .

٣٢ — شرح صحيح مسلم ، للإمام محي الدين يحيى بن شرف النووي ، طبع المطبعة المصرية بدون تاريخ .

٣٣ — شرح عقائد الطحاوى ، لأكل الدين البابارتى ، مخطوط بمكتبة أسعد أنسدى باستانبول .

٣٤ — شرح العقيدة الطحاوية ، تحقيق محمد ناصر الدين الألبانى ، الطبعة الثالثة ، الناشر المكتب الاسلامى بدمشق ، بدون تاريخ .

٣٥ — شرح الفقه الأكبر ، تأليف ملا على القارى ، طبع مطبعة الحلبي بمصر سنة ١٣٧٥هـ .

٣٦ — شرح المقاصد ، تأليف سعد الدين مسعود بن عمر التفتازانى ، طبع مطبعة الحساج محرم أنسدى سنة ١٣٠٥هـ .

٣٧ — كتاب الشريعة ، للأجرى ، محمد بن الحسين المتوفى سنة ٣٦٠هـ تحقيق محمد حامد القلى ، الطبعة الاولى بمطبعة السنة المحمدية سنة ١٣٦٩هـ — ١٩٥٠م .

- ٣٨ — طبقات الشافعية الكبرى ، تأليف تاج الدين عبد الوهاب بن علي بن عبد الكافي السبكي ، المتوفى سنة ٧٧١هـ ، تحقيق محمود محمد الطناحي وعبد الفتاح محمد الحلوه ط الأولى بمطبعة عيسى الحلبي سنة ١٣٨٣هـ .
- ٣٩ — طبقات المعتزلة ، تأليف احمد بن يحيى بن المرتضى ، وتحقيق سوسنة ديفلد ، طبع المطبعة الكاثوليكية ببيروت سنة ١٣٨٠هـ — ١٩٦١م .
- ٤٠ — العالم والمعلم ، للإمام أبي حنيفة ، تحقيق محمد رؤاس ، وعبد الوهاب السعدوي طبع مطبعة البلاغية بحلب سنة ١٣٩٢هـ .
- ٤١ — العقائد المضدية ، لحضد الدين الايجي ، طبع المطبعة العثمانية سنة ١٣١٦هـ .
- ٤٢ — كتاب العدل والتوحيد ، ونفي التشبيه عن الله الواحد الحميد ، للقاسم الراسي ، ضمن مجموعة رسائل العدل والتوحيد ، تحقيق محمد عمارة ، الناشر مؤسسة الهلال سنة ١٩٧١م .
- ٤٣ — العقد الثمين في معرفة رب العالمين ، للأمير الحسين بن بدر الدين المتوفى سنة ٦٦٢هـ ، الناشر دار مكتبة الحياة ببيروت سنة ١٣٩٢هـ — ١٩٧٢م .
- ٤٤ — عقيدة السلف وأصحاب الحديث ، لأبي عثمان اسماعيل الصابوني ، ضمن مجموعة الرسائل المنيرة ، الناشر محمد أمين دمج ببيروت سنة ١٩٧٠م .
- ٤٥ — العقيدة النظامية ، للإمام الحرمي أبو المعالي عبد الملك الجويني ، تحقيق محمد زاهد الكوثري ، طبع مطبعة الانوار سنة ١٣٦٧هـ — ١٩٤٨م .
- ٤٦ — العقيدة والشرعة في الاسلام ، تأليف : اجناس جولد تسهر وتصريب الدكتور محمد يوسف موسى وآخرون ، الطبعة الثانية بمطابع دار الكتاب العربي بصرى ، بدون تاريخ .
- ٤٧ — غاية المرام في علم الكلام ، لسيف الدين الامدي المتوفى سنة ٦٣١هـ ، تحقيق حسن محمود عبد اللطيف طبع سنة ١٣٩١هـ .
- ٤٨ — فتح الباري ، تأليف احمد بن علي بن حجر المسقلاني وتحقيق الشيخ عبد العزيز بن عبد الله بن باز ، طبع المطبعة السلفية بالقاهرة سنة ١٣٨٠هـ .
- ٤٩ — الفرق بين الفرق ، للبهنادي ، عبد الفاهر بن طاهر التميمي المتوفى سنة ٤٢٩هـ ، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد ، طبع مطبعة المدني بالقاهرة ، بدون تاريخ .

- ٥٠ - الفصل في الملل والأهواء والنحل ، تأليف أبي محمد علي بن حزم الأندلسي الظاهري المتوفى سنة ٤٥٦هـ .
- ٥١ - الفقه الأكبر مع شرحه لمولى القارى ، تأليف الامام ابو حنيفة النعمان بن ثابت ، طبع مطبعة الحلبي بمصر سنة ١٣٧٥هـ .
- ٥٢ - القاموس المحيط ، للفيروز آبادي ، طبع مطبعة السعادة بمصر بدون تاريخ .
- ٥٣ - لوامع الانوار البهية وسواطع الاسرار الاثرية ، تأليف الشيخ محمد بن احمد السفاريني الاثري الحنبلي ، الناشر الشيخ على آل ثاني حاكم قطر ، بدون تاريخ .
- ٥٤ - مشابه القرآن ، للقاضي عبد الجبار بن أحمد الهذاني ، تحقيق الدكتور عدنان محمد زرزور ، طبع دار النصر للطباعة بالقاهرة بدون تاريخ .
- ٥٥ - المختصر في أصول الدين ، للقاضي عبد الجبار ، ضمن مجموعة رسائل المدل والتوحيد تحقيق محمد عمارة ، الناشر دار الهلال سنة ١٩٧١م .
- ٥٦ - مدارج السالكين بين منازل اياك نعبد و اياك نستعين ، تأليف الشيخ أبو عبد الله محمد بن أبي بكر بن أيوب ، المعروف بابن قيم الجوزية ، طبع مطبعة السنسنة المحمدية سنة ١٣٧٥هـ .
- ٥٧ - المدخل الى مذهب الامام أحمد بن حنبل ، تأليف عبد القادر بن أحمد بن مصطفى المعروف بابن بدران الدمشقي ، الناشر ادارة الطباعة المنيرية بمصر ، بدون تاريخ .
- ٥٨ - المسامرة بشرح المسامرة ، تأليف كمال الدين محمد بن محمد المعروف بابن أبي شريف القدسي ، المتوفى سنة ٩٠٦هـ ، طبع مطبعة السعادة بمصر بدون تاريخ .
- ٥٩ - مقالات الاسلاميين واختلاف المصلين ، للامام أبو الحسن علي بن اسماعيل الاشعري ، تحقيق محمد محيى الدين عبد الحميد ، الطبعة الثانية سنة ١٣٨٩هـ - ١٩٦٩م .
- ٦٠ - الملل والنحل ، تأليف محمد بن عبد الكريم الشهرستاني ، وتحقيق محمد سيد كيلاني ، طبع مطبعة الحلبي بمصر سنة ١٣٨٧هـ - ١٩٦٧م .
- ٦١ - منهاج السنة النبوية في نقض كلام الشيعة والقدرية ، لشيخ الاسلام أبو المباسم تقي الدين احمد بن عبد الحلیم الشهير بابن تومية الحراني ، الطبعة بدون .



- ٦٢ - المواقف ، لعبد الدين عبد الرحمن بن احمد الايجي ، الطبعة الاولى بمطبعة  
السعادة سنة ١٣٢٥ هـ - ١٩٠٧ م .
- ٦٣ - نظرية التكليف ، للدكتور عبد الكريم عثمان . الناشر مؤسسة الرسالة بيروت سنة  
١٣٩١ هـ - ١٩٧١ م .
- ٦٤ - نهاية الاقدام في علم الكلام ، تأليف محمد بن عبد الكريم الشهرستاني ، تحقيق  
الفرد جيم ، الطبعة بدون .
- ٦٥ - وصية الامام أبي حنيفة ، تأليف أبي حنيفة النعمان بن ثابت مخطوطة بمكتبة أسعد  
أفندي ، ضمن المكتبة السليمانية باستانبول .

